ILC.112/DG/APP

منظمة العمل الدولية

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام
ملحق

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١١٢، ٢٠٢٤

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام - ملحق

مكتب العمل الدولي، جنيف

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢٤
الطبعة الأولى ٢٠٢٤

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف ٤,٠ دولي. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع التالي https://creativecommons.org/licences/by/4.0/. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، تقرير المدير العام - ملحق*. جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠٢٤. © منظمة العمل الدولية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.*

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.*

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يحُال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى وحدة مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) على البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويمكن العثور على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الرابط التالي: www.ilo.org/publns

ISBN 978-92-2-039684-1 (print)
ISBN 978-92-2-039685-8 (web PDF)
ISSN 0252-7022 (print)

يتوفر كذلك باللغات التالية:
الإنكليزية: ISBN 978-92-2-039678-0 (print), ISBN 978-92-2-039679-7 (web PDF)؛
الفرنسية: ISBN 978-92-2-039682-7 (print), ISBN 978-92-2-039683-4 (web PDF)؛
الاسبانية: ISBN 978-92-2-039680-3 (print), ISBN 978-92-2-039681-0 (web PDF)؛
الألمانية: ISBN 978-92-2-039688-9 (print), ISBN 978-92-2-039689-6 (web PDF)؛
الروسية: ISBN 978-92-2-039690-2 (print), ISBN 978-92-2-039691-9 (web PDF)؛
الصينية: ISBN 978-92-2-039686-5 (print), ISBN 978-92-2-039687-2 (web PDF).

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، وعرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

تصميم إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية RELMEETINGS: ILC112(2024)-DG-APP-[RO-BEIRUT-240422-001]-Ar.docx
طبع في سويسرا

تمهيد

أوفدتُ مرة أخرى هذا العام، عملاً بالولاية التي منحني إياها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

ومع الأسف، أبلغت الحكومة الإسرائيلية في مطلع شباط/ فبراير أنها ليست قادرة على استقبال البعثة السنوية لمنظمة العمل الدولية. وبالتالي لم تتمكن البعثة من زيارة الضفة الغربية أو غزة أو إسرائيل أو الجولان السوري المحتل. وعوضاً عن ذلك، توجهت البعثة إلى عمّان، الأردن، حيث التقت مع المحاورين الفلسطينيين الرئيسيين وغيرهم من المحاورين القادمين من الأرض الفلسطينية المحتلة. كما التقت مع الهيئات المكونة من الجمهورية العربية السورية في دمشق ومع جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية في القاهرة. بالإضافة إلى ذلك، قامت بإجراء اجتماعات بواسطة الفيديو مع محاورين آخرين، بمن فيهم محاورون من غزة والضفة الغربية وإسرائيل والجولان السوري المحتل، ومع ممثلين عن الأمم المتحدة وعن منظمات دولية وغير حكومية أخرى. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير.

وإنني ممتنٌ لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تنادي بها منظمة العمل الدولية والنشاط الحثيث الذي تضطلع به مع هيئاتها المكونة. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها، يحدوها في ذلك هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد للوضع الراهن للعمال في الأراضي العربية المحتلة.

وقد كانت الأشهر الماضية كارثية الوطأة على العمال الفلسطينيين. إذ في أعقاب المجزرة المروعة التي قادتها حماس واختطاف الرهائن واحتجازهم في غزة بتاريخ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، شنّت إسرائيل حرباً على غزة حملت معها الموت والدمار بجسامة لم يُعرف لها مثيل حتى اليوم. وقد عبّرت الشهادات التي أدلى بها العمال أو أصحاب العمل أو ممثلوهم للبعثة عن عميق الألم الذي يشعرون به.

وقبل أن تندلع الحرب، لم يكن في غزة ما يكفي من الوظائف. وكان الحرمان سائداً في تلك الفترة في الأساس. أما اليوم، فلم يعد فيها وظائف تستحق الذكر. وانهارت سوق العمل في خضم انتشار الدمار والنزوح والقتل والجوع. وضُرب بحقوق العمال عرض الحائط. وفي الوقت الذي أكتب فيه كلمات هذا التمهيد كي أستهل به تقريري الذي سأقدمه إلى دورة مؤتمر العمل الدولي هذا العام، تتواصل المعاناة دون هوادة. وما فتئت الآذان صمّاء عن الدعوات المنادية بإحلال سلام مستدام.

وحتى بعد التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار ودخول المساعدات الإنسانية إلى غزة على النطاق المطلوب، سيبقى سكان غزة وقوتها العاملة يعانون من ندوب الحرب لسنوات وسنوات. وستكون معاناة النساء هي الأكثر شدة. أما تدمير رأس المال البشري والمادي فسيخلّف تبعات تجرجر أذيالها لفترة طويلة.

وفي حين ترزح غزة تحت الأنقاض، لم تسلم الضفة الغربية هي الأخرى من ذلك. فقد أسفر الاحتلال الذي ضيّق خناقه أكثر من أي وقت مضى والقيود التي فرضها على التنقل، عن إغلاق المنشآت وانتشار البطالة وتفاقم الوضع بسبب زوال فرص عمل الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية. أما من بقي محتفظاً بعمله في الضفة الغربية فلا يتلقى أجره كاملاً في أغلب الأحيان، لا سيما في القطاع العام. ونضبت منابع الحيز المالي العام. وبصورة عامة، فإنّ فرص العمل اللائق آخذة في التلاشي.

وها أنا أعيد ما قلته في تقرير العام الفائت المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي: العدالة الاجتماعية لن تسود في ظل الاحتلال. ويجب إنهاء الاحتلال، ولا بدّ من السعي بهمة متجددة نحو تطبيق حلّ الدولتين كي تعيش إسرائيل وفلسطين بسلام جنباً إلى جنب. فليس هناك حلّ بديل من ذلك.

إنّ الفلسطينيين بحاجة إلى وظائف لائقة كي يتمكنوا من النهوض وقوفاً على أقدامهم: وظائف في غزة؛ وظائف في الضفة الغربية؛ وظائف في إسرائيل أيضاً.

ومنظمة العمل الدولية هي على أهبة الاستعداد للمساعدة على استحداث هذه الوظائف التي تشتد الحاجة إليها، بمجرد أن يسمح الوضع على الأرض بذلك. ولدى منظمة العمل الدولية باع طويل ووفير من الخبرات في جعل الانتعاش وإعادة الإعمار زاخرين بالوظائف وفي وضع العمل اللائق في صميم جهود إعادة التأهيل. وتمثل معايير العمل الدولية البوصلة التي يُستهدى بها على الطريق.

ولا بدّ أيضاً من تعزيز الحماية الاجتماعية بصورة عاجلة. فالعمال الذين خسروا وظائفهم وضحايا الحرب لا يجدون أكتافاً تسندهم. والسلطة الفلسطينية بحاجة إلى المزيد من الدعم من المجتمع الدولي في جهودها المبذولة من أجل الإصلاح في هذا المجال. فالأولوية إذاً هي لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي وبرامج التحويل النقدي.

وقد أثبتت تجارب الماضي أنّ هناك منافع متبادلة ناجمة عن العمالة الفلسطينية في إسرائيل. وينبغي أن تعيد إسرائيل فتح سوق عملها أمام العمال الفلسطينيين. فضلاً عن ذلك، يتعيّن أن يكون عمل الفلسطينيين في إسرائيل على قدم أكثر إنصافاً، بحيث يترافق مع تخفيف المشقات وزيادة الحماية الاجتماعية. وينبغي ألا يظل العمال فريسة استغلال سماسرة التصاريح. ومنظمة العمل الدولية هي على أهبة الاستعداد، أيضاً وأيضاً، لدعم جميع الأطراف بغية إيجاد حلول دائمة قائمة على التوافق الثلاثي.

وقد أدرجتُ هذا العام مجموعة من التوصيات في الفصل الأخير من تقريري. ويحدوني خالص الأمل بأن نتمكن من العمل معاً سعياً إلى تنفيذها سريعاً. وسيتطلب جزء كبير من العمل المقبل دعماً مالياً يعتدّ به. وإنني أناشد جميع الهيئات المكونة بأن تساعدنا في جهودنا الرامية إلى حماية العمال ودعم المنشآت المستدامة، وأن تلتزم بتقديم المساعدة التي تحتاجها فلسطين على جناح السرعة.

أيار/ مايو ٢٠٢٤

جيلبرت ف. هونغبو
المدير العام

المحتويات

الصفحة

تمهيد ٣
مقدمة ٧
الفصل ١- وضع كارثي ١١
الفصل ٢ - أزمة غير مسبوقة تضرب الاقتصاد وسوق العمل في فلسطين ١٩
الفصل ٣ - حقوق العمال مهدورة بسبب الاحتلال والحرب ٣٩
الفصل ٤ - الإدارة السديدة للعمل في زمن الحرب ٥١
الفصل ٥ - عمال الجولان السوري المحتل ٦١
الملاحظات الختامية والتوصيات ٦٣
مرفق - قائمة محاوري البعثة ٦٧

مقدمة

الولاية والإجراءات

١. يعرض هذا التقرير الذي أعدّه المدير العام، النتائج التي توصلت إليها بعثة مكتب العمل الدولي السنوية المكلفة بتقييم وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار جميع السنوات الماضية، جرت البعثة عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠).[١] وتناولت البعثة وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وغزة) والجولان السوري المحتل.

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وبإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل. كما استرشدوا بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي إلى جانب المبادئ الواردة في معايير العمل الدولية والمبادئ الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. وقد عهد المدير العام برئاسة البعثة إلى السيد فرانك هاغمن (Frank Hagemann)، مدير إدارة السياسات القطاعية. وضمّ فريق البعثة: السيد كي بيوم كيم (Kee Beom Kim)، أخصائي في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة في إدارة سياسة العمالة وخلق الوظائف وسبل المعيشة؛ السيد كونستانتينوس باباداكيس (Konstantinos Papadakis)، كبير الأخصائيين في مجال الحوار الاجتماعي والإدارة السديدة في إدارة الهيكل الثلاثي والإدارة السديدة؛ السيدة ليزا تورتيل (Lisa Tortell)، أخصائية في الشؤون القانونية في إدارة معايير العمل الدولية. وقدمت السيدة فريدة خان، ممثلة منظمة العمل الدولية في القدس والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس والسيدة دلال أبو صالح، مساعدة إدارية لدى مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس، المساعدة في التحضيرات لهذه البعثة كما قمن بدعم عملها. وقام السيد طارق الحق، عضو سابق طويل العهد في البعثة ويشغل حالياً منصب رئيس وحدة قطاع النقل والقطاع البحري في إدارة السياسات القطاعية، مقام مستشار تقني.

٤. وهذا العام، على خلاف ما جرت عليه الممارسة السابقة، لم تتمكن البعثة من زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة. وقد أبلغت إسرائيل المدير العام لمنظمة العمل الدولية في مطلع شهر شباط/ فبراير ٢٠٢٤ بأنها ليست قادرة على استقبال البعثة.[٢] وعوضاً عن ذلك، قامت البعثة بزيارة الأردن في الفترة من ١٦ إلى ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٢٤، حيث أجرت لقاءات وجهاً لوجه واجتماعات بواسطة الفيديو مع محاورين فلسطينيين وغير فلسطينيين. وقد ضمّ المحاورون ممثلين عن وزارات ومؤسسات مختلفة في السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين الفلسطينيين ونقابات العمال الإسرائيلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وأصحاب العمل والعمال. كما أجرت البعثة مشاورات مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٥. بالإضافة إلى ذلك، أجرى رئيس البعثة مشاورات مع كبار القادة في جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية في القاهرة بتاريخ ٢٩ شباط/ فبراير ومع الهيئات المكونة السورية في دمشق بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٤.

٦. وبالرغم من أنّ المدير العام أبدى أسفه لأنّ الحكومة الإسرائيلية ومنظمات أصحاب العمل الإسرائيلية لم تغتنم الفرصة للقاء ممثليه، إلّا أنه أعرب عن ارتياحه إزاء التعاون الذي تلقته البعثة من مجموعة كبيرة من الممثلين العرب والإسرائيليين على السواء من أجل الحصول على المعلومات الوقائعية التي استند إليها هذا التقرير.

٧. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الخطية والشفهية التي حصلت عليها البعثة، بما فيها البيانات والدراسات والتقارير المعنية. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع مختلف محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر

---

[١] مكتب العمل الدولي، القرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٦٦، ١٩٨٠.

[٢] وفقاً لمذكرة تلقاها المدير العام لمنظمة العمل الدولية من الممثل الدائم لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومنظمات دولية أخرى بتاريخ ٨ شباط/ فبراير ٢٠٢٤.

الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. وعند النظر في وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

سياق القانون الدولي

٨. جرى في العام الفائت اللجوء إلى المحاكم الدولية فيما يتعلق بمختلف جوانب النزاع الدائر بين إسرائيل وفلسطين. وأكّد رئيس المدعين العامين في المحكمة الجنائية الدولية على أنّ التحقيق الذي أجراه بشأن "الحالة في دولة فلسطين" شمل "تصاعد الأعمال العدائية والعنف منذ الهجمات التي وقعت في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣".[٣] وبدأت محكمة العدل الدولية مداولاتها للنظر في الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ للحصول على رأي استشاري بشأن التبعات القانونية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.[٤] وفي مطلع عام ٢٠٢٤، أمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير مؤقتة، بعد أن كان قد طُلب منها أن تنظر في المسائل المنبثقة عن الحرب في غزة، بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، في أواخر عام ٢٠٢٣.[٥] ورأت المحكمة أنه "يجب على إسرائيل، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، أن تُتخذ جميع التدابير ضمن سلطتها للحيلولة دون ارتكاب جميع الأفعال المندرجة ضمن نطاق المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة".[٦]

٩. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أم عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة في عملها بالقرارات المعنية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، لا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ورقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ورقم ٢٧١٢ (٢٠٢٣) ورقم ٢٧٢٠ (٢٠٢٣) ورقم ٢٧٢٨ (٢٠٢٤).

١٠. كذلك، لم يغب عن ذهن ممثلي المدير العام الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة،[٧] الذي حددت فيه المحكمة الالتزامات القانونية الدولية المعنية الواقعة على إسرائيل، بما في ذلك انطباق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان على الأرض

---

[٣] المحكمة الجنائية الدولية، "بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم أ. أ. خان، بشأن الحالة في دولة فلسطين: تلقي إحالة من خمس دول أطراف"، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٤] انظر:

International Court of Justice (ICJ), "*Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem (Request for Advisory Opinion)* – Conclusion of the Public Hearings Held from 19 to 26 February 2024", press release, 26 February 2024.

[٥] انظر:

ICJ, *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip* (*South Africa v. Israel*), Request for the Indication of Provisional Measures, Order of 26 January 2024; and Request for the modification of the order of 26 January 2024 Indicating Provisional Measures, Order of 28 March 2024. See further: Application by the Republic of South Africa instituting proceedings and request for the indication of provisional measures, 29 December 2023; the Urgent request by the Republic of South Africa and application for additional provisional measures, 6 March 2024; Observations of the State of Israel on the Republic of South Africa's "Urgent request for additional measures under Article 75(1) of the Rules of Court", 12 February 2024; and Observations of the State of Israel on the Request filed by the Republic of South Africa on 6 March 2024 for the indication of additional provisional measures and/or the modification of measures previously indicated, 15 March 2024.

[٦] انظر:

ICJ, *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip* (*South Africa v. Israel*), Request for the Indication of Provisional Measures, Order of 26 January 2024, para. 78.

[٧] محكمة العدل الدولية، "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory"، *في تقارير الأحكام والآراء الاستشارية والأوامر*، رأي استشاري، ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

الفلسطينية المحتلة.[٨] وفي عام ٢٠٠٩، أكّد مجلس الأمن في قراره رقم ١٨٦٠ وضع غزة بأنها "جزء لا يتجزأ من الأرض التي احتلت في عام ١٩٦٧".[٩]

١١. وعملاً باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين الخاضعين للاحتلال العسكري في غياب بيان سياسي نهائي،[١٠] يجب أن تلتزم سلطة الاحتلال بمبدأ احترام شخص الإنسان وبعدم انتهاك الحقوق الأساسية للأفراد.[١١] ويجب عليها أن تتخذ جميع الاحتياطات والتدابير القادرة عليها لمنع أعمال العنف أو التهديدات ولمساعدة الضحايا عند الحاجة.[١٢] وتجب معاملة الأشخاص المحميين بإنسانية.[١٣] وقد وُصفت دوافع اتفاقية جنيف الرابعة بأنها "دعوة حتمية من الحضارة الإنسانية".[١٤]

١٢. وأكدت محكمة العدل الدولية أيضاً في رأيها الاستشاري لعام ٢٠٠٤، أنّ إسرائيل، في إطار ممارسة سلطتها بصفتها قوة محتلة، ملزمة بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بما فيها تلك التي تحمي الحق في العمل والتمتع بظروف عمل عادلة ومناسبة (المادتان ٦ و٧) - وبأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، رأت المحكمة أنّ اتفاقية حقوق الطفل تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٣. ولا تتمتع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بأي شرعية قانونية فقد أعاد مجلس الأمن في قراره رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦) التأكيد على أنها "تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي"[١٥] وكرر الطلب من إسرائيل أن توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية. ومنذ عام ١٩٨٠، كان القلق الدولي من العواقب السلبية الناجمة عن سياسة بناء المستوطنات، هو أساس القرار الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين والمتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب. وفي تلك الدورة، شجب المؤتمر بشدة إقامة المستوطنات الإسرائيلية وأعرب عن قلقه إزاء تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية التي أثّرت على نحو جسيم على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للقوة العاملة العربية ومصالحها.[١٦] وعلى مدى ٤٤ عاماً، دأبت تقارير المدير العام المتعاقبة على وصف أثر الحلقة المفرغة من الاحتلال والنزاع على حقوق العمل.

---

[٨] قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يؤكد مجدداً "أنّ من واجب إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيداً صارماً بالالتزامات والمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩". قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٢٨ (٢٠٢٤) يشير إلى "جميع ما اتخذه في هذا الشأن من قرارات تتصل بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" ويكرر تأكيد "مطالبته بأن تمتثل جميع الأطراف للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان". وأكّد مؤتمر العمل الدولي في قراره لعام ١٩٨٠ المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، على أنّ اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على فلسطين والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها إسرائيل منذ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس.

[٩] قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٦٠٦٣ المنعقد في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

[١٠] انظر: UN, *Question of the Observance of the Fourth Geneva Convention of 1949 in Occupied Palestinian Territory*, 1979, Introduction

[١١] انظر:
International Committee of the Red Cross (ICRC), Commentary of 1958 on the Fourth Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, Article 27.

[١٢] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق عام ١٩٥٨، المادة ٢٧.

[١٣] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٢٧.

[١٤] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق عام ١٩٥٨، المادة ١.

[١٥] قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٧٨٥٣ المنعقد في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

[١٦] القرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الفقرتان ١ و٢.

الفصل ١- وضع كارثي

١٤. إنّ هذا العام هو أصعب عام يمرّ على العمال الفلسطينيين منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧.

١٥. وقد أدت الهجمات المستهجنة التي قادتها حماس في إسرائيل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، إلى وفاة نحو ١,٢٠٠ شخص إسرائيلي وأجنبي واختطاف قرابة ٢٣٠ رهينة إلى غزة. ووصف ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة "حملة عشوائية" رافقتها أعمال عنف جنسي ومطاردة الناس أو حرقهم أحياء.[١٧] وأدى ذلك إلى حرب مدمرة في غزة حملت معها قدراً هائلاً من الموت والدمار إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقطعت سبل المعيشة وبات العمل عزيز المنال. وارتفعت مستويات البطالة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، إذ خسرت غزة والضفة الغربية أكثر من نصف مليون وظيفة منذ تشرين الأول/ أكتوبر.[١٨] وحلّ شظف العيش مريراً على العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين.

١٦. لكنّ المعاناة لم تبدأ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. بل إنّ الحرب في غزة وتداعيات آثارها المتعددة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أبرزت وفاقمت على نحو شديد مواطن الضعف الهيكلية في سوق عمل طال اعتلالها بفعل عقود من الاحتلال الخانق. وتشمل أسبابها الرئيسية توسيع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وشرذمة أوصال الأرض الفلسطينية والقيود التي يفرضها الاحتلال على حركة التنقل والعبور والتجارة والمالية العامة.

عمال غزة في الحضيض وتحت الأنقاض

١٧. قبل الخوض في المحنة التي يتخبط فيها العمال في غزة في الوقت الراهن، سيكون من المفيد استعراض ما كان عليه الوضع قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. إذ كانت غالبية الفلسطينيين في غزة تعيش في الأساس تحت خط الفقر قبل نشوب الحرب الأخيرة، بسبب خضوعهم لحصار بري وجوي وبحري منذ ١٧ عاماً. وكان العديد منهم يعاني من انعدام الأمن الغذائي. وكانت المنطقة المحصورة غارقة في أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية مزمنة، فاقمتها التصعيدات العسكرية المتكررة مع إسرائيل. وكانت سُبُل الحصول على السلع والخدمات والتمويل، فضلاً عن أنشطة القطاع الخاص، محدودة بشدة بسبب الحصار. وكان مستوى البطالة في غزة أعلى ثلاث مرات من مستواها في الضفة الغربية وبلغت نسبتها ٤٥ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣. وكانت مرتفعة بصورة خاصة في صفوف النساء والشباب. ورسمت مؤشرات سوق العمل الرئيسية صورة قاتمة تبيّن الكفاح اليومي من أجل الحصول على لقمة العيش والانهيار والحرمان. وكانت التنمية تتلاشى أصلاً من غزة منذ وقت طويل.

١٨. أما اليوم، وبعد مضي أكثر من ستة أشهر على اشتعال فتيل الحرب، فقد بات قسم كبير من غزة أنقاضاً وركاماً ولم يعد فيها مظهر يُذكر من مظاهر الاقتصاد أو سوق العمل. ونشأت أزمة إنسانية شديدة تسبّب فيها القصف المكثف والعمليات البرية الإسرائيلية والقتال العنيف بين القوات الإسرائيلية والمجموعات المسلحة الفلسطينية والحصار الذي فرضته إسرائيل لمنع التزويد بالكهرباء[١٩] وتقييد دخول الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك المياه. وفي ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤، كان هناك أكثر من ٣٤,٠٠٠ قتيل من الفلسطينيين في غزة، معظمهم من النساء والأطفال وأكثر من ٧,٠٠٠ شخص في عداد المفقودين أو تحت الأنقاض وما يفوق ٧٧,٠٠٠ جريح.[٢٠] وأشارت التقارير إلى مقتل قرابة ١٤,٠٠٠ طفل،[٢١] وإصابة أعداد أكثر بكثير بجروح وصدمات نفسية. ونزح داخلياً أكثر من ١,٧ مليون شخص - ما يعادل ثلاثة أرباع سكان غزة.[٢٢] وفي آذار/ مارس ٢٠٢٤، ذكرت اللجنة العالمية لاستعراض أوضاع المجاعة التابعة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أنّ المجاعة متوقعة ووشيكة في شمال غزة. وتبيّن أنّ جميع سكان غزة قد تجاوزوا عتبات المجاعة بالنسبة إلى انعدام الأمن الغذائي

---

[١٧] انظر:
Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, *Mission Report: Official Visit of the Office of the SRSG-SVC to Israel and the Occupied West Bank 29 January – 14 February 2024*, 4 March 2024, para. 44.

[١٨] انظر:
ILO, "Impact of the War in Gaza on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 3, 18 March 2024.

[١٩] الكهرباء أساسية أيضاً للاحتياجات الإنسانية والمعيشية، مثل تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.

[٢٠] انظر: OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Reported Impact, Day 206", 29 April 2024

[٢١] انظر: UN, "Gaza: 'Double-Digit' Number of Children Reported Killed Overnight", 26 March 2024

[٢٢] انظر: OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Reported Impact, Day 181", 5 April 2024

الحاد، ومنهم ١,١ مليون شخص يعيشون حالات جوع كارثية.[٢٣] وأفادت تقارير الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بوجود نقص خطير في إيصال السلع الإنسانية إلى المنطقة المحصورة، بسبب سبُل الوصول المقطوعة.[٢٤]

١٩. وفي ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، أصدرت محكمة العدل الدولية أمراً ملزماً يشير إلى اتخاذ تدابير مؤقتة في قضية *جنوب أفريقيا ضد إسرائيل* بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وطلب الأمر من إسرائيل أن تضمن توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية العاجلة الضرورية لمواجهة الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في غزة. وفي ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٢٤، أشارت المحكمة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة إضافية، نظراً إلى تدهور الوضع في غزة، لا سيما "الظروف المعيشية الكارثية ... في ضوء استشراء الحرمان المطول من الغذاء وغيره من الضروريات الأساسية، الذي يعاني منه الفلسطينيون في قطاع غزة".[٢٥]

٢٠. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة ٨١ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣. ويخلّف الدمار المادي آثاره على كل قطاعات الاقتصاد. وبالإضافة إلى نسبة ٦٢ في المائة من المنازل المدمرة (في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤)،[٢٦] طال الدمار نسبة تقارب ٨٠ في المائة من المنشآت العاملة في قطاع التجارة والصناعة والخدمات في غزة فباتت إما معطلة أو مهدمة، مما أسفر عن إغلاق مشاريع الأعمال وتعطيل الاقتصاد بشكل شبه كامل.[٢٧] وتضرر قطاع الزراعة بالقدر نفسه.[٢٨] ففي مطلع عام ٢٠٢٤ توقف الإنتاج الزراعي تماماً وبات جميع السكان معتمدين على المساعدات الغذائية. ومن المقدر أنّ خسائر الإنتاج الاقتصادي في كامل الأرض الفلسطينية المحتلة بلغت ما يقارب ١٩ مليون دولار أمريكي في اليوم.[٢٩]

٢١. وتوقفت عجلة النشاط الاقتصادي في غزة بشكل شبه تام. ومن الصعب الحصول على إحصاءات موثوقة إذ لم يكن ممكناً جمع بيانات الدراسة الاستقصائية عن القوى العاملة في المنطقة المحصورة منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، أشارت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية إلى أنّ نسبة البطالة ارتفعت إلى ٧٤ في المائة. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٤، أشار رئيس الوزراء الفلسطيني المعيّن حديثاً، السيد محمد مصطفى، إلى أنّ تلك النسبة وصلت إلى ٨٩ في المائة.[٣٠] وأشارت التقديرات إلى أنّ الخسارة الإجمالية في دخل العمل في غزة بلغت ٤,١ مليون دولار أمريكي في اليوم،[٣١] بسبب فقدان الوظائف ودفع رواتب القطاع العام بشكل جزئي وانخفاض دخل العاملين في القطاع الخاص.

٢٢. وبالتالي، لم تعد هناك أي سوق عمل نشطة في غزة. ويُذكر أنّ ما تبقى من العمل الشحيح فيها هو عمل غير منظم والغاية منه البقاء على قيد الحياة، مثل التجارة في الشوارع، والأطفال هم من يمارسونه في أغلب الأحيان. علاوة على ذلك، توقفت جميع أنشطة التعليم والتدريب الرسمية في غزة، بما فيها التدريب المهني، منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وأشارت التقارير إلى أنّ المؤسسات التعليمية كانت مستهدفة بطريقة ممنهجة إلى أن انهار النظام بأكمله.[٣٢] وبات معظم مباني

---

[٢٣] انظر: IPC, *IPC Global Initiative – Special Brief,* 18 March 2024, 1–2

[٢٤] في آذار/ مارس ٢٠٢٤ على سبيل المثال، لم يُسمح سوى لثلث عدد شاحنات المساعدة المطلوبة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية بدخول غزة. انظر: "الأونروا_تواصل. أبطال الأونروا على الخطوط الإنسانية الأمامية: السباق مع الزمن لتفادي المجاعة"، بيان صحفي، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٢٤.

[٢٥] انظر:

ICJ, "*Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)*: The Court Indicates Additional Provisional Measures", press release, 28 March 2024.

[٢٦] خسر أكثر من مليون شخص منازلهم.

[٢٧] انظر:

World Bank, European Union and United Nations, *Gaza Strip – Interim Damage Assessment: Summary Note*, 29 March 2024, 14.

[٢٨] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي حول أثر عدوان الاحتلال الاسرائيلي على القطاع الزراعي في قطاع غزة، ٢٠٢٣"، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٢٩] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة"، ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٤.

[٣٠] انظر:

Jack Khoury, "Incoming Palestinian Prime Minister Forms New Cabinet in West Bank Amid Wartime Economic Devastation", *Haaretz*, 29 March 2024.

[٣١] انظر:

ILO and PCBS, "Impact of the War in Gaza on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 3, 18 March 2024.

[٣٢] انظر: World Bank et al., *Gaza Strip – Interim Damage Assessment*, 12

المدارس والجامعات إما مدمراً أو متضرراً أو يُستخدم كملاجئ للأشخاص النازحين داخلياً. وقد قُتل المئات من المدرّسين والمدربين وأساتذة الجامعات.

٢٣. وقبل أن تدور رحى الحرب، كان نحو ٢٠,٠٠٠ فلسطيني من غزة يعملون في إسرائيل. ونظراً إلى الفجوة الواسعة في الأجور بين إسرائيل وغزة،[٣٣] فقد كانوا يسهمون بشكل كبير في دخل أسرهم الموسعة وفي قدرة المنطقة المحصورة على الصمود عموماً من الناحية المالية. وبعد بضعة أيام من هجوم حماس في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، ألغت السلطات الإسرائيلية تصاريح العمال من غزة. واحتجزت السلطات الإسرائيلية آلاف العمال بصورة تعسفية ولم تطلق سراحهم إلا بعد مرور عدة أسابيع. وهناك تقارير تشير إلى تعرضهم لسوء معاملة عنيفة، تناقلها العمال وممثلوهم وكذلك منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والدولية. وعاد معظم أولئك العمال في نهاية المطاف إلى غزة، إلى منطقة تسودها الحرب، بعد أن جرت مصادرة ممتلكاتهم الشخصية.[٣٤] وبحلول نيسان/ أبريل ٢٠٢٤، كان لا يزال الآلاف من الأشخاص يعيشون في الضفة الغربية متخذين ملاجئ لهم إما في المنازل الخاصة أو في مراكز الإيواء التابعة للسلطة الفلسطينية. وقد باتوا يكافحون من أجل البقاء، بعد أن فُصلوا عن أسرهم ومجتمعاتهم في غزة وحُرموا من أي سبيل مجدٍ لإعانة أنفسهم.

اقتصاد وسوق عمل محطّمان في الضفة الغربية

٢٤. أثناء الحرب على غزة، كانت الضفة الغربية المحتلة محط الاهتمام الدولي. لكنها ظلت في غير منأى على الإطلاق عن التداعيات. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية انكماشاً حاداً وتراجع بنسبة ١٩ في المائة عن مستوى الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٢٣.[٣٥] ونتيجة لذلك وبالإضافة إلى التراجع الاقتصادي في غزة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي عموماً في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٢٣. وهذا يتناقض تماماً مع التوقعات الصادرة قبل شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، بأن يبلغ النمو نسبة ٣ في المائة.[٣٦]

٢٥. وبعد أن توقفت التجارة مع غزة، انقطعت سبل الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية أمام الكثير من الأشخاص؛ ومع تزايد عنف المستوطنين والقيود الخانقة المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، باتت سبل المعيشة في الضفة الغربية على حافة الهاوية وسوق العمل في حالة يرثى لها. وخفضت منشآت كثيرة ساعات عملها وفصلت عمالها. وأفادت تقارير بأنّ أشد القطاعات تضرراً هي قطاعات البناء والسياحة والنقل.[٣٧] وبحلول نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، أشارت التقديرات إلى أنّ عدد الوظائف التي فقدتها الضفة الغربية قد بلغ ٣٠٦,٠٠٠ وظيفة، مقارنة مع تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وزاد معدل البطالة بنسبة تزيد على الضعف خلال ثلاثة أشهر.[٣٨] وفي الوقت نفسه، بات الوضع المالي للسلطة الفلسطينية في حالة حرجة، مترنحاً تحت وطأة آخر الاقتطاعات الإسرائيلية أحادية الجانب من إيرادات التخليص الجمركي.[٣٩] وأصبح انخفاض الإنفاق الأسري وإنفاق المنشآت والإنفاق الحكومي يؤثر على بعضه البعض، مما أدى إلى نشوء دوامة نزولية من الكساد الاقتصادي.

٢٦. وفي هذا السياق، تكتسي الوظائف التي فقدها العمال الفلسطينيون الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات أهمية خاصة. فقد كان عددهم يتزايد بثبات على مر السنين. وقبل نشوب الحرب، كان عدد العمال المستخدمين في إسرائيل يبلغ ١٤٠,٠٠٠ عامل، ربعهم دون مستندات ودون تصاريح. ويضاف إليهم ٤٠,٠٠٠ عامل في المستوطنات، يعملون في أغلب الأحيان في المناطق الصناعية قرب الخط الأخضر وفي الإنتاج الزراعي في غور الأردن. وكانت نسبة تقارب خُمس القوى العاملة في الضفة الغربية تعمل لدى صاحب عمل إسرائيلي قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، وتتلقى أجوراً تفوق ضعف الأجور في الضفة الغربية. وعلى نحو ما أكدت عليه تقارير المدير العام السابقة، لطالما كانت ظروف العمل سيئة وتطبيق

---

[٣٣] أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، كان متوسط الأجور اليومية التي يكسبها الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات أعلى بنسبة تقارب خمس مرات من متوسط الأجور في غزة، أي ٢٩٧ شيكلاً مقابل ٦٠ شيكلاً، على التوالي.

[٣٤] هيومن رايتس ووتش، "إسرائيل: عمال من غزة احتُجزوا بشكل سِري لأسابيع"، ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤.

[٣٥] انظر: PCBS, National Accounts 2023

[٣٦] انظر:
PCBS and Palestine Monetary Authority, "Press Release: The Performance of the Palestinian Economy for 2023, and Economic Forecasts for 2024", 30 December 2023, 1.

[٣٧] انظر: ILO, "Impact of the War in Gaza on Private Sector Workers and Businesses in the West Bank", forthcoming

[٣٨] انظر: PCBS, Quarterly Labour Force Survey, Fourth Quarter 2023

[٣٩] إيرادات التخليص الجمركي هي ضرائب ورسوم تقوم إسرائيل بتحصيلها عن الواردات والصادرات الفلسطينية بالنيابة عن السلطة الفلسطينية ومن ثم تعيدها إلى السلطة الفلسطينية.

حقوق العمل متفاوتاً ونظام تصاريح العمل وممارسات السماسرة المرتبطة به تعسفية والدخول اليومي إلى إسرائيل عن طريق المعابر محفوف برحلات طويلة ومعقدة.

٢٧. وتعرّض معظم هذا العمل لتوقّف مفاجئ بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ حين أغلقت إسرائيل معابرها في وجه العمال الفلسطينيين. بيد أنّ تصاريح عمل الفلسطينيين المنحدرين من الضفة الغربية لم تُلغَ، على عكس التدابير المتخذة بحق العمال الفلسطينيين من غزة. ولا يمكن الجزم بدقة بمقدار عدد الفلسطينيين الذين ما زالوا يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي. وأشار المحاورون إلى أنّ أعدادهم تتراوح بين ٢٢,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ عامل، بمن فيهم العمال في المستوطنات والعمال من دون مستندات، ونحو ١٠,٠٠٠ عامل لديهم تصاريح تسمح لهم الدخول إلى إسرائيل. ويجري استخدام بعض هؤلاء العمال في دعم المجهود الحربي الإسرائيلي.

٢٨. وثمّة دلالات على أنّ بعض صانعي القرار الإسرائيليين، ومنهم أصحاب عمل، يفضلون عودة العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية.[٤٠] إذ يبدو أنّ استراتيجيات الاستبدال الرامية إلى الاستعاضة عن العمال الفلسطينيين بعمال جنوب آسيويين أو أفريقيين، بما في ذلك عن طريق اتفاقات ثنائية مع بلدان المنشأ، لم تحقق نجاحاً كبيراً وأثبتت أنها مكلفة ومعقدة من الناحية الإدارية.[٤١]

احتلال يتجذر ويتسارع

٢٩. يوشك الاحتلال الإسرائيلي أن يدخل عامه الثامن والخمسين. وما فتئ يتجذر بثبات على مر السنين وبدأت وتيرته تتسارع منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. ومن أهم عناصره شبكة من المستوطنات الآخذة في التوسع ونظام قسري متعدد الطبقات من القيود المادية والإدارية. والمستوطنات المقامة على الأرض المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. ومنذ أربعة وأربعين عاماً خلت، عبّر القرار الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين، والذي يستند إليه هذا التقرير، عن "قلق عميق ... إزاء تكثيف سياسة الاستيطان الإسرائيلية". وفي ذاك الوقت، كان هناك ١٠٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي موزعين بين الضفة الغربية وغزة والجولان السوري المحتل وسيناء المحتلة. وفي عام ٢٠٢٣، كانت الضفة الغربية تستضيف ٧٠٠,٠٠٠ مستوطن.[٤٢] وما فتئت المستوطنات مستمرة في التوسع.

٣٠. وقد مُنع الدخول إلى عدة أجزاء من الضفة الغربية منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وبات فيها الآن أكثر من ٧٥٠ نقطة تفتيش وحواجز طرقية دائمة، إلى جانب العديد من نقاط التفتيش المؤقتة أو "الطيّارة". وهي تعزل الأسواق وتقيّد الحركة بشدة بين البلدات والمدن الفلسطينية وتمثل عائقاً كبيراً أمام العمال المتوجهين إلى أماكن عملهم.

٣١. وبات العنف من جانب المستوطنين المسلحين والجيش الإسرائيلي على السواء سمة قديمة العهد في حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويرافقها مصادرة الأراضي وهدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية وتكثيف العمليات العسكرية. ولم يمرّ يوم تقريباً دون توغّل الجيش الإسرائيلي في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. كما كانت غارات متكررة تُشنّ على المراكز الحضرية الرئيسية في المنطقة ألف،[٤٣] مثل رام الله أو الخليل أو أريحا، وهي منطقة من المفترض أن تكون بموجب اتفاقات أوسلو خاضعة لسيطرة أمنية تامة من جانب السلطة الفلسطينية. وفي عام ٢٠٢٣، ارتفع عدد القتلى الفلسطينيين بمقدار يزيد على ضعف العدد المسجل في العام السابق. وبلغ إجمالي عدد القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية ٥٠٩ قتلى.[٤٤] وتواصلت دوامة العنف دون هوادة هذا العام.

---

[٤٠] انظر: *Times of Israel*, "Business Leader Says Israel Needs Palestinian Workers", 22 March 2024. من الجدير بالذكر في هذا السياق أنّ الطلبات المتكررة التي قدمتها بعثة منظمة العمل الدولية لممثلي أصحاب العمل الإسرائيليين من أجل إجراء لقاءات افتراضية معهم قوبلت بالتجاهل أو الرفض.

[٤١] انظر:
Jonathan Lis, "Israeli Interior Minister Asks for End to Ban on Palestinian Workers from the West Bank", *Haaretz*, 28 March 2024; Natasha Turak, "Israel's Ban on Palestinian Workers Is Causing Supply Shocks to Its Economy: Central Bank Governor", *CNBC*, 18 January 2024.

[٤٢] انظر:
OCHA, "West Bank Access Restrictions: May 2023", 26 May 2023; UN Human Rights Council, "Human Rights Council Hears that 700,000 Israeli Settlers Are Living Illegally in the Occupied West Bank – Meeting Summary (Excerpts)", 28 March 2023.

[٤٣] تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تقع ضمن ولايات قضائية مختلفة، وهي: المناطق ألف وباء وجيم، التي يحددها اتفاق أوسلو الثاني. وتشمل المنطقة ألف المراكز الحضرية وتضم نسبة ١٨ في المائة من الضفة الغربية؛ وتخضع للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية. وتغطي المنطقة باء المدن الصغيرة والأراضي القريبة من المناطق الحضرية؛ وتخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية. وتمثل المنطقة جيم نسبة ٦١ في المائة من الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية.

[٤٤] انظر: OCHA, "Data on Casualties", accessed on 26 April 2024

تآكل الحيز السياسي

٣٢. قد لا يكون من المستغرب أنه في أوقات الطوارئ والحروب تدخل المبادرات السياسية الرئيسية التي تنفذها السلطة الفلسطينية في حالة من السبات، من حيث التخطيط والتشريع والتنفيذ. وعلى رأس تلك المبادرات إصلاح قانون العمل والضمان الاجتماعي، بما في ذلك إنشاء صندوق معاشات تقاعدية لعمال القطاع الخاص. وكادت المحاولات المتجددة لمراجعة قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ وقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لعام ٢٠١٦، المعلقين منذ عام ٢٠١٩، قد حققت تقدماً بحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، لكنها سرعان ما توقفت حتى إشعار آخر. وقد تكون الوثائق السياسية الرئيسية المعتمدة في السنوات السابقة بحاجة إلى مراجعة وتنقيح في ضوء الآثار التي خلفتها الحرب على غزة والضفة الغربية. كما أنّ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي اعتُمدت في عام ٢٠٢٠ وكانت موضوع اجتماع مع الجهات المانحة في عمّان في شباط/ فبراير ٢٠٢٣، ستتطلب تعديل أهدافها وتنشيط وسائلها. فعلى سبيل المثال، تعرضت مشاريع أحد أجهزتها التنفيذية المركزية، أي صندوق التشغيل الفلسطيني، للتوقف عن العمل في غزة، بعد أن دُمّرت بنيته التحتية إلى حد كبير.

٣٣. وبوجه عام، يتطلب تنفيذ السياسات العامة وجود استقرار مالي والقدرة على التنبؤ بالوضع المالي. ولم تتمتع فلسطين بأي منهما منذ سنوات. وكانت أموالها العامة قد أصبحت غير مستدامة في الأساس قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، بعد أن خنقها تراجع دعم الجهات المانحة واحتجاز إسرائيل جزءاً من إيرادات التخليص الجمركي. وفي أعقاب ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، لم تفرج السلطات الإسرائيلية إلا عن قدر أقل من السابق من إيرادات التخليص الجمركي. كما انخفضت الإيرادات الضريبية المحلية هي الأخرى. وأدى ذلك إلى انحسار الحيز المالي إلى درجة لم يعد من الممكن معها ضمان النفقات العامة الأساسية بصورة موثوقة. وأصبحت المتأخرات كبيرة في دفع أجور الموظفين الحكوميين على سبيل المثال، وهم يتلقون حالياً أجوراً لا تبلغ سوى ما يقارب ثلثي رواتبهم.

٣٤. وبحلول نهاية آذار/ مارس ٢٠٢٤، قام الرئيس عباس بتشكيل حكومة تكنوقراطية جديدة. وستكون إحدى أولوياتها الرئيسية هي "قيادة جهود الإغاثة وتنسيقها وتعظيم أثرها في قطاع غزة، وتحقيق تحوّل سريع وفعال من تلقي الإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى الانتعاش الاقتصادي".[٤٥]

نحو الانتعاش وإعادة البناء

٣٥. توخياً لنجاح جهود الانتعاش، سيكون من الضروري أن تتوقف الأعمال العدائية بشكل كامل وأن تدخل الإمدادات الإنسانية من دون معوقات لفترة زمنية غير متقطعة. ومن المرجح أنّ تكلفة الانتعاش وإعادة الإعمار ستكون باهظة. إذ يشير تقييم مرحلي للأضرار أجري في آذار/ مارس ٢٠٢٤ إلى أنه من المقدر أنّ قيمة الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية القائمة في غزة بلغت ١٨,٥ مليار دولار أمريكي بحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤.[٤٦] ويقارب هذا الرقم الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٢٢. ولم ينظر التقييم سوى في كلفة الأضرار في غزة ولم يأخذ الضفة الغربية في الحسبان. كما أنه لم يتناول سوى تكاليف الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية ولم يتطرق إلى أضرار رأس المال البشري والخدمات. ولا يمكن إجراء تقييم شامل وسريع للأضرار والاحتياجات إلّا بعد توقف الأعمال العدائية.

٣٦. وبدأ التخطيط للانتعاش منذ المراحل الأولى من الحرب. وسبق أن نشرت منظمة العمل الدولية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣ أول برامجها للاستجابة لحالات الطوارئ، بحيث حدد احتياجات الانتعاش والسبل المحتملة للعمل ضمن إطار العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.[٤٧] وما فتئ هذا البرنامج يتكيّف مذذاك مع السياق سريع التدهور. وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين كبيرة المنسقين في مجال العمل الإنساني وإعادة الإعمار، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٢٧٢٠ (٢٠٢٣).[٤٨] وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقييماً أولياً للأثر الاقتصادي الناجم عن الدمار في غزة وحذّر من عقد الآمال على تحقق انتعاش سريع فيها. وأوضح أنه في

---

[٤٥] رسالة تعيين رئيس الوزراء السيد محمد مصطفى، ١٤ آذار/ مارس ٢٠٢٤ (غير منشورة).

[٤٦] انظر: World Bank et al., *Gaza Strip – Interim Damage Assessment*, 6

[٤٧] مكتب العمل الدولي، "منظمة العمل الدولية تطلق نداء تمويل للاستجابة للاحتياجات الملحة للعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين"، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣. ويتمحور برنامج الانتعاش في حالات الطوارئ من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي وضعته منظمة العمل الدولية، حول ثلاث دعائم أساسية هي: تقديم الإعانة للعمال النازحين من غزة؛ جمع وتحليل البيانات عن أثر النزاع والأزمة على العمال الفلسطينيين؛ تقديم الدعم الحيوي للمنشآت واستحداث الوظائف.

[٤٨] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ٢٧٢٠ (٢٠٢٣) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٩٥٢٠ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣؛ انظر:
UN, Ms. Sigrid Kaag of the Netherlands – Senior Humanitarian and Reconstruction Coordinator for Gaza pursuant to Security Council Resolution 2720 (2023), 26 December 2023.

ظل سيناريو وقف فوري للعمل العسكري وتحقق نمو برقم عشري، يمكن أن يعود مستوى الناتج المحلي الإجمالي في غزة إلى ما كان عليه قبل الحرب بحلول عام ٢٠٢٨. لكن وجد التقييم أنه إذا احتُسبت جميع الأصول المتضررة وتكلفة استبدالها، فسوف تحتاج غزة إلى عقود من الزمن قبل أن تعود إلى مستويات سعة العيش التي عرفتها قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.[٤٩]

٣٧. كذلك، قامت السلطة الفلسطينية من جانبها بإعداد خطط للاستجابة الطارئة والانتعاش. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، أصدرت وزارة العمل خطة تمحورت حول الإغاثة العاجلة لليد العاملة والمرافق والمشاريع المتضررة مثل تلك التابعة للصندوق الفلسطيني للتشغيل والتعاونيات. كما أسندت الأولوية لضمان استقرار علاقات العمل ومعالجة انتهاكات حقوق العمال.[٥٠] وفي شباط/ فبراير، أطلق مكتب رئيس الوزراء عملية للتفكير في الدروس المستخلصة من جهود الانتعاش وإعادة الإعمار في غزة، استندت بصورة رئيسية إلى التجارب اللاحقة للأعمال العدائية المنفذة في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٤ و٢٠٢١.[٥١] وأعقبتها في آذار/ مارس ٢٠٢٤ خطة تشغيلية من أجل غزة حددت الإجراءات ذات الأولوية التي يتعيّن اتخاذها في القطاعات الرئيسية ما إن يتحقق وقف دائم لإطلاق النار.[٥٢]

زخم جديد من أجل إقامة الدولة

٣٨. في السنوات القليلة الماضية، ورغم أنّ حلّ الدولتين ظل هو البوصلة التي يستدل بها العالم إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، إلّا أنه لم يحظ بالدعم الكافي وتراخى زخم المبادرات الرئيسية. وبعد تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، يظهر الآن تجدد الاهتمام الدولي بتعزيز عملية السلام والمشاركة بدبلوماسية في تهيئة آفاق سياسية صافية. وانطلاقاً من الإدراك بأنّ استمرار الوضع الراهن قد يسفر عن المزيد من موجات سفك الدماء وزعزعة الاستقرار الإقليمي، بات يخيم حالياً شعور عارم بضرورة الإسراع في حلّ الصراع المستمر منذ عقود من الزمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٣٩. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، كرر قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٢٠ (٢٠٢٣) التأكيد على "التزام راسخ" من جانب المجتمع الدولي بتطبيق حلّ الدولتين. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، شدد الأمين العام للأمم المتحدة على أنّ "الصراع يجب أن ينتهي بإحراز تقدم ملموس نحو حلّ الدولتين - أي إنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية تتمتع بكامل الاستقلال والسيادة ومقومات البقاء، وتكون غزة جزءًا لا يتجزأ منها".[٥٣] وأعربت جهات فاعلة عالمية وإقليمية عن دعمها المتجدد والمتنشّط لإقامة الدولة الفلسطينية. وأكّد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في "خطاب حالة الاتحاد" الذي ألقاه في ٧ آذار/ مارس ٢٠٢٤، أنّ "الحل المجدي الوحيد هو حلّ الدولتين."[٥٤] وقبل ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، في إطار وثيقة موقف وطنية بشأن إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، دعت حكومة الصين إلى عقد مؤتمر سلام دولي واسع النطاق وذي حجية وفعالية تقوده وتنظمه الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن بغية "وضع جدول زمني فعلي وخارطة طريق من أجل تطبيق حلّ الدولتين".[٥٥] علاوة على ذلك، رفضت حكومة المملكة العربية السعودية إنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما لم يعترف مجلس الأمن اعترافاً كاملاً بدولة فلسطين.[٥٦]

---

[٤٩] انظر:
UNCTAD, *Preliminary Assessment of the Economic Impact of the Destruction in Gaza and Prospects for Economic Recovery: UNCTAD Rapid Assessment*, January 2024, 12.

[٥٠] وزارة العمل الفلسطينية، "خطة الاستجابة للطوارئ في ضوء الحرب على قطاع غزة"، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ (غير منشورة).

[٥١] مكتب رئيس الوزراء، "الدروس المستخلصة من الجهود السابقة المبذولة من أجل الانتعاش وإعادة الإعمار في غزة"، شباط/ فبراير ٢٠٢٤ (غير منشور).

[٥٢] مكتب رئيس الوزراء، "خطة تشغيلية"، آذار/ مارس ٢٠٢٤ (غير منشورة).

[٥٣] انظر:
UN, "Secretary-General's Remarks to the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People", 31 January 2024.

[٥٤] انظر: White House, "Remarks of President Joe Biden – State of the Union Address As Prepared for Delivery", 7 March 2024

[٥٥] الصين، وزارة الشؤون الخارجية، "ورقة موقف لجمهورية الصين الشعبية عن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٥٦] انظر:
Saudi Arabia, Ministry of Foreign Affairs, "The Ministry of Foreign Affairs States the Discussions between the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America on the Arab-Israeli Peace Process", 7 February 2024.

٤٠. وفي حين تستمر إسرائيل في رفض حلّ الدولتين على أساس أنه "قد يشكّل خطراً وجودياً على إسرائيل"،[٥٧] ترى السلطة الفلسطينية أنّ هناك فرصاً متاحة لتعزيز حل الدولتين،[٥٨] مؤكدة أنه لا يمكن أن يخيّم الاستقرار على المنطقة من دونه.[٥٩] وأشار الممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي إلى أنه "لا يمكن أن تمتلك إسرائيل حق النقض في مواجهة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره".[٦٠] وقد اعترفت ١٣٩ دولة عضواً في الأمم المتحدة بدولة فلسطين. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٤، أصدرت إسبانيا وإيرلندا ومالطة وسلوفينيا إعلاناً مشتركاً قالت فيه إنها تنظر في الاعتراف بها.[٦١]

[٥٧] انظر: *New York Times*, "Netanyahu Restates Opposition to Two-State Solution, Despite Pressure From Biden", 21 January 2024

[٥٨] تذكر في خطتها التشغيلية في آذار/ مارس ٢٠٢٤، ما يلي: "يسعى نهجنا إلى توفير إطار سياسي مصمم لحماية حلّ الدولتين"؛ كذلك "تمثل الأزمة تهديداً وجودياً وفرصة حقيقية في آن واحد".

[٥٩] انظر:
Kevin Maimann, "Palestinian Authority Says There Can Be 'No Security And Stability' in Region Without Two-State Solution", *CBC*, 19 January 2024.

[٦٠] انظر: *Times of Israel*, "Top EU Diplomat Says Israel Has No Right to Block Creation of Palestinian State", 23 January 2024

[٦١] انظر: "Statement by the Prime Ministers of Ireland, Malta, Slovenia and Spain", 22 March 2024

الفصل ٢ - أزمة غير مسبوقة تضرب الاقتصاد وسوق العمل في فلسطين

٤١. وصفت تقارير المدير العام السابقة الوضع الواهن الذي يعيشه الاقتصاد وسوق العمل في غزة بأنه وليد الحصار المفروض براً وبحراً وجواً منذ ١٧ عاماً. ولم يقتصر أثر الحرب في غزة على الخسائر البشرية الفادحة فقط، بل إنها كبّدت كافة الأرض الفلسطينية المحتلة تكلفة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة.[٦٢] وبدأت ملامح مأساة إنسانية تتكشف في غزة. ونظراً إلى موجات النزوح المتكررة، صار أكثر من مليون فلسطيني يعيشون في خيام في مدينة رفح في خضمّ ظروف بائسة ومزرية. ومن عاد منهم أخيراً إلى خان يونس في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ بعد ستة أشهر من الحرب، لم يتمكن من التعرّف على الأحياء السكنية، فقد كانت منازلهم ومتاجرهم وورشات عملهم أنقاضاً مبعثرة واندفنت أدواتهم وآلاتهم تحت الركام. وبات الفلسطينيون في شمال غزة يتضورون جوعاً. ودمرت الحرب القطاع دون تمييز: فقد سقط أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص وعمال القطاع العام جميعاً في هوة الفقر. وبعد مقتل أو إصابة معيلي الأسر، بات الأطفال هائمين في الشوارع إما للتسول أو للعمل لقاء كسرة خبز. وتدمرت مؤسسات سوق العمل.

٤٢. وفي حين باتت غزة تعيش بأكملها الآن في فقر مدقع، تضرر اقتصاد الضفة الغربية هو الآخر بفعل الآثار غير المباشرة الناجمة عن الحرب. فحيثما اجتمع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بسبب تسريح العمال والإغلاق الإسمي لسوق العمل الإسرائيلية وتراجع استثمار المنشآت في بيئة اقتصادية غير مستقرة وغياب السياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية في سياق الهشاشة المالية التي تفاقمت هي نفسها بسبب الاقتطاعات الإسرائيلية أحادية الجانب من إيرادات التخليص الجمركي، أدى كل ذلك إلى استمرار دورة الانكماش الاقتصادي.

٤٣. وبالرغم من أنّ الأرض الفلسطينية المحتلة تكبدت تكاليف مباشرة هائلة بسبب الحرب، إلّا أنّ التكاليف طويلة الأجل ستكون طائلة هي الأخرى. إذ إنّ الانقطاع المطوّل عن التعليم والتدريب على المهارات في غزة والضفة الغربية على السواء وما ينجم عنه من خسائر في التعلم سيخلف عواقب طويلة الأجل على الأطفال والشابات والشبان والمجتمع ككل. كما أنّ فترات البطالة المطوّلة وانعدام فرص زيادة رأس المال البشري، بما في ذلك التدريب على المهارات أثناء العمل، إلى جانب قدر كبير من الإصابات في زمن الحرب والأمراض ونقص العلاج الطبي والصدمات النفسية الناجمة عن الحرب، ستترك ندوباً دائمة تعاني منها الإنتاجية المستقبلية للأفراد الفلسطينيين والمجتمعات الفلسطينية على السواء.

التطورات الاقتصادية: اقتصاد غزة ينهار والضفة الغربية تعاني من آثاره الارتدادية

٤٤. مرّ على الاقتصاد الفلسطيني أكثر من نصف قرن دون أن يتمكن من تحقيق إمكاناته الكاملة بسبب نظام معقد من القيود والعوائق التي فرضتها إسرائيل على حركة السلع والأشخاص منذ عام ١٩٦٧. وأصبحت هذه القيود أشد صرامة في مطلع التسعينات من القرن الماضي وازدادت ضيقاً في غزة بصفة خاصة في عام ٢٠٠٧، حين فرضت إسرائيل حصاراً عليها عقب سيطرة حماس على القطاع. وأدى فرض الحصار والقيود على مدى عقود من الزمن إلى تراجع التصنيع وانحسار التنمية في غزة.[٦٣]

٤٥. وفي مثل هذا السياق، كان الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠٢٣ يعوّض خسائره الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ حين اندلعت فجأة الحرب في غزة، مخلّفة وما تزال، آثاراً كارثية. وفي الأرباع الثلاثة التي سبقت ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، كان متوسط النمو الفصلي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نسبة ٢,٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. لكن في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب الثلث (الشكل ٢-١-ألف) وكان القسم الأكبر من ذاك الانخفاض من نصيب غزة، حيث هبط بنسبة ٨١,٣ في المائة مقارنة مع نسبة ١٨,٨ في المائة في الضفة الغربية. وبصورة سنوية، أدّت صدمة الحرب إلى انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٩٣,٣ في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة (عام ٢٠١٩). وفي غزة، أتت الحرب على الأخضر واليابس، ولم يقتصر ذلك

---

[٦٢] انظر أيضاً:
ILO, "Impact of the Israel-Hamas Conflict on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 1, 6 November 2023; "Impact of the Escalation of Hostilities in Gaza on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 2, 20 December 2023; and "Impact of the War in Gaza on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 3, 18 March 2024.

[٦٣] مكتب العمل الدولي، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، التقرير ILC.110/DG/APP، ٢٠٢٢، الفقرتان ٤٩ و١٤٩.

فقط على جميع المكاسب المحققة أثناء الانتعاش من الجائحة، بل تجاوزتها بأشواط إلى درجة أنّ مستويات الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ كانت أقلّ من ثلاثة أرباع مستوياتها قبل الجائحة (الشكل ٢-١-باء).

◄ **الشكل ٢-١: النمو الفصلي في الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية في عام ٢٠٢٣** (مقارنة سنوية، نسبة مئوية)
ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالقيم الحقيقية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥)

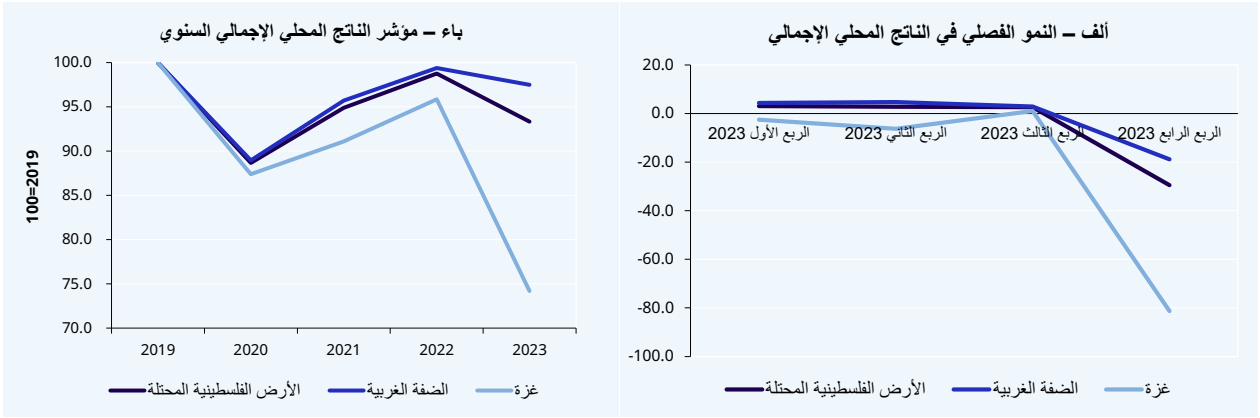

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام ٢٠٢٣، التي يستند إليها الرقم السنوي لعام ٢٠٢٣، هي تقديرات سريعة وخاضعة للمراجعة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ٢٠٢٣.

مستويات المعيشة في غزة بلغت أدنى مستوى لها منذ بدء تسجيلها في عام ١٩٩٤

٤٦. تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣. أمّا في غزة، فقد انخفض بمقدار الربع وبلغ أقل من ١,٠٠٠ دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٤ عندما نشأت السلطة الفلسطينية (الشكل ٢-٢). وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة يعادل نسبة ٤٠ في المائة من مستواه المسجل قبل ٣٠ عاماً. وفي حين كانت مستويات المعيشة متقاربة بين الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٩٤، إلّا أنّ الفجوة بين تلك المستويات اتسعت منذ ذاك الوقت. وفي عام ٢٠٠٦، أي العام السابق لبدء الحصار، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة يعادل نسبة ٦٨ في المائة من نظيره في الضفة الغربية. لكن في عام ٢٠٢٣، انخفضت تلك النسبة إلى ٢٢ في المائة فقط - وهذه أوسع فجوة مسجّلة بين المنطقتين.

◄ **الشكل ٢-٢: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الضفة الغربية وغزة، ١٩٩٤-٢٠٢٣**
(بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١٥)

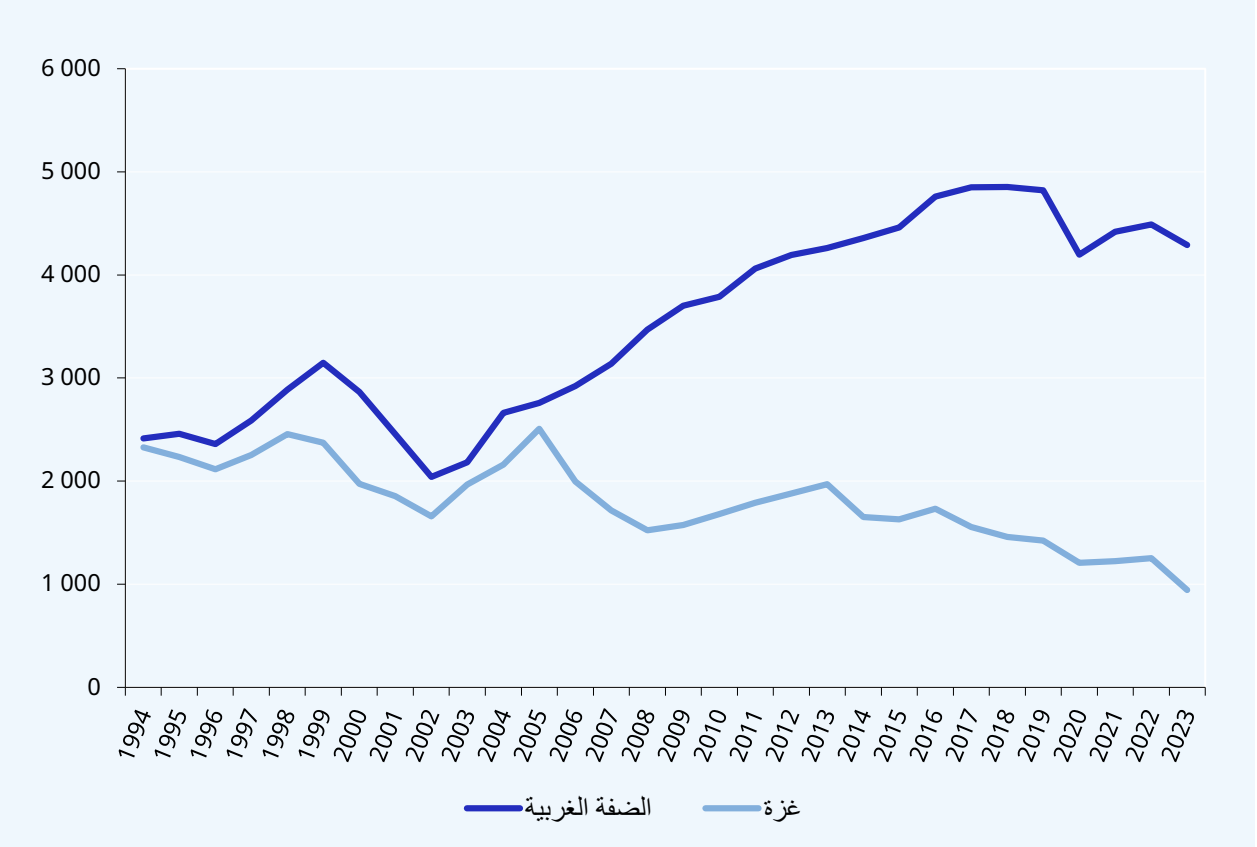

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام ٢٠٢٣، التي يستند إليها الرقم السنوي لعام ٢٠٢٣، هي تقديرات سريعة وخاضعة للمراجعة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ٢٠٢٣.

أنشطة اقتصادية محدودة في غزة في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر الشديدة

٤٧. في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، شهدت جميع القطاعات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة تراجعاً كبيرًا مقارنة مع الربع نفسه من العام السابق (الشكل ٢-٣). وفي غزة، سجلت جميع القطاعات باستثناء "الخدمات الأخرى"،[٦٤] هبوطاً حاداً بنسبة زادت على ٩٠ في المائة مقارنة مع الربع نفسه من العام السابق. وتراجعت الخدمات الأخرى بمقدار ثلاثة أرباع تقريباً، لا يدعمها سوى القطاعات الفرعية من التعليم والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي. وبالرغم من أنّ موظفي التعليم في القطاع العام استمروا في تلقي رواتبهم، إلّا أنّ التعليم توقف في غزة منذ بدء الحرب.

[٦٤] تضمّ الخدمات الأخرى: السكن وأنشطة التغذية؛ الأنشطة العقارية؛ الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية؛ أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛ التعليم؛ الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي؛ الفنون والترفيه والتسلية؛ الدفاع والإدارة العامة؛ الأنشطة المتعلقة بالجمارك والضريبة على القيمة المضافة؛ وغيرها من الخدمات.

◄ **الشكل ٢-٣: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية حسب القطاع، الضفة الغربية وغزة، الربع الرابع ٢٠٢٣** (مقارنة سنوية، نسبة مئوية)

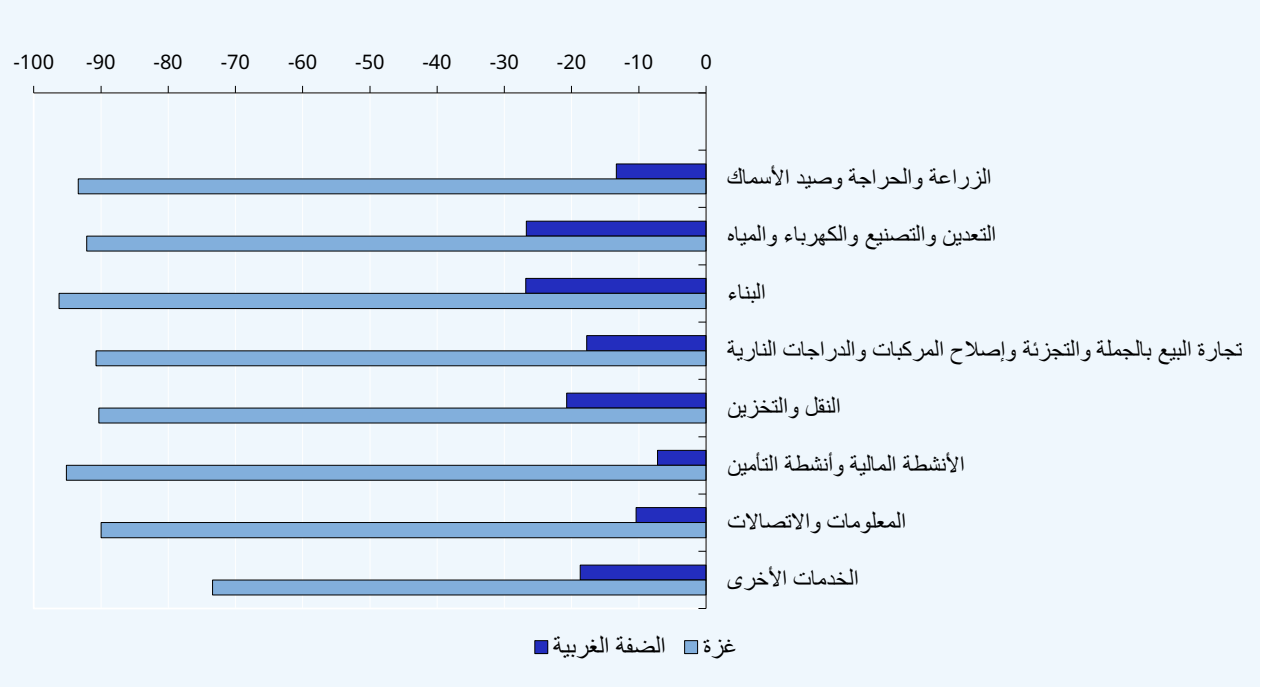

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام ٢٠٢٣، التي يستند إليها الرقم السنوي لعام ٢٠٢٣، هي تقديرات سريعة وخاضعة للمراجعة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ٢٠٢٣.

٤٨. وقد تعرضت المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية لهجمات متكررة ولحقت بها الأضرار أثناء الحملة العسكرية الإسرائيلية.[٦٥] وفي مطلع نيسان/ أبريل ٢٠٢٤، كانت نسبة تقارب ٣٠ في المائة فقط من مرافق الرعاية الصحية الأولية قيد التشغيل، وتعطلت ٢٦ مستشفى في حين بقيت ١٠ مستشفيات فقط تعمل بصورة جزئية.[٦٦] وأفادت منظمة الصحة العالمية بأنّ مجمّع الشفاء الطبي، وهو أكبر مستشفى في غزة، قد دُمّر تدميراً كاملاً، "مما زعزع أسس" نظام الرعاية الصحية في المنطقة المحصورة.[٦٧]

٤٩. وتراجعت أنشطة العمل الاجتماعي مع تراجع أعداد الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية التي يُسمح لها دخول غزة.[٦٨] وقبل نشوب الحرب الراهنة في غزة، كان متوسط عدد الشاحنات المحملة بالسلع، ومنها الوقود، التي تدخل القطاع في أيام العمل يبلغ ٥٠٠ شاحنة، ولم يكن هذا العدد في حد ذاته كافياً على الإطلاق.[٦٩] وبالرغم من الاحتياجات العاجلة التي نجمت عن الكارثة الإنسانية، إلّا أنّ عدد شاحنات المساعدات المسموح لها بدخول غزة انخفض بشكل كبير، حيث إنّ إجمالي عدد الشاحنات المحمّلة التي دخلت غزة منذ بدء الأعمال العدائية إلى نهاية آذار/ مارس ٢٠٢٤ هو أقل بنسبة ٣٠ في المائة من إجمالي العدد الذي كان سيدخلها على وتيرة ما قبل الحرب (الشكل ٢-٤). ويؤدي نظام التفتيش متعدد الطبقات، الذي يتسم بالعوائق البيروقراطية واللوجستية والأمنية المرهقة، إلى الحد من عدد الشاحنات والمواد التي تدخل القطاع.[٧٠] ويبقى أن نرى ما إذا كانت القرارات التي اتخذت في أوائل نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ من أجل تيسير تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة،

[٦٥] انظر: UN, "Nearly 600 Attacks on Healthcare in Gaza and West Bank Since War Began: WHO", 5 January 2024

[٦٦] انظر: OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Reported Impact: Day 184", 8 April 2024

[٦٧] انظر: UN, "Gaza Al-Shifa Hospital Destroyed – WHO – 02 April 2024", press release, 2 April 2024

[٦٨] وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دخل عدد محدود من الشاحنات التجارية أيضاً إلى غزة منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، إذ جرى تسجيل دخول ٩٢٣ شاحنة لغاية ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٤. انظر: OCHA, "Humanitarian Needs and Response Update: 5-11 March 2024"

[٦٩] انظر: OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Reported Impact: Day 180", 3 April 2024

[٧٠] انظر:
Gisha – Legal Center for Freedom of Movement, "How Israel Is Effectively Hindering Access to Aid in Gaza", 2 April 2024; Saleh Salem and Estelle Shirbon, "For Civilians or Hamas? 'Dual Use' Issue Complicates Gaza Aid Efforts", *Reuters*, 6 January 2024.

بما في ذلك فتح معبر إيريز مؤقتاً أمام المساعدات الإنسانية والسماح باستخدام ميناء أشدود الإسرائيلي لمعالجة شحنات المساعدات، ستؤدي إلى دخول أعداد أكبر من الشاحنات المحمّلة بالمساعدات الكافية إلى القطاع.

◄ الشكل ٢-٤: عدد الشاحنات المحمّلة التي دخلت غزة، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ - آذار/ مارس ٢٠٢٤

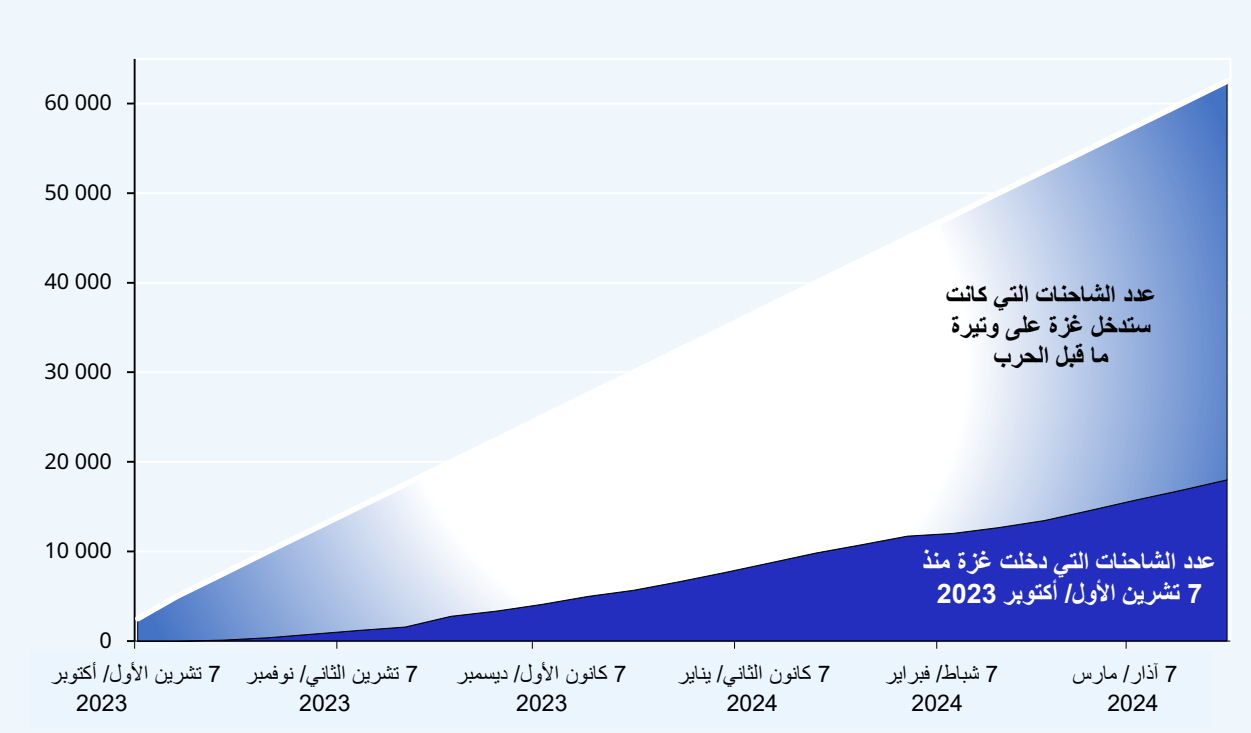

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى منشور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الاعتداءات في قطاع غزة وإسرائيل - الآثار بحسب التقارير، اليوم ١٨٠".

ظهور اقتصاد المقايضة

٥٠. أحيطت البعثة علماً بأنّ نقص المساعدات الإنسانية وما نجم عنه من شح في الاحتياجات الأساسية وموجة الدمار التي اكتسحت غزة، بما في ذلك تدمير معظم المصارف وأجهزة الصرف الآلي مما أدى إلى انحسار السيولة أو النقد في القطاع، أسفرت عن ظهور واقع اقتصادي جديد هو: اقتصاد المقايضة. فقد لجأ الفلسطينيون في غزة إلى المقايضة باعتبارها وسيلة للبقاء، فلا يتبادلون السلع والخدمات مقابل النقد بل مقابل سلع أو خدمات أخرى.[٧١] وباتوا يبيعون مقتنياتهم الشخصية ومواد المساعدات الإنسانية من أجل الحصول على الغذاء. وغالباً ما ينخرط الأطفال في أنشطة المقايضة هذه في سبيل دعم أسرهم. وصار الناس يقفون في طوابير من أجل سحب النقد من أجهزة الصرف الآلي القليلة التي لا تزال قيد التشغيل، وقد ينتظرون أياماً حتى يحين دورهم وفي معظم الأحيان تبوء معاملاتهم بالفشل. فلجأ الناس إلى وسيلة بديلة من أجل الحصول على النقد تنطوي على رسوم وعمولات عالية.[٧٢]

زوال القطاع الخاص في غزة

٥١. انهارت أنشطة القطاع الخاص في غزة. ومن المقدر أنّ قيمة إنتاج القطاع الخاص في الأشهر الأربعة الأولى من الحرب انخفضت بنسبة ٨٥,٨ في المائة تحت خط الأساس في فترة السلم، ونجم عن ذلك خسائر بلغت ٨١٠ مليون دولار أمريكي أو ٦,٧ مليون دولار أمريكي في اليوم (الشكل ٢-٥-ألف). ويرسم مؤشر دورة الأعمال لدى سلطة النقد الفلسطينية صورة مشابهة: ركود كامل في غزة (الشكل ٢-٥-باء).

[٧١] انظر: Samia Nakhoul, "Many Wars, But Nothing Like This: Gaza Man Describes Hunger and Rage", *Reuters*, 7 December 2023

[٧٢] انظر: Sami Abu Salem, "Cash Shortage Turns Gaza Back to the Barter Era", *WAFA (Palestine News and Info Agency)*, 4 April 2024

◄ **الشكل ٢-٥: قيمة إنتاج القطاع الخاص في الأشهر الأربعة الأولى من الحرب** (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، نسبة مئوية) **ومؤشر دورة الأعمال**

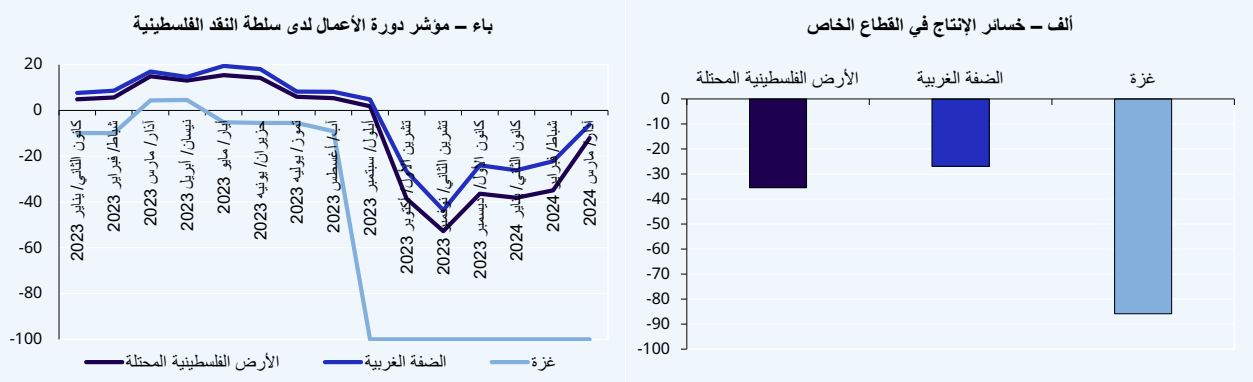

ملاحظة: مؤشر دورة الأعمال لدى سلطة النقد الفلسطينية يستخدم مقياساً من ١٠٠ نقطة (إيجابية) إلى -١٠٠ نقطة (سلبية).
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ سلطة النقد الفلسطينية.

٥٢. وأجرى البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مؤخراً تقييماً مرحلياً أشار إلى أنه حتى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، كان إجمالي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المشيّدة في غزة يبلغ ١٨,٥ مليار دولار أمريكي.[٧٣] وكانت أكبر الأضرار من نصيب المباني السكنية (بنسبة ٧٢ في المائة) يليها قطاع التجارة والصناعة والخدمات (بنسبة ٩ في المائة) ثم قطاع الزراعة (بنسبة ٣ في المائة). وبلغت القيمة الإجمالية للأضرار التي لحقت بالقطاعين الأخيرين ٢,٣ مليار دولار أمريكي. وشمل الدمار الذي حل في قطاع التجارة والصناعة والخدمات تدمير مدينة غزة الصناعية التي كان يعمل فيها أكثر من ١,٠٠٠ عامل، تدميراً كاملاً.[٧٤]

٥٣. وبعد أن تعرّض معظم الأصول والبنية التحتية الضرورية لقطاع الزراعة للضرر أو التدمير، توقف إنتاج الخضار والحيوانات بصورة تامة.[٧٥] وكان الدمار الذي لحق بالزراعة أكثر حدة في الجزء الشمالي من القطاع على وجه الخصوص.[٧٦]

توسيع المنطقة العازلة من شأنه أن يزيد انحسار مساحة الأراضي الزراعية في غزة

٥٤. يقع القسم الأكبر من الأراضي الزراعية المحدودة في غزة قرب السياج الحدودي مع إسرائيل، ويعزى ذلك بصورة جزئية إلى ندرة الأراضي في المنطقة المحصورة ومخاطرة المزارعين بالزراعة قرب السياج من أجل الحفاظ على سبل عيشهم. وقبل اندلاع الحرب الحالية بوقت طويل، فرضت السلطات الإسرائيلية منطقة عازلة تحظر على الفلسطينيين في غزة الاقتراب أكثر من ٣٠٠ متر من السياج الحدودي، لكن كان يُسمح للمزارعين بالعمل في منطقة تبعد ١٠٠ متر كحد أقصى من السياج.[٧٧] وأبلغ المحاورون البعثة، في ما يؤكد التقارير التي تناقلتها وسائل الإعلام، أنّ السلطات الإسرائيلية تقوم حالياً بهدم جميع المباني بشكل منتظم، بما في ذلك الحقول والدفيئات الزراعية، وإنشاء منطقة عازلة على طول السياج الحدودي بين إسرائيل وغزة يُتوقع أن يصل عرضها إلى كيلومتر واحد وأن تشغل حوالي ١٦ في المائة من مساحة المنطقة المحصورة.[٧٨] وفي نهاية شباط/ فبراير ٢٠٢٤، أظهرت صور الأقمار الصناعية تضرر أو دمار نسبة ٩٠ في المائة من

[٧٣] انظر: World Bank et al., *Gaza Strip – Interim Damage Assessment*, 6–7

[٧٤] للاطلاع على صورة ملتقطة عبر الأقمار الصناعية للدمار الذي لحق بمدينة غزة الصناعية، انظر:
World Bank et al., *Gaza Strip – Interim Damage Assessment*, figure 9.

[٧٥] انظر: World Bank et al., *Gaza Strip – Interim Damage Assessment*, 15

[٧٦] بحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، كانت نسبة الأراضي الزراعية المدمرة تبلغ ٤١ في المائة في محافظة شمال غزة و٤٨ في المائة في مدينة غزة و٥٦ في المائة في دير البلح. انظر: United Nations Satellite Centre, "UNOSAT Gaza Strip Agricultural Damage Assessment – January 2024"

[٧٧] جيشاه - مسلك، "غزة: نظرة من الداخل"، ٢٨ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣.

[٧٨] انظر:
Yarden Michaeli and Avi Scharf, "Buffer Zone and Control Corridor: What the Israeli Army's Entrenchment in Gaza Looks Like", *Haaretz*, 28 March 2024.

المباني في المنطقة.[٧٩] ومن المتوقع أن يؤدي توسيع المنطقة العازلة إلى انحسار مساحة المنطقة المحصورة انحساراً كبيراً، لا سيما مساحة الأراضي الزراعية المتاحة.

التضور جوعاً يبلغ مستويات كارثية في شمال غزة

٥٥. إنّ الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية وعدم قدرة المزارعين النازحين على الوصول إلى مزارعهم وحقولهم، إلى جانب محدودية المساعدات الإنسانية التي تتمكن من دخول غزة، تؤدي إلى خلق ظروف شبيهة بالمجاعة في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع الزراعية والغذائية ارتفاعاً حاداً. ولجأ الفلسطينيون في غزة إلى تناول أعلاف الحيوانات.[٨٠] ويشير آخر تقييم أجراه التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى الآثار المدمرة التي خلّفتها الحرب على نظم الإنتاج الغذائي والأراضي الزراعية والمزارع والبنية التحتية، كما يسلّط الضوء على العوائق الماثلة أمام إيصال المساعدات الإنسانية بصفتها عوامل مساهمة في ذاك الجوع. وكشف أنّ نسبة ٩٥ في المائة من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد وأنه من المتوقع انتشار المجاعة في شمال غزة بين منتصف آذار/ مارس وأيار/ مايو ٢٠٢٤.[٨١] وأفادت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بأنّ المجاعة بدأت تنتشر بالفعل في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٢٤.[٨٢] وفضلاً عن أهمية ضمان توفر الأغذية، يتسم ضمان إمكانية الحصول عليها من الناحية المكانية والاقتصادية بالقدر نفسه من الأهمية.[٨٣] بيد أنّ الوصول المكاني إلى الأغذية تعطّل بسبب ضعف أداء آليات التوزيع والأعمال العدائية وانهيار النظام الاجتماعي، في حين أنّ ارتفاع أسعار الأغذية جعل الوصول إليها أصعب من الناحية الاقتصادية.

أسعار باهظة في غزة

٥٦. أدى نقص السلع الزراعية والغذائية إلى ارتفاع الأسعار في غزة إلى مستويات لا تصدّق. وفي شباط/ فبراير ٢٠٢٤، كان سعر كيلو غرام واحد من السكر الأبيض يبلغ في المتوسط ٤٧,٣٣ شيكلاً (١٢ دولاراً أمريكياً تقريباً)، أي أعلى بمقدار ٩,٦ مرات من سعره في الضفة الغربية البالغ ٤,٩٢ شيكلاً.[٨٤] وبلغ سعر علبة البيض في غزة ١٠٠ شيكل في المتوسط (أي ٢٧ دولاراً أمريكياً تقريباً)، وهو أعلى خمس مرات من متوسط سعرها في الضفة الغربية (البالغ ١٩,٧١ شيكلاً). ونتيجة لذلك، ارتفع مؤشر الأسعار الاستهلاكية في غزة إلى أعلى مستوى له على الإطلاق (الشكل ٢-٦). أمّا في الضفة الغربية، فقد ظلت الأسعار أكثر استقراراً؛ ولكن مع ذلك وعلى نحو ما ورد في تقرير المدير العام في السنة الماضية، كان التضخم قبل الحرب في الأساس في أعلى مستوياته منذ أكثر من عقد من الزمن، ونظراً إلى أنّ السلطة الفلسطينية لا تملك أدوات السياسة النقدية اللازمة لمعالجة هذه الأزمة، فقد كان العمال الفلسطينيون يعانون من أزمة تكلفة المعيشة من جهة وتآكل الأجور الحقيقية من جهة أخرى.

---

[٧٩] انظر:
United Nations Satellite Centre, UNOSAT Gaza Strip Comprehensive Damage Assessment 1km Stretch of Land from the Armistice Demarcation Line – April 2024; Yarden Michaeli, "UN: Almost All Buildings in Israel's Buffer Zone in Gaza Were Destroyed", *Haaretz*, 15 April 2024.

[٨٠] انظر:
Hanin Majadli, "When Pita Made of Animal Feed Is Your Best-Case Scenario: Life in the Northern Gaza Strip", *Haaretz*, 8 February 2024.

[٨١] انظر: IPC, *Famine Review Committee: Gaza Strip, March 2024*, 2–3

[٨٢] انظر: Jacob Knutson, "U.S. Aid Official Says Famine Has Begun in Northern Gaza", *Axios*, 11 April 2024

[٨٣] انظر: Aeyal Gross and Tamar Luster, "There's Hunger in Gaza – Even if There's Food", *Haaretz*, 3 April 2024

[٨٤] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "متوسطات أسعار المستهلك لبعض السلع المختارة حسب المنطقة لشهر شباط/ فبراير ٢٠٢٤"، ١٧ آذار/ مارس ٢٠٢٤.

◄ **الشكل ٢-٦: التضخم في الأرض الفلسطينية المحتلة** (مؤشر الأسعار الاستهلاكية، ٢٠١٨ = ١٠٠)

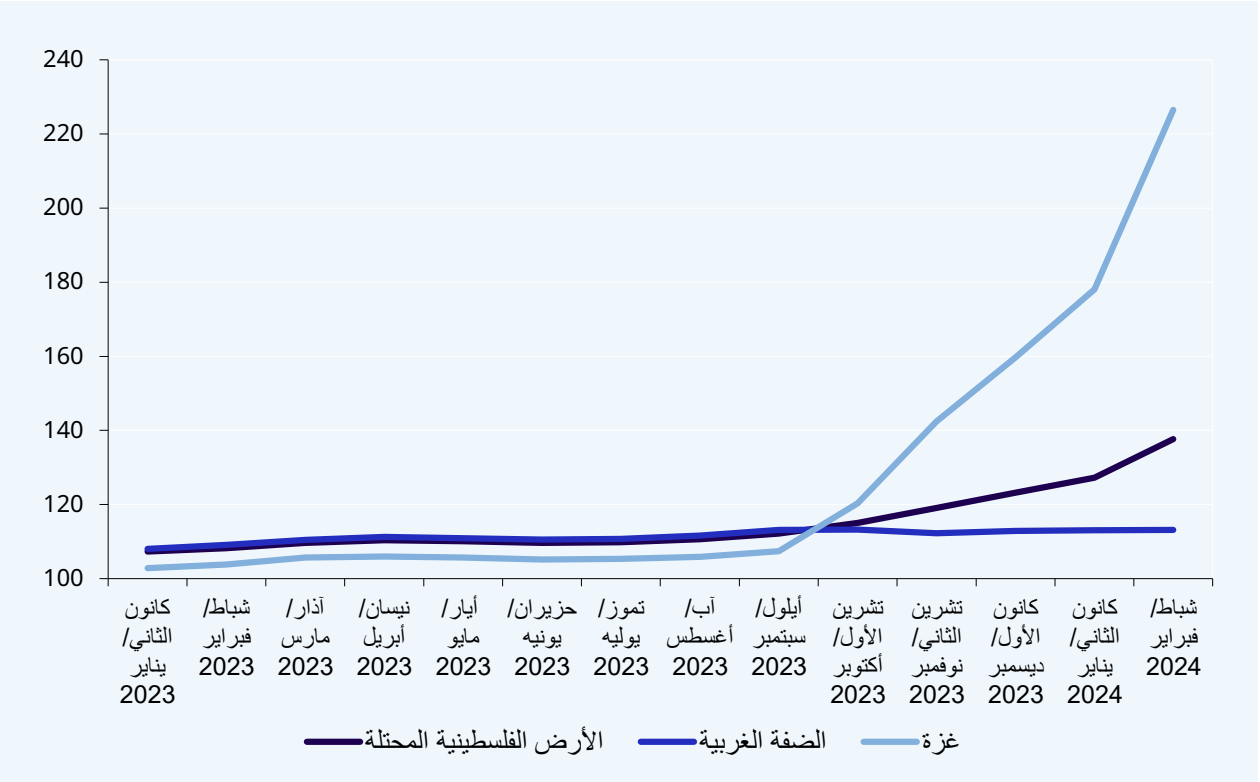

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

القطاع الخاص يتهاوى في الضفة الغربية

٥٧. وصلت تداعيات الحرب في غزة إلى الضفة الغربية. حيث سجّل قطاعا التصنيع والبناء فيها الانخفاض الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع في كل منهما بنسبة تزيد على الربع (انظر الشكل ٢-٣). وشهدت أنشطة التمويل والتأمين أقل تأثير، إذ تراجعت بنسبة ٧,٢ في المائة. ومن المقدر أنّ قيمة إنتاج القطاع الخاص في الضفة الغربية قد انخفضت بين ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ ونهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ بنسبة تزيد على الربع (٢٦,٩ في المائة) مقارنة مع خط الأساس في فترة السلم، أي ما يعادل خسائر بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي تقريباً، أو ١٢,٤ مليون دولار أمريكي في اليوم (انظر الشكل ٢-٥-ألف).[٨٥] وتحمّلت المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر الوطأة العظمى من الآثار.

٥٨. وثمة عدد من العوامل الكامنة وراء تلك الخسائر في الإنتاج. أولاً، أحيطت البعثة علماً بأنه في فترة ما قبل الحرب كانت نسبة ٣٠ في المائة من الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية موجهة إلى غزة، وقد توقفت الآن بشكل تام. ثانياً، ارتفع عدد نقاط التفتيش والمتاريس والحواجز الطرقية في الضفة الغربية ارتفاعاً كبيراً، مما فصل الأسواق وعزل بعض القرى بصورة تامة، كما زاد عدد التوغلات العسكرية الإسرائيلية إلى حد كبير. وقد أدت هذه القيود المفروضة على التنقل والتي تسبب اللجوء إلى الطرق الجانبية وجعل أوقات الرحلات طويلة وغير مؤكدة إلى جانب البيئة غير الآمنة والمشحونة بالتوتر، إلى انخفاض كبير في الحراك، مما أفضى إلى انخفاض الطلب.[٨٦] ونتيجة لذلك، بات قطاع التجارة الداخلية والسياحة، بما في ذلك في بيت لحم التي كانت معدلات إشغال الفنادق فيها منخفضة بصورة مأساوية، أحد القطاعات الأشد تأثراً. ثالثاً، لم يتمكن العمال من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب تضييق القيود، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية. رابعاً، تضاءلت القوة الشرائية في الضفة الغربية على نحو كبير، بعد أن وجد العديد من العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات أنفسهم دون دخل لمدة نصف عام في مطلع نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ وبات عمال القطاع العام يتلقون جزءًا فقط من رواتبهم.

[٨٥] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة"، ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٤.

[٨٦] انظر أيضاً:
Hagar Sharif, "Delayed Ambulances and Traffic Holdups: Israeli Army Blocks Entry to West Bank Villages Since Start of Gaza War", *Haaretz*, 19 March 2024.

وانكمش حجم التسوق في الضفة الغربية بشكل ملحوظ من جانب العرب الإسرائيليين الذين كانوا في السابق يستأثرون بنسبة كبيرة من مبيعات المتاجر في بعض القطاعات والمناطق، مما زاد من الأثر السلبي على القوة الشرائية.[٨٧]

٥٩. وقد تكررت المعلومات الواردة من المحاورين، في دراسة استقصائية شملت ٧٠٠ منشأة تعمل في ٧ قطاعات في الضفة الغربية أجرتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية بين تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤. وكانت الحرب تؤثر على عمليات تلك المنشآت بطرق تشمل صعوبة الحصول على السلع (٨٣,٨ في المائة من المنشآت المشاركة في الدراسة) وارتفاع بالغ في تكاليف النقل (٨٢,٥ في المائة) وعدم تمكّن العمال من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب نقاط التفتيش (٦٥,٢ في المائة) وفترات تأخير غير اعتيادية أثناء تخليص البضائع في المرافئ الإسرائيلية (٥٤,٣ في المائة من المنشآت) وامتناع الشركات الإسرائيلية والأجنبية عن التعامل مع الشركات الفلسطينية (وفقاً لنسبة ٤٢,٨ في المائة) (الشكل ٢-٧-ألف).[٨٨] وبالتالي، أبلغت جميع المنشآت المجيبة على الدراسة الاستقصائية تقريباً عن انخفاض عائداتها الشهرية (نسبة ٩٧,٢ في المائة)، في حين انخفضت قدرة ٩٠,٨ في المائة من المنشآت على الوفاء بالتزاماتها المالية. وثمة آثار أخرى منها فقدان الزبائن بسبب التأخير في التوصيل (٨١,٠ في المائة من المنشآت المجيبة) والاضطرار إلى خفض ساعات أو أيام العمل (٧٣,٤ في المائة) وتسريح العمال بصورة مؤقتة (٥٢,٧ في المائة) أو دائمة (٣٩,٩ في المائة) (الشكل ٢-٧-باء).

◄ **الشكل ٢-٧: طرق تأثير الحرب بين إسرائيل وحماس على منشآت الضفة الغربية وآثارها**
(نسبة مئوية من المنشآت المشاركة في الدراسة الاستقصائية)

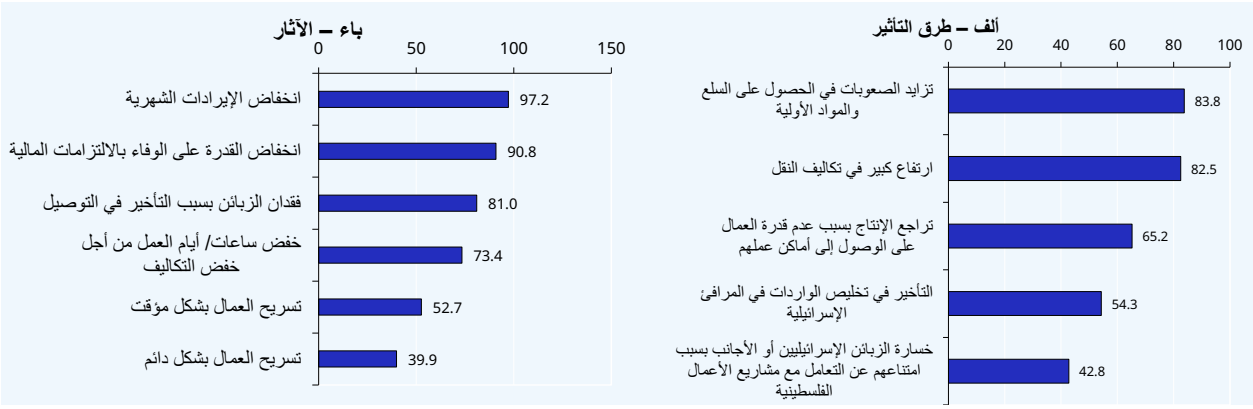

المصدر: بيانات مستقاة من دراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية عن آثار الحرب في غزة على مشاريع الأعمال في الضفة الغربية.

إيرادات التخليص الجمركي انهارت فتركت السلطة الفلسطينية في وضع مالي غير مستدام

٦٠. لطالما كانت الأموال العامة شحيحة لدى السلطة الفلسطينية حتى قبل اندلاع الحرب. وقد أشارت تقارير المدير العام السابقة إلى التغيرات المتكررة وغير الشفافة وأحادية الجانب التي تجريها السلطات الإسرائيلية على الاقتطاع الشهري من إيرادات التخليص الجمركي الواجب تحويلها إلى السلطة الفلسطينية. وفي حين أنّ هذه الإيرادات تشكل نسبة ثلثي إيرادات السلطة الفلسطينية، فإنّ تلك الاقتطاعات لم تكن تعقّد فحسب إدارة الأموال العامة بشكل يومي بل إنها أجبرت السلطة الفلسطينية كذلك على التركيز على الاحتياجات العاجلة عوضاً عن التركيز على الاستثمارات الإنمائية طويلة الأجل.

٦١. وقبل نشوب الحرب، كانت السلطات الإسرائيلية تقتطع مبلغاً يعادل المبلغ الذي كانت تعتقد أنّ السلطة الفلسطينية تقدمه لأسر الفلسطينيين المسجونين في السجون الإسرائيلية وأولئك الذين قتلوا نتيجة أعمال العنف، بالإضافة إلى اقتطاعات أخرى (قرابة ١٥٠ مليون شيكل شهرياً). وبعد اندلاع الحرب في غزة، بدأت إسرائيل أيضاً تخفض قسماً من أموال السلطة الفلسطينية يعادل المبالغ المرصودة لغزة، وهي مقدّرة بمبلغ ٦٠٠ مليون شيكل شهرياً (أي ١٦٥ مليون دولار أمريكي

[٨٧] في مدينة جنين في الضفة الغربية على سبيل المثال، كان العرب الإسرائيليون في السابق يمثلون نسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٧ في المائة من إيرادات نهاية الأسبوع في معظم قطاعات البيع بالتجزئة في الضفة الغربية؛ انظر:
USAID, "Impact of Arab-Israeli Shoppers in Jenin and the Northern West Bank", April/May 2009, 12.

[٨٨] كانت التجارة مع إسرائيل تمثل تقريباً ثلاثة أرباع إجمالي التجارة الفلسطينية في عام ٢٠٢٢، مما يشير إلى اعتماد القطاع الخاص في الضفة الغربية على طرق التجارة الإسرائيلية ومشاريع أعمالها؛ انظر:
UNCTAD, "Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory", 11 September 2023, 4–5.

تقريباً)[٨٩] ورداً على ذلك، رفضت السلطة الفلسطينية قبول أية تحويلات من إيرادات التخليص الجمركي. وفي أواخر شباط/ فبراير، أُبرم ترتيب مع حكومة النرويج كي تؤدي دور جهة وسيطة بشأن الأموال المتعلقة بغزة، وقد مكّن ذلك السلطة الفلسطينية من أن تستلم على الأقل بقية المبلغ بعد الاقتطاعات.[٩٠] وستقوم النرويج بالاحتفاظ بالمبلغ المقتطع بوصفه معادلاً للأموال المرصودة لغزة إلى أن تتفق جميع الأطراف على الإفراج عن تلك الأموال. إلّا أنّ مجموع الأموال التي تصل فعلياً إلى السلطة الفلسطينية بعد الاقتطاعات لا تسمن ولا تغني من جوع: فقد أحيطت البعثة علماً بأنّ السلطة الفلسطينية لا تتلقى من المبلغ الواجب تحويله شهرياً والبالغ ١ مليار شيكل سوى الربع، أي حوالي ٢٥٠ مليون شيكل فقط. وفي الوقت نفسه، تقدّر فاتورة أجور القطاع العام وحدها وفقاً للالتزامات بمبلغ ٧٠٠ مليون شيكل شهرياً.

٦٢. وفي ظلّ هذه الضائقة المالية، اتخذت السلطة الفلسطينية عدداً من التدابير منها: زيادة الاقتراض من البنوك المحلية؛ إعادة جدولة دفعات قروض القطاع العام عن طريق قروض مشتركة؛ خفض رواتب عمال القطاع العام بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٥ في المائة وتأخير دفعها؛ مراكمة المزيد من المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية. ومن المتوقع أن يصل حجم المتأخرات إلى نسبة ٤٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٢٣، مقارنة مع حجمها قبل الحرب حيث كانت تمثل نسبة ٣٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[٩١]

٦٣. وفي الوقت نفسه، أدى تراجع النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية إلى انحسار كبير في إيرادات الضرائب الأخرى، مما بخّر المكاسب المستمدة من الإصلاحات المنفذة في عام ٢٠٢٣ قبيل نشوب الحرب، ومنها تلك الهادفة إلى زيادة القاعدة الضريبية وتلك المتعلقة بتطبيق النظام الإلكتروني لضريبة القيمة المضافة.[٩٢] ولا أحد يعلم إلى متى ستتمكن السلطة الفلسطينية من مواصلة العمل في سياقٍ غير مستدام ويصعب التنبؤ به ومن دون زيادة ملحوظة في هبات الجهات المانحة. وقد تضاءل دعم الميزانية بشدة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية وهبط من ٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢.[٩٣] ويؤدي التفاعل بين انخفاض الإنفاق الحكومي واستثمار قطاع الأعمال والطلب الاستهلاكي إلى إدامة المسار الهابط الذي يشهده النشاط الاقتصادي.

الاقتصاد الفلسطيني سيتلقى ضربة قاصمة أخرى في عام ٢٠٢٤

٦٤. توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي جرى عرضها حتى الآن لمحة خاطفة عن الوضع في عام ٢٠٢٣. وتشمل خسائر القطاع الخاص والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الفترة الممتدة من ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ إلى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤. ونظراً إلى استمرار الحرب حتى وقت كتابة هذا التقرير على الأقل، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي سيستمر في تلقي ضربات قوية في الربعين الأولين على الأقل من عام ٢٠٢٤، وستتزايد خسائر الإنتاج والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية.

٦٥. وفي حال تواصلت الأعمال العدائية حتى نهاية أيار/ مايو ٢٠٢٤، فمن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠٢٤ بنسبة تزيد على ١٣,٧ في المائة. وفي هذه الحالة، من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠٢٤ ويصل إلى المستوى الذي وصل إليه عام ٢٠٠٣ أثناء الانتفاضة الثانية (الشكل ٢-٨). ولن يكون من الممكن البدء بأنشطة إعادة الإعمار واستئناف الأنشطة الاقتصادية قبل أن يتوقف إطلاق النار. وإذا لم تبدأ إعادة الإعمار في غزة في عام ٢٠٢٤، فمن المتوقع أن ينتكس الاقتصاد فيها بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة مقارنة مع العام السابق.[٩٤]

[٨٩] انظر: Ali Sawafta, "Palestinian Authority to Pay Reduced Salaries as Israel Blocks Funds", *Reuters*, 6 February 2024

[٩٠] انظر:
Government of Norway, "The Palestinian Authority Has Received Crucial Financial Transfers from Israel", 29 February 2024.

[٩١] انظر: World Bank, *Note on the Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy*, February 2024

[٩٢] للمزيد من المعلومات حول هذه الإصلاحات، انظر:
IMF, *West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 8 September 2023.

[٩٣] انظر: UNCTAD, "Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People", 25 October 2023

[٩٤] انظر: World Bank et al., *Gaza Strip – Interim Damage Assessment*, 20

◄ **الشكل ٢-٨: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية، الأرض الفلسطينية المحتلة، ١٩٩٤-٢٠٢٤** (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة لعام ٢٠١٥)

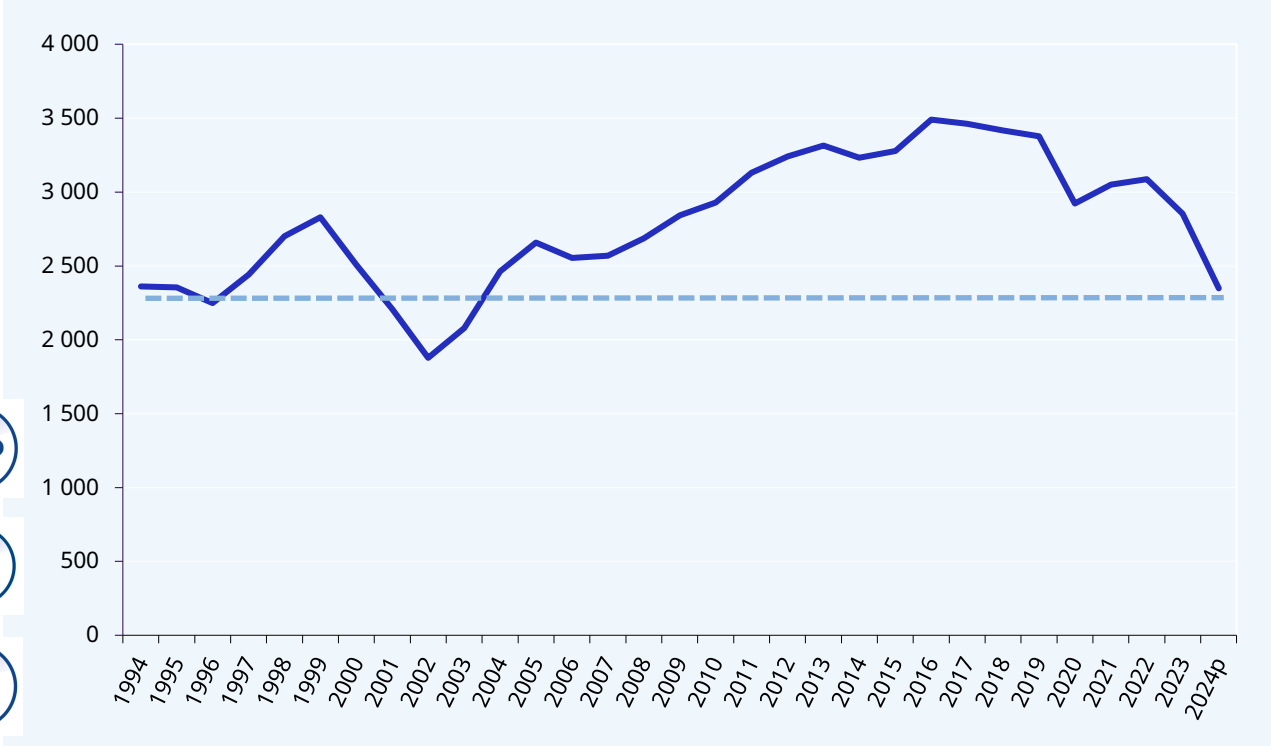

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام ٢٠٢٣، التي يستند إليها الرقم السنوي لعام ٢٠٢٣، هي تقديرات سريعة وخاضعة للمراجعة.
بيانات عام ٢٠٢٤ هي مجرد توقعات يشار إليها بحرف "p".
المصدر: منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تطورات سوق العمل: الوضع قبل الحرب لم يكن سليماً على الإطلاق

٢٦. في حين أنّ سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة قبل جائحة كوفيد-١٩ كانت ضمن أسوأ الأسواق أداءً في العالم بسبب عقود من القيود التي كبلت حركة رأس المال واليد العاملة، فقد كانت ما تزال تواصل انتعاشها من صدمة جائحة كوفيد-١٩ في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٣. وبعد ارتفاع معدل البطالة ومعدل مقياس نقص استخدام اليد العاملة (LU4)[٩٥] في عام ٢٠٢٠، بدأت هذه المؤشرات تشهد انخفاضاً ثابتاً حتى عام ٢٠٢٣ (الشكل ٢-٩). ولكن مع تزايد عدد الأشخاص الملتحقين بالقوى العاملة، ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة بنسبة ٤٤,٤ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ مقارنة بنسبة ٤١,٣ في المائة في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠.

[٩٥] معدل LU4 هو مقياس مركب لنقص استخدام اليد العاملة. يشمل المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة (LU4) العاطلين عن العمل والقوى العاملة المحتملة (التي تضم الأشخاص الذين يرغبون في العمل، لكن الظروف القائمة تحد من جاهزيتهم للعمل أو البحث عن عمل) والعاملين في البطالة الجزئية المرتبطة بالوقت (أولئك الذين يرغبون في العمل لساعات أطول ويعملون أقل من ٣٥ ساعة أسبوعياً).

◄ **الشكل ٢-٩: معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة ومعدل LU4، الربع الثالث من عام ٢٠١٩ إلى الربع الثالث من عام ٢٠٢٣** (مقارنة سنوية، نسبة مئوية)

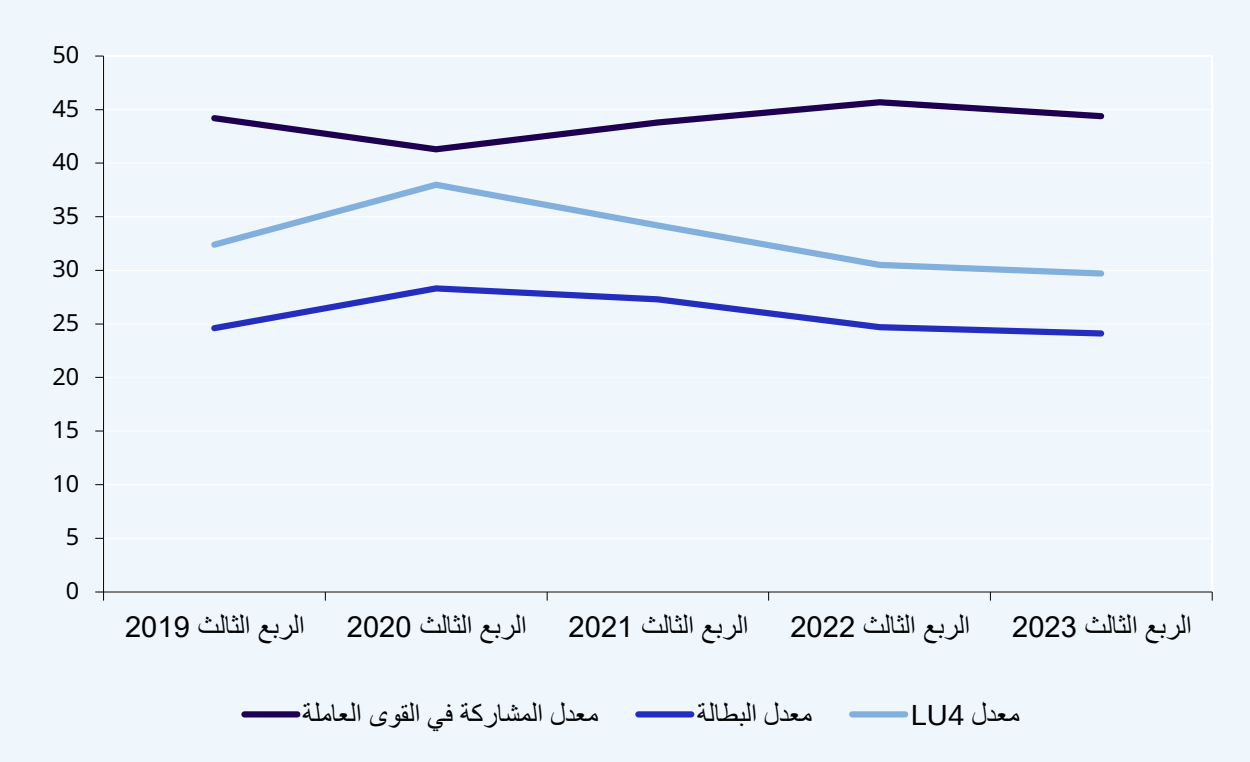

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢٣.

٦٧. ويوفر الجدول ٢-١ لمحة موجزة عن حالة سوق العمل قبل الحرب في غزة. وعلى نحو ما أشارت إليه تقارير المدير العام السابقة، ثمة تباينات شديدة في نتائج سوق العمل بين الضفة الغربية وغزة وبين الجنسين. فقد كانت معدلات المشاركة في القوى العاملة أعلى في الضفة الغربية مقارنة مع غزة. وفي كلتا المنطقتين، كان معدل المشاركة في القوى العاملة أعلى بكثير في صفوف الرجال مقارنة مع النساء[٩٦] وبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة نسبة ١٧,٢ في المائة مقارنة مع نسبة ٧١,٠ في المائة في صفوف الرجال. وكان معدل العمالة إلى السكان، الذي يمثل مقياساً لقدرة الاقتصاد على توليد العمالة، أعلى في الضفة الغربية بمقدار الضعف من نظيره في غزة. وبشكل عام، كان شخص واحد فقط من كل ثلاثة أشخاص فلسطينيين في سن العمل، يشغل وظيفة في الفترة السابقة مباشرة للحرب في غزة. وكان معدل العمالة إلى السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة في صفوف الرجال يبلغ نسبة ٥٦,٧ في المائة مقارنة مع نسبة ١٠,٢ في المائة في صفوف النساء. وبالنسبة إلى النساء في غزة، كانت امرأة واحدة فقط من كل ٢٠ امرأة في سن العمل تشغل وظيفة. وكان أكثر من نصف العمال الفلسطينيين (نسبة ٥٣,٠ في المائة) مستخدمين في العمالة غير المنظمة، وكانت تلك النسبة أعلى في غزة (٦٣,٤ في المائة) منها في الضفة الغربية (٤٩,٦ في المائة) وأعلى في صفوف الرجال (٥٥,١ في المائة) مقارنة مع النساء (٤١,٠ في المائة).

[٩٦] هناك العديد من الأسباب التي تجعل معدل مشاركة النساء في القوى العاملة أقل بكثير من معدل مشاركة الرجال، ومنها الركود العام في نمو الوظائف بسبب الاحتلال والأعراف الاجتماعية السائدة واستمرار عدم المساواة بين الجنسين. ونظراً إلى آفاق العمالة القاتمة الماثلة أمام المرأة الفلسطينية، فهي تكون غير نشطة في سوق العمل في كثير من الأحيان. كما أنّ وصول النساء إلى سوق العمل الإسرائيلية محدود، مما يزيد من الحد من فرصهنّ في سوق العمل. وللاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً، مكتب العمل الدولي، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، التقرير ILC.107/DG/APP، ٢٠١٨، الفصل ٢.

◄ **الجدول ٢-١: مؤشرات سوق العمل الرئيسية، الربع الثالث ٢٠٢٣**

	الضفة الغربية	غزة	الأرض الفلسطينية المحتلة
عدد السكان في سن ١٥ عاماً وما فوق (بالآلاف)	**2 116**	**1 333**	**3 450**
القوى العاملة (بالآلاف)	**1 001**	**531**	**1 532**
معدل المشاركة في القوى العاملة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	47.3	39.8	44.4
معدل المشاركة في القوى العاملة - الرجال (بالنسبة المئوية)	76.0	62.8	71.0
معدل المشاركة في القوى العاملة - النساء (بالنسبة المئوية)	17.6	16.5	17.2
العمالة (بالآلاف)	**871**	**292**	**1 163**
معدل العمالة إلى السكان - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	41.2	21.9	33.7
معدل العمالة إلى السكان - الرجال (بالنسبة المئوية)	68.2	38.2	56.7
معدل العمالة إلى السكان - النساء (بالنسبة المئوية)	13.2	5.3	10.2
العمالة غير المنظمة (بالآلاف)	**432**	**185**	**617**
معدل العمالة غير المنظمة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	49.6	63.4	53.0
معدل العمالة غير المنظمة - الرجال (بالنسبة المئوية)	51.3	66.0	55.1
معدل العمالة غير المنظمة - النساء (بالنسبة المئوية)	40.3	44.1	41.0
البطالة (بالآلاف)	**129**	**240**	**369**
معدل البطالة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	12.9	45.1	24.1
معدل البطالة - الرجال (بالنسبة المئوية)	10.2	39.2	20.1
معدل البطالة - النساء (بالنسبة المئوية)	24.9	67.7	40.8
البطالة الجزئية المرتبطة بالوقت (بالآلاف)	**8**	**11**	**19**
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**7**	**63**	**70**
معدل LU4 - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	14.4	52.8	28.6
معدل LU4 - الرجال (بالنسبة المئوية)	11.3	44.4	22.9
معدل LU4 - النساء (بالنسبة المئوية)	27.9	77.2	49.9

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها.
المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، الربع الثالث ٢٠٢٣.

٦٨. وتدلّ مؤشرات نقص استخدام اليد العاملة أيضاً على وجود فجوات مماثلة. إذ كان معدل البطالة ومعدل LU4 في غزة أعلى من نظيريهما في الضفة الغربية بنسبة تزيد على ثلاثة أمثال. كما كانا أعلى بكثير في صفوف النساء مقارنة بالرجال. وكان معدل LU4 في صفوف النساء في غزة مرتفعاً على نحو مخيف بنسبة ٧٧,٢ في المائة. ولطالما عانى الفلسطينيون في غزة في مصارعة البطالة والصعوبات الاقتصادية.

٦٩. وكان سبب ارتفاع مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية هو القدرة على العمل في إسرائيل والمستوطنات. وقد أفادت دراسة استقصائية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، أنّ نحو ١٧٢,٠٠٠ عامل من الضفة الغربية كانوا مستخدمين في إسرائيل والمستوطنات. كما أشارت الدراسة إلى أنّ ٥,٧٠٠ عامل من غزة كانوا مستخدمين في إسرائيل والمستوطنات، مما يجعل إجمالي عدد الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات في ذاك الوقت يقارب ١٧٧,٠٠٠ عامل (الجدول ٢-٢). غير أنّ البيانات الإدارية الصادرة عن المنسّق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي أشارت إلى أنّ نحو ٢٠,٠٠٠ فلسطيني في غزة كانت لديهم تصاريح "الاحتياجات الاقتصادية" أو "العمل" المطلوبة من أجل العمل في إسرائيل. ولعلّ هذا القدر الكبير من النقص في الإبلاغ معزو على الأغلب إلى الوصم المتعلق بالعمل في إسرائيل.

◄ الجدول ٢-٢: عمل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات: السمات الرئيسية

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الربع الثالث ٢٠٢٣	الربع الرابع ٢٠٢٣
المستخدمون في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)*	133	125	145	193	177	22
المستخدمون بموجب تصاريح عمل	95	78	89	113	132	12
تصاريح جرى الحصول عليها من سماسرة (بالآلاف)	43	34	42	59	67	4
تصاريح جرى الحصول عليها دون سماسرة (بالآلاف)	52	44	46	53	65	8
المستخدمون دون تصاريح عمل (بالآلاف)	26	24	37	40	38	5
متوسط الرسوم الشهرية المدفوعة للسماسرة (بالشيكل)	2 360	2 464	2 457	2 429	2 442	3 618
نسبة حاملي التصاريح الذين يدفعون رسوماً للسماسرة (بالنسبة المئوية)	45.1	43.9	48	52.4	51.2	31.5

* يضم المجموع العمال من حاملي بطاقة الهوية الإسرائيلية أو جواز سفر أجنبي.
المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢٣.

٧٠. وكان ثلاثة أرباع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات قبل اندلاع الحرب في غزة يملكون تصاريح، مما يمثل زيادة بنسبة ١٧,٠ في المائة عن متوسط عام ٢٠٢٢. وفي الوقت نفسه، تراجع عدد العاملين من دون مستندات وبلغ في عام ٢٠٢٣ ربع إجمالي عدد العمال المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات. وكان أكثر من نصف الفلسطينيين قد دفع رسوماً للسماسرة، وبلغ متوسط الرسوم ٢,٤٤٢ شيكلاً. وكان ثلاثة من كل خمسة عمال فلسطينيين يعملون في البناء (نسبة ٦٤,٤ في المائة)، في حين عملت نسبة ١٣,٧ في المائة في التعدين والمحاجر ونسبة ١١,٥ في المائة في التجارة والمطاعم والفنادق.

٧١. وأدى التباين الواسع في الأجور بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والمستوطنات إلى جعل العمال الفلسطينيين يسعون إلى العمل في الجانب الآخر من الخط الأخضر. وقبل أن تدور رحى الحرب، كانت أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات تزيد على ضعف الأجور في الضفة الغربية وتفوق تقريباً خمس مرات الأجور في غزة (الشكل ٢-١٠-ألف). وكان متوسط الأجور بالقيم الاسمية في صفوف جميع العمال الفلسطينيين العاملين في قطاع البناء، وهو أعلى القطاعات أجوراً، يفوق بمقدار ٢,٧ مرات الأجور في قطاع النقل والتخزين والاتصالات، وهو أدنى القطاعات أجوراً (الشكل ٢-١٠-باء). كما كانت أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات، التي بلغ مجموعها ٨٨٠ مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، تشكل نسبة ٢٠ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣.

◄ الشكل ٢-١٠: متوسط الأجور اليومية حسب مكان العمل وحسب القطاع، الربع الثالث ٢٠٢٣ (بالشيكل)

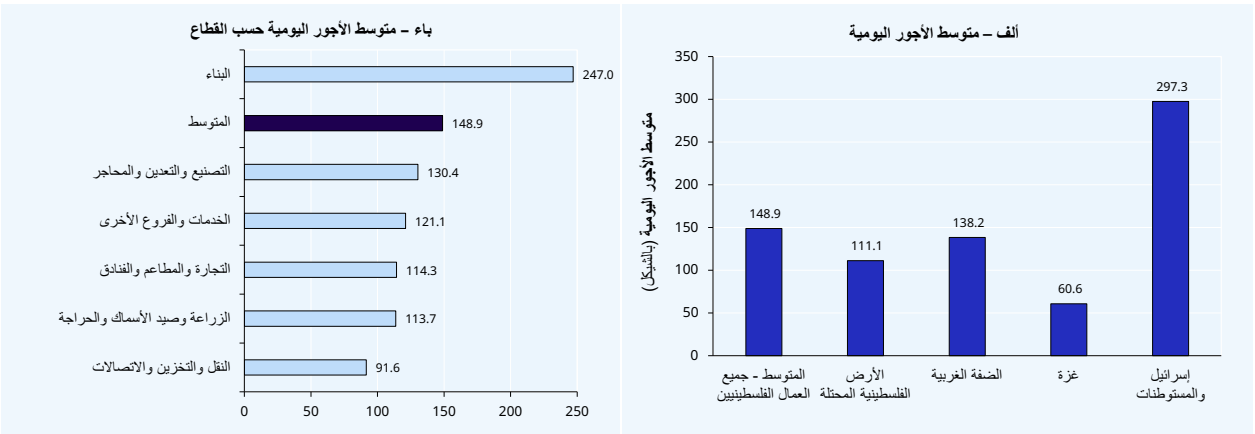

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، الربع الثالث ٢٠٢٣.

٧٢. وفي الضفة الغربية وغزة على السواء، كانت أكبر نسبة من العمالة هي في قطاع الخدمات والفروع الأخرى، بيد أنّ نصيب العمالة في هذا القطاع في غزة كان أعلى بأشواط (بنسبة ٤٤,٣ في المائة، الشكل ٢-١١-باء) من الضفة الغربية (بنسبة ٢٧,٩ في المائة، الشكل ٢-١١-ألف). ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى العمالة في القطاع العام، التي بلغت نسبة ٣٣,٥ في المائة من إجمالي العمالة في غزة مقارنة بنسبة ١٥,٥ في المائة في الضفة الغربية. وثمة تباين كبير آخر ألا وهو العمالة في قطاع البناء حيث كان يعمل نحو ربع سكان الضفة الغربية مقابل نسبة ٥,٤ في المائة فقط في غزة. ويعزى ذلك إلى أنّ العمل في مواقع البناء في إسرائيل والمستوطنات كان متاحاً أمام عمال الضفة الغربية في حين كان محدوداً للغاية بالنسبة إلى نظرائهم في غزة.

◄ **الشكل ٢-١١: نسبة العمالة حسب القطاع، الضفة الغربية وغزة، الربع الثالث ٢٠٢٣** (نسبة مئوية)

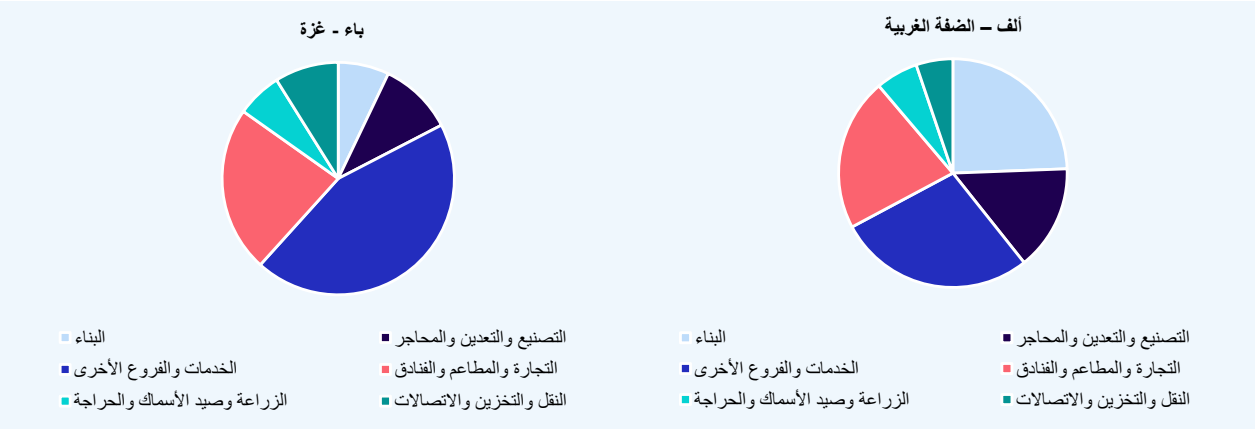

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، الربع الثالث ٢٠٢٣.

غزة: سوق عمل محطّمة

٧٣. أدّت آثار الحرب المدمرة إلى عدم التمكن من إجراء الدراسة الاستقصائية عن القوى العاملة للربع الرابع من عام ٢٠٢٣ في غزة. وترسم تقديرات منظمة العمل الدولية صورة قاتمة عن آثار الحرب في غزة على سوق العمل.[٩٧] واستناداً إلى الافتراضات التي تفيد بأنّ نسبة ٩٠ في المائة من وظائف القطاع الخاص في غزة ذهبت أدراج الرياح وأنّ العمالة في القطاع العام انخفضت بنسبة ١٥ في المائة وضاعت جميع الوظائف في إسرائيل التي كان يشغلها الفلسطينيون المنحدرون من غزة والبالغ عددها ٢٠,٠٠٠ وظيفة، يصبح من المقُدّر أنّ إجمالي الوظائف التي خسرتها غزة بلغ ٢٠١,٠٠٠ وظيفة في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤. ويمثل هذا الرقم أكثر من ثلثي إجمالي العمالة في القطاع قبل الحرب ويعني أنّ الدخل اليومي الضائع في المنطقة المحصورة يبلغ ٣,٣ مليون دولار أمريكي. وكانت هذه التقديرات لا تزال سارية في نهاية آذار/ مارس ٢٠٢٤.

٧٤. وفي ظل وطأة الحرب، أصبح من المستحيل التفاعل بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل وبين الممثلين عن العمال وعن أصحاب العمال من أجل الاتفاق على الأجور وظروف العمل. وفي الوقت الراهن، باتت الحاجة الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى معظم العمال هي الحصول على الغذاء الكافي من أجل البقاء على قيد الحياة.

٧٥. وأصبح أغلب الفلسطينيين في غزة ممن هم في سن العمل إمّا عاطلين عن العمل أو غير نشطين ودون دخل. غير أنّ هناك عدداً قليلاً من العمال الذين ما زالوا مستخدمين ويعملون: وهم العاملون في اقتصاد المساعدات الإنسانية، بمن فيهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والقلة القليلة من الأفراد العاملين في القطاع الخاص في إدارة بعض المخابز والمتاجر. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض العمال المستخدمين دون أن يكونوا في العمل: وهم عمال القطاع العام الذين ما زالوا يتلقون جزءاً من رواتبهم من السلطة الفلسطينية. وبين أولئك وهؤلاء، ظهر الاستغلاليون أيضاً كي يستغلوا الفوضى وندرة المواد وارتفاع الطلب على السلع والخدمات الأساسية.

[٩٧] انظر:
ILO, "Impact of the War in Gaza on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 3, 18 March 2024, 3.

٧٦. وتتميز غزة بعدد وافر من السكان الشباب، إذ إنّ نسبة تقارب ٤٠ في المائة من سكانها دون سن ١٥ عاماً. وفي صفوف الشباب في سن العمل (أي في سن ١٥ عاماً وما فوق)، يشكل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً نسبة تزيد على ٣٠ في المائة من السكان - وهي أكبر نسبة بين الفئات العمرية ضمن نطاق عشر سنوات. وقبيل الحرب، كان الشباب يواجهون تحديات جمّة وكانت نسبة البطالة في صفوفهم تبلغ ٥٩,٣ في المائة مقارنة مع نسبة ٤١,٥ في المائة في صفوف البالغين الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عاماً وما فوق. وكانت الشابات تواجهن صعوبات كبيرة في الحصول على عمل، إذ كانت نسبة البطالة في صفوفهن تبلغ ٨٦,٧ في المائة. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، بلغت نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب ٣٥,٧ في المائة. ولما كانت هذه المعدلات أقلّ بكثير من معدلات البطالة، فذلك يدلّ على أنّ نسبة كبيرة من السكان في سن العمل كانت ملتحقة بالتعليم والتدريب قبل الحرب. إلّا أنّ المدارس أغلقت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وبات كل شاب في غزة اليوم غير ملتحق فعلياً بالعمل ولا بالتعليم ولا بالتدريب. وتبرز الأدلة التجريبية المتينة الخطر المستمر المصاحب لعدم الالتحاق بالعمل أو التعليم أو التدريب في الوقت الراهن، فذلك يزيد بشدة من احتمال البقاء على هذا الحال أو التعرض له في المستقبل.[٩٨] ومن الضروري تنفيذ تدخلات مبكرة من أجل التخفيف من التكاليف طويلة الأجل، بيد أنه لا يمكن إجراؤها في ظل الحرب الدائرة.

الضفة الغربية: الصدمات تتوالى

٧٧. لم تسلم سوق العمل في الضفة الغربية من الصعوبات هي الأخرى. وفي حين لم يكن ممكناً إجراء الدراسة الاستقصائية عن القوى العاملة للربع الرابع من عام ٢٠٢٣ في غزة بسبب الحرب، إلّا أنّ نتائجها المتعلقة بالضفة الغربية تشير إلى تدهور بالغ في معظم المؤشرات نظراً إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

٧٨. وفيما يلي النتائج الرئيسية. أولاً، كان إغلاق سوق العمل الإسرائيلية هو السبب الرئيسي المؤدي إلى النتائج السلبية التي خلّفتها سوق العمل على الفلسطينيين في الضفة الغربية. فقد تأثروا أيضاً بتزايد القيود على حركة السلع والأشخاص، وتراجع إنفاق السلطة الفلسطينية. ثانياً، بالنظر إلى أنّ الرجال كانوا يشكلون نسبة ٩٩ في المائة من العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات قبيل اندلاع الحرب، فقد كانوا هم الذين تلقوا الضربة القاصمة بسبب فقدان الوظائف. ثالثاً، العمال الذين كانوا يكسبون أعلى متوسط أجور تضرروا بصورة غير متكافئة، مما يبين الخسارة الفادحة في الأجور والأثر السلبي الذي لحق بالطلب الإجمالي في الضفة الغربية منذ بدء الحرب.

٧٩. وانخفض إجمالي عمالة الفلسطينيين في الضفة الغربية في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، مما يجسد الآثار غير المباشرة للحرب في غزة، بنسبة ٢٣,٨ في المائة (أو بمقدار ٢٠٧,٠٠٠ عامل) مقارنة بالربع السابق بسبب بطالة العمال أو انقطاعهم عن القوى العاملة (الجدول ٢-٣). وقد كان الدافع الرئيسي وراء فقدان الوظائف هو انخفاض الوظائف في إسرائيل والمستوطنات بمقدار ١٥٥,٠٠٠ وظيفة، وأدى إلى تفاقم النقص في فرص العمل الذي كان سائداً في الأساس في الضفة الغربية قبل الحرب. وبلغ نصيب الرجال من فقدان الوظائف نسبة ٩٧,١ في المائة.

٨٠. ومع تراجع العمالة، انخفض معدل العمالة إلى السكان في صفوف الرجال بمقدار ١٩,٠ نقطة مئوية في حين أنه انخفض في صفوف النساء بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية. وتفسير الأثر الأخف الذي تركته سوق العمل على النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية هو أنّ حصتهن من العمالة في إسرائيل والمستوطنات ضئيلة، فضلاً عن أنّ حصة المرأة الفلسطينية من العمالة في القطاع العام أكبر نسبياً بحيث كانت تمثل عادة في السنوات الماضية حوالي ثلث إجمالي عمالة النساء في الضفة الغربية مقارنة بنحو العُشر بالنسبة إلى الرجال. وفيما يتعلق بالنساء والرجال على السواء، زادت العمالة في القطاع العام بنسبة طفيفة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، وكان فقدان الوظائف جميعها من نصيب القطاع الخاص.

[٩٨] انظر:
ILO, *Global Employment Policy Review 2023: Macroeconomic Policies for Recovery and Structural Transformation*, 15 May 2023, 62-63.

◄ **الجدول ٢-٣: مؤشرات سوق العمل الرئيسية، الضفة الغربية، الربعان الثالث والرابع من عام ٢٠٢٣**

	الربع الثالث ٢٠٢٣	الربع الرابع ٢٠٢٣	التغير (نسبة مئوية أو نقطة مئوية)
القوى العاملة (بالآلاف)	**1 001**	**911**	**-9.0**
معدل المشاركة في القوى العاملة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	47.3	42.8	-4.5
معدل المشاركة في القوى العاملة - الرجال (بالنسبة المئوية)	76.0	68.0	-8.0
معدل المشاركة في القوى العاملة - النساء (بالنسبة المئوية)	17.6	16.7	-0.9
العمالة (بالآلاف)	**871**	**664**	**-23.8**
معدل العمالة إلى السكان - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	41.2	31.2	-10.0
معدل العمالة إلى السكان - الرجال (بالنسبة المئوية)	68.2	49.2	-19.0
معدل العمالة إلى السكان - النساء (بالنسبة المئوية)	13.2	12.6	-0.6
العمالة غير المنظمة (بالآلاف)	**432**	**297**	**-31.2**
معدل العمالة غير المنظمة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	49.6	44.8	-4.8
معدل العمالة غير المنظمة - الرجال (بالنسبة المئوية)	51.3	46.0	-5.3
معدل العمالة غير المنظمة - النساء (بالنسبة المئوية)	40.3	39.9	-0.4
البطالة (بالآلاف)	**129**	**246**	**90.4**
معدل البطالة - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	12.9	27.0	14.1
معدل البطالة - الرجال (بالنسبة المئوية)	10.2	27.6	17.4
معدل البطالة - النساء (بالنسبة المئوية)	24.9	24.6	-0.3
البطالة الجزئية المرتبطة بالوقت (بالآلاف)	**8**	**5**	**-44.6**
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**7**	**14**	**101.6**
معدل LU4 - الإجمالي (بالنسبة المئوية)	14.4	28.7	14.3
معدل LU4 - الرجال (بالنسبة المئوية)	11.3	29.1	17.8
معدل LU4 - النساء (بالنسبة المئوية)	27.9	26.9	-1.0

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها.
المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، الربعان الثالث والرابع من عام ٢٠٢٣.

٨١. وغالباً ما تكون العمالة غير المنظمة بمثابة عامل مخفّف، وبالتالي فإنها غالباً ما تزداد في أوقات الشدة. لكن أثناء هذه الصدمة التي تلقتها سوق العمل، شهدت العمالة غير المنظمة في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية انخفاضاً بدل الزيادة فتراجعت إلى نسبة ٤٤,٨ في المائة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، بعد أن بلغت ٤٩,٦ في المائة في الربع السابق. ومرة أخرى، تعزى هذه النتيجة غير المتوقعة إلى فقدان الوظائف في إسرائيل والمستوطنات. وفي الفترة السابقة مباشرة لنشوب الحرب، كانت نسبة ٥٠,٢ في المائة من الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل والمستوطنات تعمل في عمالة غير منظمة،[٩٩] وبالنظر إلى أنّ هذه الفئة من العمال باتت عاطلة عن العمل أو غير نشطة، فقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة العمالة غير المنظمة.

[٩٩] على سبيل المثال، معظم الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل ليس لديهم عقد عمل خطي.

٨٢. وأصبح نصف الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم عاطلين عن العمل، في حين بات الباقون غير نشطين لأنهم لم يبحثوا عن عمل لأسباب منها أنّ سوق العمل الإسرائيلية بقيت مغلقة أو لأنهم غير جاهزين للعمل.[١٠٠] وزاد إجمالي عدد العاطلين عن العمل بمقدار ١١٧,٠٠٠ عامل في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، مما أدى إلى رفع معدل البطالة في صفوف الرجال بنحو ثلاث مرات، من نسبة ١٠,٢ في المائة في الربع السابق إلى نسبة ٢٧,٦ في المائة. بيد أنّ ذاك المعدل انخفض على نحو طفيف في صفوف النساء أثناء الفترة نفسها من نسبة ٢٤,٩ في المائة إلى نسبة ٢٤,٦ في المائة. وبالتالي، انسدت الفجوات الواسعة التي كانت موجودة بين الجنسين في مؤشرات نقص استخدام اليد العاملة، وشهد الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ ارتفاع البطالة والأشكال الأخرى من نقص استخدام اليد العاملة في صفوف الرجال مقارنة مع النساء.

٨٣. ونظراً إلى خروج الأفراد من القوى العاملة (٩٠,٠٠٠ شخص)، تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة في صفوف الرجال بمقدار ٨ نقاط مئوية، في حين أنه انخفض بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية في صفوف النساء بين الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٢٣. لكنّ العديد من العمال الذين خرجوا من القوى العاملة ظلوا مرتبطين بسوق العمل. وزادت القوى العاملة المحتملة - أي الأشخاص الذين هم خارج القوى العاملة لكنهم يرغبون في العمل - مما رفع المقياس المركّب لنقص استخدام اليد العاملة (معدل LU4) في صفوف الرجال من نسبة ١١,٣ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٢٩,١ في المائة في الربع الرابع من نفس العام، في حين انخفض ذاك المعدل في صفوف النساء بمقدار (١) نقطة مئوية.

٨٤. وحدث معظم فقدان الوظائف في قطاع البناء حيث بلغت نسبته ٦٠ في المائة من إجمالي فقدان الوظائف (الشكل ٢-١٢-ألف). وقبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر كان متوسط الأجور اليومية في البناء، وهو القطاع الأعلى أجوراً، أعلى بنسبة ٨٩ في المائة من ثاني القطاعات الأعلى أجوراً (وهو قطاع التصنيع). ومن حيث المهنة، كان العاملون الماهرون في الزراعة والحِرف والعاملون في المهن الأولية هم من تلقى الضربة الأقوى، إذ بلغت نسبة فقدان الوظائف في كل من هاتين الفئتين المهنيتين ٣٥ في المائة على الأقل من إجمالي فقدان الوظائف (الشكل ٢-١٢-باء). وقبل الحرب، كانت هاتان الفئتان مصنفتين ضمن المهن الأعلى أجراً.

◄ **الشكل ٢-١٢: التغير في العمالة بين الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٢٣، حسب الجنس**

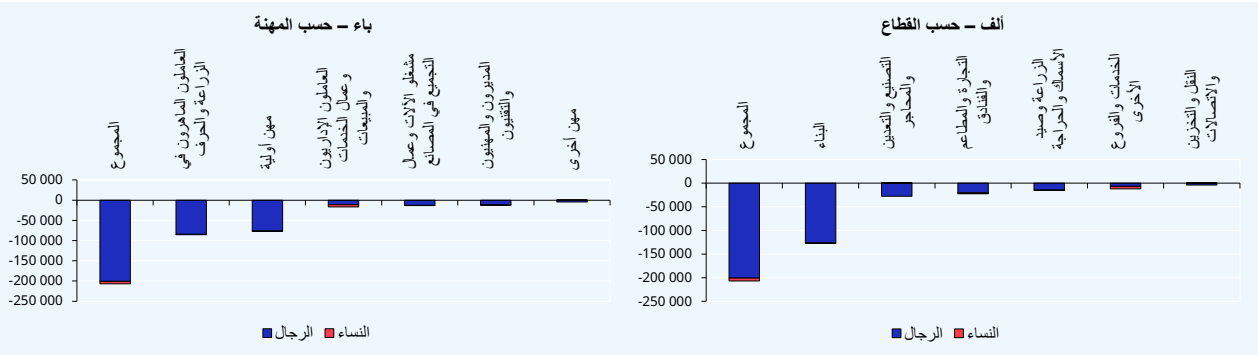

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، الربع الثالث والربع الرابع من عام ٢٠٢٣.

٨٥. وزادت نسبة الشباب (١٥-٢٤ عاماً) غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب من ٢٥,٧ في المائة إلى نسبة ٣٠,٦ في المائة. وقبيل نشوب الحرب، كانت تلك النسبة في صفوف الشبان في الضفة الغربية (١٨,٩ في المائة) تقارب نصف نسبة الشابات (٣٢,٧ في المائة). وزادت نسبة الشبان زيادة كبيرة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ في حين انخفضت نسبة الشابات، ويتجلى ذلك في أنّ نسبة الشبان غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب (٣١,١ في المائة) أعلى من نسبة الشابات (٣٠,٠ في المائة). ويعزى انخفاض تلك النسبة في صفوف الشابات إلى زيادة عملهنّ في القطاع العام. كما زاد معدل البطالة في صفوف الشباب من نسبة ٢٤,١ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٤١,٨ في المائة في الربع الرابع؛ وتعزى هذه الزيادة بأكملها إلى الشبان الذين تضاعف معدل بطالتهم من نسبة ١٩,٢ في المائة إلى نسبة ٤٠,١ في المائة، في حين انخفض معدل بطالة الشابات من نسبة ٥٢,٧ في المائة إلى نسبة ٥١,٢ في المائة في الفترة نفسها.

[١٠٠] وفقاً للبيانات الجزئية الواردة في الدراسة الاستقصائية على القوى العاملة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، كان جميع الأفراد المتغيبين بصورة مؤقتة عن عملهم في إسرائيل والمستوطنات مصنفين على أنهم عاطلون عن العمل. وهؤلاء الأفراد مصنفون في تقديرات منظمة العمل الدولية على أنهم غير نشطين (خارج القوى العاملة) إذ لم ترد معلومات عن بحثهم عن عمل وجاهزيتهم للعمل - وهما المعياران المستخدمان في تعريف البطالة.

٨٦. وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنّ عمالة الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات انخفضت إلى ٢٢,٠٠٠ عامل في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، بعد أن كانت تبلغ ١٧٧,٠٠٠ عامل في الربع السابق (انظر الجدول ٢-٢). وشهدت جميع القطاعات انخفاضاً في العمالة لكنّ الخسائر كانت مركّزة بالدرجة الأولى في قطاع البناء الذي كان يعمل فيه نحو ثلثي العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات قبل الحرب. وبالنسبة إلى العمال الفلسطينيين الذين ما زالوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات والبالغ عددهم ٢٢,٠٠٠ عامل، بقي قطاع البناء صاحب النصيب الأكبر من العمالة، لكنّ حصته تضاءلت إلى أقل من نصف إجمالي العمالة في إسرائيل والمستوطنات. والجدير بالذكر أنّ قطاعات التصنيع والنقل والتخزين والاتصالات كانت الأقل تأثراً.

٨٧. ومن بين كل خمسة عمال فلسطينيين يعملون في إسرائيل والمستوطنات في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، كان عامل واحد يعمل دون مستندات في حين كان لدى البقية تصريح عمل أو تصاريح أخرى تخولهم العمل في إسرائيل والمستوطنات. وقد شرحت تقارير المدير العام السابقة الممارسة التي يدفع بموجبها العمال الفلسطينيون المال لسماسرة من أجل الحصول على تصاريح تخولهم العمل بشكل قانوني في إسرائيل. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنّ سوق سمسرة التصاريح ما زالت تعمل رغم الحرب وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية بشكل رسمي، إذ يحصل ثلث العمال تقريباً على تصاريحهم من سماسرة. ومن الجدير بالذكر أنّ متوسط التكلفة الشهرية للحصول على التصاريح زادت بنسبة تقارب ٥٠ في المائة فأصبحت ٣,٦١٨ شيكلاً في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ مقارنة مع ٢,٤٤٢ شيكلاً في الربع السابق، وقد يشير ذلك إلى ارتفاع الطلب على تصاريح العمل في إسرائيل. وفي الوقت نفسه، انخفض متوسط الأجر اليومي الذي يتلقاه الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات إلى ٢٥٩,٧ شيكلاً (من ٢٩٧,٣ شيكلاً في الربع السابق)، مما يشير إلى أنّ الدخل المتاح الذي يكسبه هؤلاء الفلسطينيون في المتوسط بعد خصم رسوم السمسار العالية، يقل عن الدخل الذي كانوا يكسبونه قبل الحرب.

٨٨. وخلاصة القول، فإنّ المشهد في الضفة الغربية يُظهر انخفاضاً كبيراً في دخل العمل: ففي نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ ذكرت التقديرات أنّ خسائر دخل العمل بلغت ١٨ مليون دولار أمريكي يومياً في الضفة الغربية.[١٠١] وبالنظر إلى أنّ كلّ صاحب دخل يعيل في المتوسط ستة مُعالين في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنّ هذه الخسائر في الدخل تخلّف تداعيات كبرى على سعة عيش الأسر والمجتمع ككل.

[١٠١] انظر:
ILO, "Impact of the War in Gaza on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 3, 18 March 2024, 4.

الفصل ٣ - حقوق العمال مهدورة بسبب الاحتلال والحرب

٨٩. لطالما شدّد المدير العام طوال سنوات عديدة على العواقب السلبية التي يخلّفها الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية العائدة للعمال الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وهذا العام، برزت تحديات جديدة أضيفت إلى التحديات الجارية، نظراً إلى أنّ العنف المتصاعد والحرب الدائرة بين إسرائيل وحماس رسّخت جذور الاحتلال. وأدت تلك العواقب السلبية إلى هدر حقوق العمال، بما فيها تلك المنصوص عليها في معايير العمل الدولية. فمسؤولية حماية جميع حقوق الإنسان إنما هي ركن أساسي من أركان القانون الدولي.

آليات الاحتلال: التوسع الاستيطاني وتفجّر العنف

٩٠. إنّ إسرائيل بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي بأن تحترم الحقوق الأساسية العائدة إلى الأفراد. وهي ملزمة بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القانون الدولي العرفي، وبالمعاهدات التي صادقت عليها، بأن تضطلع بمسؤولياتها تجاه سكان الأرض المحتلة. ومن الجدير بالذكر أنّ المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر على سلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأرض التي تحتلها. وقد اعترف قرار المؤتمر الصادر في عام ١٩٨٠ بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها المستوطنات على حقوق العمال الفلسطينيين.

٩١. وبالرغم من أنّ النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة غير شرعي بموجب القانون الدولي، إلّا أنّ التوسع الاستيطاني لم يتواصل فحسب، بل تكثف طوال السنة الماضية.[١٠٢] وفي عام ٢٠٢٣، جرى الترويج لإقامة أكبر عدد على الإطلاق من الوحدات السكنية في المستوطنات في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، بلغ ١٢,٣٤٩ وحدة سكنية؛ كما أنشئ أكبر عدد من البؤر الاستيطانية بلغ ٢٦ بؤرة استيطانية جديدة،[١٠٣] وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي والإسرائيلي على السواء؛ وجرى تسريع إضفاء الطابع القانوني بمفعول رجعي على ١٥ بؤرة استيطانية.[١٠٤] وبالمقارنة مع عام ٢٠٢٢، كان عدد الوحدات التي جرى الترويج لبنائها في ذاك العام هو ٤,٤٢٧ [١٠٥] وحدة سكنية وأنشئت ٥ بؤر استيطانية جديدة. وسُجل رقم قياسي مؤسف في عام ٢٠٢٣ عندما أقدمت السلطات الإسرائيلية على هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية: فقد هدمت ١,١٧٧ بناء، مما أدى إلى نزوح أكثر من ٢,٠٠٠ فلسطيني، وهو أعلى عدد مسجل من النازحين منذ أن بدأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بحفظ السجلات في عام ٢٠٠٩.[١٠٦] أما في عام ٢٠٢٢، فقد سجلت ٩٥٤ عملية هدم تسببت بنزوح ١,٠٣٢ شخصاً.

٩٢. وفي الأشهر الثلاثة التي تلت إعلان إسرائيل الحرب على حماس، شهدت الضفة الغربية "زيادة غير مسبوقة في الأنشطة الاستيطانية"، بما في ذلك توفير الدعم للبنية التحتية المتعلقة بالبؤر الاستيطانية والمستوطنات.[١٠٧] وتواصلت تلك الزيادة في

---

[١٠٢] انظر:
Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), *Security Council Briefing on the Situation in the Middle East – Report of the Secretary-General on the Implementation of UNSCR 2334 (2016)*, 29th report, 26 March 2024, 1.

[١٠٣] البؤر الاستيطانية هي مستوطنات تابعة أصغر حجماً مشيدة على أرض خاصة تعود ملكيتها إلى الفلسطينيين، لكن قام مستوطنون إسرائيليون بالاستيلاء عليها بالقوة. ومن الناحية العملية، فإنها تمثل بوادر تكوين مستوطنة.

[١٠٤] انظر: Peace Now, *A Good Year for Settlements; a Bad Year for Israel: Summary of Settlement Activity in 2023,* February 2024, 1. لا تتوفر بيانات بشأن عدد الخطط التي جرى الترويج لها في عام ٢٠٢٣ من أجل بناء وحدات سكنية في مستوطنات القدس الشرقية. وفي عام ٢٠٢٣، جرى الإعلان عن مناقصات من أجل بناء ٨٩ وحدة سكنية في القدس الشرقية و١,٢٠٠ وحدة سكنية في باقي مناطق الضفة الغربية. والمناقصات صادرة عن الحكومة لتقديم عروض من أجل بناء وحدات سكنية. وهناك ١٣ مستوطنة فقط تستدعي إجراء مناقصات؛ في حين لا تتطلب جميع المستوطنات الأخرى المتبقية اللجوء إلى مناقصات من أجل الشروع في بنائها. انظر: Peace Now, "Construction" and "Jerusalem", undated

[١٠٥] انظر:
Peace Now, "Data – Construction": the data on "promotion" encompasses the number of housing units in plans for settlements that have passed one of the planning stages (approval for deposit or approval for validation).

[١٠٦] انظر: OCHA, "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank", accessed on 26 April 2024

[١٠٧] انظر:
Peace Now, *Unmatched Surge in Settlement Activity in the West Bank Since the Onset of the Gaza War*, Special Report – Settlement Watch Team, 4 January 2024, 1.

عام ٢٠٢٤.[١٠٨] وتشير التقارير إلى أنه تمت الموافقة على مشاريع تشمل آلاف الوحدات السكنية في القدس الشرقية، أو أُحرز تقدم في تلك المشاريع، أثناء الأشهر الستة التي تلت نشوب الحرب في غزة.[١٠٩] وبحلول نهاية آذار/ مارس، بات عام ٢٠٢٤ هو بالفعل السنة التي أعلنت فيها أكبر مساحة من الهكتارات في الأرض الفلسطينية باعتبارها أرضاً مملوكة للدولة، ولم تعد بذلك متاحة للفلسطينيين، بحيث بلغ عددها ضعف العدد الكبير السابق المسجل في عام ١٩٩٩.[١١٠] وقد هجرّت ٢١ قرية فلسطينية في عام ٢٠٢٣، منها ١٦ قرية هجّرت بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر.[١١١] وجرى هدم ٣١ منزلاً يملكه فلسطينيون في عام ٢٠٢٣ عقاباً على اضطلاع أفراد من أسرهم بتنفيذ هجمات مزعومة ضد الإسرائيليين، وكان أكثر من نصف تلك المنازل قد هُدم بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.[١١٢] ويحظر القانون الدولي إنزال العقوبات الجماعية بالمدنيين أو إكراههم على النزوح.[١١٣]

٩٣. وثمة أرقام جديدة مقلقة عن عدد الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا في العام الماضي بسبب العنف. ففي عام ٢٠٢٣، قُتل ٥٠٩ فلسطينيين وأصيب ١٣,٠٢١ آخرين في الضفة الغربية في سياق الاحتلال والنزاع وتجاوزت هذه الأرقام تلك التي سجلت في عام ٢٠٢٢ والتي كانت تُعتبر الأعلى منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حفظ السجلات في عام ٢٠٠٨.[١١٤] كما ارتفع عدد القتلى الإسرائيليين في الضفة الغربية ووصل رقماً قياسياً جديداً في عام ٢٠٢٣: إذ قُتل ٣٠ إسرائيلياً وأصيب ١٨٥ آخرين في سياق الاحتلال والنزاع في الضفة الغربية. بيد أنّ هذه الأرقام تتضاءل بالطبع مقارنة مع التقديرات المشيرة إلى عدد الفلسطينيين والإسرائيليين الذين قُتلوا أو أصيبوا في غزة وجنوب إسرائيل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ وما بعد. وبحلول نهاية آذار/ مارس ٢٠٢٤، ذكرت التقديرات أنّ عدد القتلى من الفلسطينيين المقيمين في غزة يزيد على ٣٢,٦٠٠ شخص وأنّ عدد الجرحى في صفوفهم يتجاوز ٧٥,٠٠٠ شخص، في حين كان عدد الفلسطينيين النازحين داخلياً يبلغ ١,٧ مليون شخص.[١١٥] وفي الفترة نفسها، ذكرت التقديرات أنّ عدد القتلى من الإسرائيليين والأجانب يزيد على ١,٤٥٠ شخص وأنّ عدد الجرحى في صفوف الإسرائيليين والأجانب يتجاوز ٧,٠٠٠ شخص، بينما بقي ١٣٤ شخصاً محتجزين كرهائن في غزة.[١١٦] بالإضافة إلى ذلك، أفادت قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة بأنّ إجمالي العمال الدوليين والوطنيين العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا منذ بداية الحرب في غزة بلغ ٢٠٣ أشخاص لغاية ١ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤.[١١٧] ويشمل هذا الرقم مقتل أكثر من ١٧٠ امرأة ورجل يعملون لدى الأونروا، وهو أكبر عدد وفيات في صفوف موظفي الأمم المتحدة منذ تأسيس المنظمة.[١١٨]

حقوق العمال في غزة: الحرب والاحتياجات الإنسانية

٩٤. في العام الماضي، أشار المدير العام في تقريره إلى أنّ العوز الشديد الذي أصاب العمال الفلسطينيين في غزة نتيجة الحصار البري والبحري والجوي المفروض عليهم منذ فترة طويلة جعلهم عرضة للاستغلال، إلى درجة أنهم يقبلون في أغلب الأحيان العمل بأجور أقل بكثير من الحد الأدنى القانوني ولساعات عمل أطول من الحد الأقصى القانوني ودون أمن وظيفي

---

[١٠٨] انظر على سبيل المثال،
Peace Now: "Israel Expands Shilo Settlement's Jurisdiction to Legalize the Ahiya Outpost", 27 March 2024; "Government Announces Fast-Tracking of Planning and Execution for Gush Talmonim Road – Route 443", 25 March 2024; "The Israeli Government Promotes a New Settlement in the West Bank", 28 February 2024.

[١٠٩] انظر:
Jason Burke, "Revealed: Israel Has Sped Up Settlement-Building in East Jerusalem Since Gaza War Began", *Guardian*, 17 April 2024.

[١١٠] انظر: Peace Now, "The Government Declares 8,000 Dunams in the Jordan Valley as State Lands", 22 March 2024

[١١١] انظر: Peace Now, *A Good Year for Settlements*, 2

[١١٢] انظر: B'TSelem, "House Demolitions: Demolition of Houses as Punishment". يقابل هذا العدد ما مجموعه ١١ في عام ٢٠٢٢ و٣ في عام ٢٠٢١.

[١١٣] المادتان ٣٣ و٤٩ على التوالي من اتفاقية جنيف الرابعة.

[١١٤] انظر: OCHA, "Data on Casualties", accessed on 26 April 2024

[١١٥] انظر: OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Reported Impact: Day 175", 29 March 2024. هذه الأعداد لا تميز بين الجنود والمدنيين القتلى أو الجرحى.

[١١٦] انظر: OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Reported Impact: Day 175", 29 March 2024. تشمل هذه الأرقام عدد الوفيات والإصابات التي وقعت في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ والأيام القليلة اللاحقة مباشرة، فضلاً عن الجنود القتلى أو الجرحى منذ بداية العملية البرية الإسرائيلية.

[١١٧] يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة في الموقع الإلكتروني التالي: https://www.aidworkersecurity.org/incidents

[١١٨] انظر: UN, "Secretary-General's Statement to the Press – on the Middle East", 15 January 2024

أو إعانات الضمان الاجتماعي أو دون مراعاة لمعايير السلامة والصحة المهنيتين. وقد تعاظم هذا العوز منذ ذاك الوقت بسبب نشوب الحرب والحصار التام الذي فرض عليهم.[١١٩]

٩٥. وأشار محاورون من غزة إلى دمار أماكن العمل على نطاق واسع ونزوح جماعي للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. وأوضح العمال وأصحاب العمل على حد سواء أنه لم يكن لديهم خيار سوى قضاء أيامهم في البحث عن أغذية ومياه من أجل أسرهم. وأبلغ أصحاب العمل اللاجئين في رفح أنّ المعامل والمستودعات والمعدات التي تركوها وراءهم والتي كانت البعثة قد زارت بعضاً منها في السنوات الماضية، قد تدمر معظمها بسبب القصف. وأعلنت وزارة شؤون المرأة أنّ أكثر من ٩٠ في المائة من مشاريع الأعمال التي تستخدم النساء إمّا أُغلقت أو دُمرّت في قطاع غزة. وتوقف سير المشاريع التي يدعمها الصندوق الفلسطيني للتشغيل بسبب تدمير الأصول وانقطاع الكهرباء واشتداد الاحتياجات الشخصية. وأبلغ محاضرو الجامعات، الذين لم يتقاضوا أجورهم منذ الأشهر الأولى من الحرب، عن مشاركتهم في العمل غير مدفوع الأجر وإعداد مشاريع تهدف إلى تقديم المساعدة القانونية للأشخاص النازحين. وكان العمال القلة الباقون في العمالة المنظمة وغير القادرين على ممارسة وظائفهم الاعتيادية، يعملون في ظروف محفوفة بالصعاب الشديدة أثناء تقديم الخدمات الأساسية وتوزيع المساعدات. وكانت الفرق الطبية مثل تلك التابعة لجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، تعمل في ظلّ تهديدات شخصية كثيرة وفي ظروف بالغة الصعوبة، ومنها ممارسة عملها داخل الخيام.

٩٦. ونتيجة لذلك، ترك ما نتج عن ذلك من انكفاء شبه كامل إلى العمل غير المنظم أو غير مدفوع الأجر آثاراً هائلة على حقوق العمل العائدة للعمال في غزة، بما فيها المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتعاظمت أوجه القصور في الحرية النقابية التي كانت جلية قبل الحرب. ولا يمكن للحركة النقابية أن تكون حرة ومستقلة حقاً في بيئة يسودها العنف وعدم اليقين.[١٢٠] وتمثل الحرية النقابية إحدى الضمانات الرئيسية التي تصون السلام والعدالة الاجتماعية.[١٢١]

٩٧. وبات جميع العمال وأصحاب العمل معرضين لخطر صحي جسدي وذهني كبير. وتأثرت النساء بصفة خاصة، نظراً إلى إنهنّ يتحملن العبء العملي والعاطفي الناجم عن النقص الراهن في الرعاية الصحية ورعاية الأطفال وتعليمهم في غزة. وأعرب المحاورون عن أسفهم العميق إزاء اضطرار أطفالهم في الوقت الراهن إلى الانخراط في العمل غير المنظم أو البحث عن الطعام أو مقايضة مواد المساعدات الإنسانية مقابل مواد أساسية أخرى مثل الأدوية أو الخيام أو الملابس الشتوية. فأوضاع الحروب والأزمات تزيد مخاطر التعرض لجميع تجاوزات قانون العمل، ومنها العمل الجبري.

٩٨. وأفضت العمليات البرية والبحرية والجوية والاشتباكات إلى تدمير قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك في غزة. ومنذ بداية الحرب، وسّعت إسرائيل مساحة "المناطق المحظور دخولها" التي تفرضها على طول السياج الحدودي وساحل غزة وحّولتها إلى منطقة عازلة أوسع. وأحيطت البعثة علماً بأنّ قوات الأمن الإسرائيلية قامت عدة مرات بمطاردة الصيادين واحتجازهم وإطلاق النار عليهم ومصادرة قواربهم ومعداتهم أو إتلافها، حتى قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. ومنذ أن اندلعت الحرب، فُرض حظر تام على الوصول إلى البحر. وبعد أن تعرّض معظم الأصول والبنية التحتية الضرورية لقطاع الزراعة للأضرار أو التدمير، توقف إنتاج الخضار والإنتاج الحيواني بصورة تامة. وتعرضت أعداد كبيرة من الدفيئات والآبار والحظائر والمستودعات الزراعية وملاجئ الحيوانات ومزارع بأكملها للتلف أو التدمير.[١٢٢] والمباني الزراعية التي لا تزال قائمة صارت في الغالب بيوتاً لأشخاص فقدوا كلّ أمل. ومن المقدر أنّ نسبة تقارب ٧٠ في المائة من الثروة الحيوانية في غزة قد نفقت أو ذبحت قبل أوانها من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة.[١٢٣] كما أحيطت البعثة علماً بأنه لم يعد في ميناء غزة أي قارب صالح للاستخدام وأنّ أقفاص تربية الأسماك ومعدات الصيد والمعامل المنتجة للثلج المستخدم في حفظ غلة الصيد جميعها تدمرت في القصف في بداية الحرب. وانهارت مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

---

[١١٩] انظر:
Emanuel Fabian, "Defense Minister Announces 'Complete Siege' of Gaza: No Power, Food or Fuel", *Times of Israel,* 9 October 2023; and Jeremy Sharon, "Amid Concern for Humanitarian Situation, How Much Water and Power Does Gaza Have?", *Times of Israel*, 28 October 2023.

[١٢٠] انظر:
ILO, *Freedom of Association – Compilation of Decisions of the Committee on Freedom of Association*, sixth (revised) edition, 2018, para. 86.

[١٢١] انظر: ILO, *Freedom of Association – Compilation of Decisions and Principles,* para. 47

[١٢٢] انظر:
Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Overview of the Damage to Agricultural Land and Infrastructure Due to the Conflict in the Gaza Strip as of 15 February 2024".

[١٢٣] انظر:
FAO, "Projected Famine in Gaza: FAO Urges Immediate Access to Deliver Urgent and Critical Assistance at Scale", 18 March 2024.

٩٩. وعلى نحو ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، هناك قواعد حتى للحروب.[١٢٤] وعملاً بالمادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة، يتوجب على إسرائيل ضمان وصول المؤن الغذائية والإمدادات الطبية إلى سكان غزة. ووفقاً للمادة ٥٣ منها، يحظر على إسرائيل أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تعود لأفراد أو لجماعات من الخواص أو للدولة أو السلطات العامة الأخرى أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية. ويشترط القانون الإنساني العرفي الدولي أن يُتوخى حرص دائم على تفادي المدنيين والأعيان المدنية عن طريق تلبية متطلبات التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات عند تنفيذ الهجمات. ويجب احترام موظفي الإغاثة الطبية والإنسانية وحمايتهم. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٤، شدد مجلس الأمن على الحاجة الماسة إلى زيادة تدفق المساعدات الإنسانية إلى المدنيين وتعزيز حمايتهم في قطاع غزة بأكمله وكرر طلبه إزالة جميع الحواجز الماثلة أمام إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع.[١٢٥]

حقوق العمال في الضفة الغربية: أثر التوسع الاستيطاني والقيود المفروضة على التنقل

١٠٠. انتشرت تداعيات الأحداث في غزة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، مما أثر سلباً على حقوق العمال في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتلقت البعثة إفادات من العديد من المحاورين تشير بوضوح إلى تزايد القيود المفروضة على التنقل والعنف المرتبط بالاحتلال وعدم المساواة في تطبيق القواعد. ولا يزال التفاعل بين هذه العناصر يؤثر على حقوق العمال.

قيود فعلية وبيروقراطية على التنقل

١٠١. طبقت السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠٢٣ قيوداً مشددة على التنقل داخل وبين جميع البلدات والقرى والمدن الفلسطينية تقريباً الموجودة في الضفة الغربية. وفي آب/ أغسطس، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجود أكثر من ٦٠٠ حاجز مادّي في الضفة الغربية.[١٢٦] وأعيد تفعيل العديد من نقاط التفتيش التي كانت مغلقة أو خالية من الجنود في السابق، كما ازداد عدد الحواجز الطرقية والجنود المنتشرين في جميع أنحاء الضفة الغربية.[١٢٧]

١٠٢. ومنذ مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، فرضت قوات الأمن الإسرائيلية ١١٤ قيداً إضافياً على العبور والتنقل في الضفة الغربية وغيّرت وضع العوائق التي كانت موجودة سابقاً.[١٢٨] وأغلقت بشكل كامل أو جزئي الطرق التي تربط الأحياء الفلسطينية الواقعة خارج الجدار الفاصل مع بقية القدس الشرقية طوال عدة أسابيع.[١٢٩] وأشارت تقديرات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى أنّ ٩٦٨ نقطة تفتيش مؤقتة أقيمت في مطلع عام ٢٠٢٤ داخل قرى الضفة الغربية وفيما بينها، بالإضافة إلى نقاط التفتيش الدائمة.[١٣٠] ومنذ أن دارت رحى الحرب، مُنع الفلسطينيون من استخدام عدد متزايد من طرقات الضفة الغربية التي تربط المستوطنات ببعضها وبالمراكز الحضرية الإسرائيلية.[١٣١]

---

[١٢٤] انظر:
UN, "'Even War Has Rules', Secretary-General Tells Security Council, Demanding All Parties in Middle East Uphold International Humanitarian Law, Unrestricted Aid for Gaza", press release, 24 October 2023.

[١٢٥] مجلس الأمن، القرار رقم ٢٧٢٨ (٢٠٢٤)، اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٩٥٨٦ المنعقد في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٤، الفقرة ٢.

[١٢٦] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التنقل والوصول في الضفة الغربية - آب/ أغسطس ٢٠٢٣".

[١٢٧] انظر: MachsomWatch, *Annual Report 2023*, 20 March 2024, 3–4

[١٢٨] انظر:
OCHA, "West Bank Access and Movement – December 2023", 15 December 2023, and "Hostilities in the Gaza Strip and Israel: Flash Update #152", 12 April 2024.

[١٢٩] انظر:
HaMoked, "Following High Court Petition by HaMoked, ACRI and Ir Amin: Israel Takes Steps to Resume Regular and Full Movement Via the Qalandia Checkpoint", 7 February 2024.

[١٣٠] الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "تقرير حول جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٤"، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٢٤.

[١٣١] بتسيلم، "القيود المشدّدة التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية منذ بدء الحرب في غزّة تعرقل حياة أكثر من مليوني فلسطينيّ"، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٤. انظر أيضاً:
Applied Research Institute Jerusalem, "The Instigation of Apartheid Roads Era: Israel Blocks Palestinian Movement Inside West Bank Governorates", 18 October 2023.

١٠٣. ونتيجة لذلك، تعطل الوصول إلى الخدمات وأماكن العمل، بما في ذلك الأراضي الزراعية في "منطقة التماس"،[١٣٢] وعُزلت الأسواق والمراكز السكانية بعضها عن بعض. وقدّرت إحدى المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية أنّ الفلسطينيين قد عُزلوا عن ٢٥,٠٠٠ فدان على الأقل من المراعي والأراضي الزراعية منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.[١٣٣] وبعد مضي ستة أشهر على نشوب الحرب، لا يزال بعض بل معظم الطرق المؤدية إلى جميع البلديات الفلسطينية تقريباً مغلقة.[١٣٤] وحالت القيود المفروضة على العبور دون التمكن من حصد المحاصيل في منطقة التماس وفي المنطقة المجاورة للجدار الفاصل والمناطق القريبة من المستوطنات.[١٣٥] كما فُرض حظر تجول كامل لمدة شهر في المنطقة H2 من الخليل، بحيث مُنع الفلسطينيون فيها من المغادرة وأُمرت المتاجر بالإغلاق.[١٣٦] وفي قرية حوارة الفلسطينية، أمر الجيش الإسرائيلي بإغلاق جميع محطات الوقود والمخابز والمصارف والمتاجر، وفرضت قيود على استخدام بعض الطرقات فأصبحت الرحلات التي كانت تتطلب دقائق قليلة تحتاج الآن إلى ساعات طويلة.[١٣٧]

١٠٤. وأبلغ المحاورون في الضفة الغربية البعثة في كلّ اجتماع أجرته معهم تقريباً بأنّ القيود المتزايدة وغير المتوقعة على التنقل أدّت إلى عدم تمكّن العمال من الوصول إلى أماكن عملهم. وأفضت القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل داخل الضفة الغربية إلى جعل نحو ٦٧,٠٠٠ عامل يعملون في محافظات خارج مكان إقامتهم غير قادرين على الوصول إلى أماكن عملهم.[١٣٨] ومن بينهم الموظفون الوطنيون التابعون لمنظمة العمل الدولية، الذين باتوا في معظمهم غير قادرين على التنقل بين القدس وباقي مناطق الضفة الغربية. وأفادت التقارير بأنّ بعض الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في السابق في شمال الضفة الغربية ويعملون في رام الله انتقلوا إلى مخيم الجلزون للاجئين من أجل تجنب التنقل لمدة مطولة. وباتت النساء في الضفة الغربية يشعرن بأنهنّ مستهدفات بصفة خاصة عند نقاط التفتيش. وأوضح أصحاب العمل بأنهم لم يعودوا قادرين على التنبؤ بعدد العمال الذين سيتمكنون من الوصول إلى العمل في أي يوم من الأيام؛ ولهذا السبب، فضلاً عن أوقات التأخير الطويلة عند نقاط التفتيش، بات سائقو الشاحنات يمتنعون في أغلب الأحيان عن نقل البضائع أو يطلبون أجوراً مبالغاً فيها؛ وأصبح الزبائن غير قادرين على الوصول إلى المنشآت التجارية أو السياحية.

أثر العنف على العمل وسبل المعيشة

١٠٥. أدى الجو المشحون بالعنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى إعاقة تنفيذ حقوق العمال إعاقة جسيمة طوال سنوات عديدة. وكان العنف المتصاعد في عام ٢٠٢٣ من جانب قوى الأمن الإسرائيلية والمستوطنين على السواء قد تكثف بصورة أكبر بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أحيطت البعثة علماً أنه خلال عام ٢٠٢٣، جرى تنفيذ ١١,٧٤٥ عملية توغل عسكرية في الضفة الغربية، أي ما يعادل ٣٢ عملية توغل في المتوسط في اليوم. وكان أكثر من ١,٠٠٠ عملية منها في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك عملية واسعة النطاق شملت عدة ضربات بطائرات مسيّرة وشارك فيها أكثر من ١,٠٠٠ عنصر من القوات البرية في مخيم جنين للاجئين في تموز/ يوليه.[١٣٩]

١٠٦. وما فتئ عنف المستوطنين يتزايد منذ عدة سنوات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وبلغ ذروته بوقوع ثلاثة حوادث مرتبطة بالمستوطنين في اليوم الواحد في المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣، مقارنةً بمتوسط حادثتين في اليوم

---

[١٣٢] "منطقة التماس" هي المنطقة الواقعة في الضفة الغربية بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، ويصنفها الجيش الإسرائيلي بوصفها منطقة مغلقة أمام الفلسطينيين. و"الخط الأخضر" هو خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية، المعمول به منذ عام ١٩٤٩.

[١٣٣] انظر:
Gideon Levy and Alex Levac, "While War Rages in Gaza, the West Bank Has Undergone a Metamorphosis", *Haaretz*, 30 March 2024, referring to Kerem Navot.

[١٣٤] انظر: Levy and Levac, "While War Rages in Gaza"

[١٣٥] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *موسم قطف الزيتون للعام ٢٠٢٣: عرقلة إمكانية الوصول تؤثر سلبياً على المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية*، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٤. اكتمل بناء ثلثي الجدار الفاصل تقريباً، وتوجد نسبة ٨٥ في المائة من هذا الجدار داخل الضفة الغربية. وسيبلغ طول الجدار الفاصل عند الانتهاء من بنائه ٧١٠ كلم. ودعت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ والمتعلقة بالجدار الفاصل، إلى وقف نشاط البناء وإزالته على الفور والتعويض عن جميع الأضرار الناجمة عنه. وأيّد الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES-10/15، المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

[١٣٦] انظر: MachsomWatch, *Annual Report 2023*, 3

[١٣٧] انظر: Peter Beaumont, "'We Can't Even Cross': The West Bank Town Split in Two by Israel", *Guardian*, 9 November 2023

[١٣٨] انظر:
ILO, "Impact of the Israel-Hamas Conflict on the Labour Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 1, 6 November 2023, 5.

[١٣٩] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأنشطة الإنسانية المنفذة بعد عملية القوات الإسرائيلية في جنين"، ٢٦ تموز/ يوليه ٢٠٢٣.

الواحد في عام ٢٠٢٢ وحادثة واحدة في اليوم في العام الذي قبله.[١٤٠] ومنذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، تزايد تسليح المستوطنين الإسرائيليين بشكل كبير، وكانوا يرتدون الزي العسكري في بعض الأوقات.[١٤١] والتحق المستوطنون بكتائب تقع بالقرب من مستوطناتهم، مما جعل الصفة التي يمثلونها غير واضحة. وجرى توزيع قرابة ٧,٠٠٠ قطعة سلاح على الكتائب وعلى عدد من المستوطنين المدنيين المختارين.[١٤٢] وارتكب المستوطنون أكثر من ٧٠٠ حادثة عنف بين تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ ونهاية آذار/ مارس ٢٠٢٤، وشملت تلك الحوادث إضرام النار في أكشاك الخضار وحظائر المواشي البدوية ورشق الرعاة بالحجارة وقتل المواشي أو مصادرتها.[١٤٣] ونادراً ما يتعرض المستوطنون للملاحقة القانونية عند قتلهم الفلسطينيين في الضفة الغربية.[١٤٤]

١٠٧. وأدى تزايد العنف إلى تعطل موسم قطف الزيتون في الضفة الغربية في عام ٢٠٢٣، مما سبب خسائر في محصول زيت الزيتون بلغت قيمتها ١٠ مليون دولار أمريكي.[١٤٥] وفي أكثر من ١٠٠ حالة متعلقة بالقطاف، قام المستوطنون بمهاجمة الفلسطينيين أو تخريب أشجار الزيتون أو سرقة المحاصيل والأدوات.[١٤٦] وكانوا يضربون المزارعين ويضرمون النار في محاصيلهم ومنازلهم.[١٤٧] وفي تشرين الأول/ أكتوبر، قام مستوطن بقتل عامل فلسطيني يبلغ من العمر ٢٩ عاماً حين كان يقطف الزيتون قرب مدينة نابلس.[١٤٨] وفي أكثر من ٣٨ حالة على الأقل من هذه الحالات، كانت القوات الإسرائيلية ترافق المهاجمين أو كان المهاجمون يرتدون الزي العسكري.[١٤٩]

١٠٨. ولطالما كانت القدس الشرقية تمثل شعلة النزاع، وكان الخوف من العنف يؤثر على حقوق العمال. وفي السياق المشحون الذي أعقب ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، كان العديد من الفلسطينيين متخوفين من السفر إلى أعمالهم في القدس الشرقية، وأغلقت المحلات التجارية ومشاريع الأعمال الصغيرة أبوابها. وأشارت تقارير شركات النقل العام إلى أنّ نسبة ٤٠ في المائة فقط من السائقين المقيمين في القدس الشرقية كانت تعمل، بسبب تصاعد الأعمال العدائية وحالات التهديد والعنف.[١٥٠]

القواعد لا تطبق على نحو متكافئ

١٠٩. على مدار عدة سنوات، دأبت تقارير المدير العام على الإشارة إلى أنّ الطريقة التي تطبق بها القواعد والقوانين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تقوم على تمييز منتظم ضد الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، ليست المنافع والحوافز المقدمة للمستوطنين في الضفة الغربية متاحة أيضاً لجيرانهم الفلسطينيين؛ وهناك نسبة ١ في المائة فقط من أراضي المنطقة جيم و١٣ في المائة من أراضي القدس الشرقية مخصصة لإنشاء البنية التحتية الفلسطينية، في حين أنّ البنية التحتية المتطورة التي تدعم المستوطنات تضم شبكة من الطرقات بعضها متاح فقط أمام الإسرائيليين وحاملي التصاريح العسكرية الإسرائيلية.

١١٠. وفي عام ٢٠٢٣، كانت الممارسات التمييزية المتعلقة باستخدام المياه تؤثر على قطاعي الزراعة والأعمال. وفي حين أنّ جميع المستوطنين الإسرائيليين تقريباً ينعمون بالمياه الجارية يومياً، فإنّ نسبة ٣٦ في المائة فقط من الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية ينعمون بها.[١٥١] وبلغ عدد تجهيزات المياه الفلسطينية التي هدمتها السلطات الإسرائيلية بين شهري

---

[١٤٠] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "تهجير الرعاة الفلسطينيين وسط تصاعد عنف المستوطنين"، ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣.

[١٤١] انظر: Shlomit Steinitz and Natanya Ginsburg, "Etzion DCO", *MachsomWatch report,* 18 March 2024

[١٤٢] انظر:

Hagar Shezaf, "Israel's Army Drafted and Armed Thousands of Settlers. Accounts of Their Violence Are Piling Up", *Haaretz*, 17 January 2024.

[١٤٣] انظر على سبيل المثال، OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel: Flash Update #149 – Mapbox", 3 April 2024؛ الأونروا، "تقرير الأونروا رقم ٩٩ حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية"، ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤.

[١٤٤] يش دين، "ورقة مُعطيات، كانون الأول ٢٠٢٣: تطبيق وإنفاذ القانون على مواطنين إسرائيليين بالضفة الغربية (عنف المستوطنين) ٢٠٢٣-٢٠٠٥"، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤.

[١٤٥] انظر: Nina Lakhani, "Israel Is Deliberately Starving Palestinians, UN Rights Expert Says", *Guardian*, 27 February 2024

[١٤٦] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *موسم قطف الزيتون للعام ٢٠٢٣: عرقلة إمكانية الوصول تؤثر سلبياً على المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية*، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٤.

[١٤٧] انظر: MachsomWatch, *Annual Report 2023*, 5

[١٤٨] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *موسم قطف الزيتون ٢٠٢٣* .

[١٤٩] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *موسم قطف الزيتون ٢٠٢٣* .

[١٥٠] انظر:

Daniel Schmil and Simi Spolter, "Threats, Violence and Racist Remarks: Israel Sees Surge of Hostility Against Arab Workers", *Haaretz*, 30 October 2023.

[١٥١] بتسيلم، "*تجفيف: سياسة التعطيش الإسرائيلية في الضفة الغربية*"، نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، الصفحة ٧.

كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليه ٢٠٢٣ ما يقارب عدد تلك التي هدمتها في عام ٢٠٢٢ بأكمله.[١٥٢] وفي آب/ أغسطس ٢٠٢٣، بررت شركة المياه الوطنية الإسرائيلية انقطاع إمدادات المياه عن بيت لحم والخليل لمدة شهرين بأنه مشكلة تقنية، بالرغم من استمرار ضخها إلى المستوطنات المجاورة.[١٥٣]

١١١. وثمة مثال معروف آخر على المعاملة غير المتكافئة يتعلق بعدد تراخيص البناء المتاحة في الضفة الغربية. حيث كان ثلثا الإنشاءات الفلسطينية التي سمحت الحكومة الإسرائيلية بهدمها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يعزى إلى عدم حصولها على التراخيص الإسرائيلية التي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.[١٥٤] وفي المقابل، تشير البعثة إلى أنه جرى في الآونة الأخيرة اتخاذ خطوات ترمي إلى إضفاء السمة القانونية على عدد من البؤر الاستيطانية الإسرائيلية غير الشرعية عوضاً عن إصدار أوامر نافذة بهدمها. وكان نحو نصف الإنشاءات الفلسطينية التي هدمتها السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠٢٣ تُستخدم لأغراض زراعية أو معيشية أخرى. وكان من شأن عدم القدرة على الحصول على تراخيص البناء أن أثّر تأثيراً شديداً للغاية على المجتمعات الزراعية في غور الأردن، حيث الزراعة مقيدة دون استخدام التقنيات الحديثة. وأبلغ ممثلو منظمة أوكسفام البعثة أنّ البنية التحتية للري الممولة من الجهات المانحة قد دُمرّت في أحد المجتمعات الزراعية الذي زارته البعثة في غور الأردن في وقت سابق. وبالمثل، رفعت المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية المساعدة القانونية للفلسطينيين دعاوى قضائية فيما يتعلق بمصادرة قوات الأمن الإسرائيلية معدات زراعية مثل الجرارات والشاحنات لأنها لم تراع اللوائح العسكرية. كما وردت تقارير عن مصادرة الماشية من الرعاة الفلسطينيين وطُلب منهم دفع رسوم غير قانونية من أجل استعادتها.[١٥٥]

١١٢. وهناك مثال معروف آخر على تطبيق القوانين بصورة غير متكافئة يتعلق بملكية المباني في القدس الشرقية. إذ يحق للإسرائيليين بموجب قانون الشؤون القانونية والإدارية لعام ١٩٧٠، أن يطالبوا بملكية الممتلكات التي خسروها في القدس الشرقية في عام ١٩٤٨، بيد أنّ القانون لم يُطبق على أصحاب الأراضي الفلسطينيين الذين خسروا ممتلكاتهم في الظروف نفسها في القدس الغربية. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢٤، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية استئناف عائلة فلسطينية ضد قرار صدر في وقت سابق بإخلائها من ممتلكاتها في سلوان في القدس الشرقية بموجب هذا القانون، بعد أن كانت المحكمة قد أرجأت إخلاءها من قبل.[١٥٦]

العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلية: أثر الحرب ضد حماس على حقوق العمال الفلسطينيين

١١٣. أثيرت مسألة عمل الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية مرة أخرى في جميع الاجتماعات التي أجرتها البعثة تقريباً، لكنّ الغرض منها هذا العام كان الإشارة إلى الأثر المضني الناجم عن قرار إسرائيل إغلاق سوق العمل الإسرائيلية في وجه الفلسطينيين. وكان حوالي ١٧٧,٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية وغزة يعملون في إسرائيل والمستوطنات قُبيل الحرب على غزة، سواء بموجب تصاريح عمل أو تصاريح دخول أخرى أو بشكل غير قانوني. وبعد مضي ستة أشهر، لم يبق من هذا العدد سوى جزء ضئيل يعمل في إسرائيل.

بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣: العمال الفلسطينيون من غزة

١١٤. في عطلة نهاية الأسبوع في أواخر فترة الأعياد اليهودية، كان هناك نحو ١٣,٠٠٠ فلسطيني من غزة في إسرائيل وقت الهجوم المدمر الذي شنته حماس واندلاع الحرب في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٢٣. وكان هؤلاء العمال قد دخلوا بشكل قانوني في الأيام أو الأسابيع السابقة بموجب تصاريح عمل أو تصاريح احتياجات اقتصادية أو غيرها من تصاريح الدخول، وكانوا متحضرين لبدء أسبوع العمل في اليوم التالي. وفي ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، ألغت السلطات الإسرائيلية

[١٥٢] انظر:
Haaretz/Associated Press, "As Israeli Settlements Thrive, Palestinian Taps Run Dry. The Water Crisis Reflects a Broader Battle", 19 August 2023.

[١٥٣] انظر:
Haaretz/Associated Press, "As Israeli Settlements Thrive, Palestinian Taps Run Dry"; Applied Research Institute Jerusalem, "Position Paper: The Consequences Arising from the Reduction in the Daily Water Supply to Bethlehem and Hebron Governorates by the Israeli National Water Company, 'Mekorot'", 18 July 2023.

[١٥٤] انظر: OCHA, "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank"

[١٥٥] انظر: Levy and Levac, "While War Rages in Gaza, the West Bank Has Undergone a Metamorphosis"

[١٥٦] انظر: Peace Now, "The Supreme Court Ordered the Eviction of a Palestinian Family from Batan Al-Hawa", 16 April 2024

جميع التصاريح التي تخول الفلسطينيين من غزة العمل بصورة قانونية في إسرائيل. ونتيجة لذلك، بات ١٣,٠٠٠ عامل فلسطيني من غزة دخيلاً غير قانوني في إسرائيل في ذاك الوقت.

١١٥. وفي الأيام اللاحقة، قامت قوات الأمن الإسرائيلية باحتجاز عدد غير محدد من هؤلاء العمال يقدّر بحوالي ٤,٠٠٠ عامل، بصورة تعسفية في مرافق عسكرية إسرائيلية.[١٥٧] وتحدثت البعثة مع بعض هؤلاء العمال وتوافقت إفاداتهم مع التقارير التي وردت من عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والفلسطينية والإسرائيلية.[١٥٨] وأبلغ العمال عن تعرضهم لسوء معاملة مرهقة من الناحية الجسدية والنفسية وتكديسهم في أماكن الاحتجاز. وجرى تفتيشهم مع تجريدهم من ملابسهم وعصب أعينهم وتكبيل أيديهم ولم يتلقوا سوى قدر قليل من الطعام وكانت إمكانية استخدام دورات المياه محدودة.[١٥٩] وخضعوا لجلسات استجواب مطولة وحرموا من الاستشارة القانونية؛[١٦٠] وبعد حوالي ٢٠ يوماً جرى إيصالهم إلى جنوب غزة دون بطاقاتهم الشخصية أو أموالهم أو هواتفهم المحمولة.[١٦١] وبعد أن حرموا من أجورهم نقداً غالباً عن عدة أسابيع، باتوا الآن يعيشون في ظروف بائسة تحت الخيام في رفح. ولا تزال المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، بما فيها منظمة "ماتشسوم واتش" و"چيشاه"، تعمل ساعية إلى استعادة ممتلكات العديد من المعتقلين. وقد تلقت البعثة معلومات تفيد بوفاة عاملين اثنين من غزة أثناء الاحتجاز الإسرائيلي، بسبب حرمانهما على يبدو من الرعاية الطبية اللازمة نتيجة معاناتهم من ظروف صحية سابقة، ولا يزال هناك عمال آخرون في عداد المفقودين.[١٦٢]

١١٦. وتوجه ما يقرب من ٨,٠٠٠ إلى ٩,٠٠٠ عامل فلسطيني آخر من غزة كانوا يعملون في إسرائيل وقت وقوع هجمات ٧ تشرين الأول/ أكتوبر إلى الضفة الغربية وعاد منهم من هناك حوالي ٤,٠٠٠ عامل فلسطيني إلى غزة في وقت لاحق. وفي وقت وجود بعثة المدير العام، كان لا يزال في الضفة الغربية نحو ٥,٠٠٠ عامل من غزة. والتقت البعثة مع عامل بناء من غزة يبلغ من العمر ٢٨ عاماً وكان يعمل مع والده في تل أبيب حين هاجمت حماس إسرائيل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وحين لم يتمكن من العودة إلى منزله، بقي في إسرائيل لبعض الأسابيع بدعم من صاحب عمله. وبينما كان يتحدث مع زوجته بالهاتف، سمع صوت القذيفة التي سقطت وأزهقت روحها وأرواح أطفالهم الثلاثة ووالدته وإخوته وأخواته وبنات وأبناء إخوته وأصهار الأسرة. وكان العامل الذي يحتضن حزنه العميق بإباء، يحتمي حالياً مع والده في الضفة الغربية منتظراً العودة إلى غزة كي يواري أفراد أسرته التراب، ولا يزال بعضهم تحت الأنقاض حتى الآن.

١١٧. وأشار المحاورون إلى المداهمات المستمرة التي تشنها قوات الأمن الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية وإسرائيل، حيث اعتقلت عملاً سابقين من غزة واحتجزتهم من ثم. وتلقت البعثة معلومات تفيد بأنه قد يكون المئات من العمال الفلسطينيين من غزة لا يزالون يعملون في إسرائيل.

---

[١٥٧] انظر:

Yonah Jeremy Bob, "Israel Holding Some 6,000 Palestinian Prisoners, 'Unlawful Combatants'", *Jerusalem Post*, 2 November 2023.

[١٥٨] اطّلعت البعثة على شهادات المحتجزين، التي تلقتها من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية فلسطينية وإسرائيلية أخرى، بما في ذلك الشهادات التي جمعتها مؤسسة الحق ومنظمة چيشاه، على سبيل المثال:

"Testimonies by Two Brothers, Workers from Gaza, about Their Unlawful Detention by Israel", 14 December 2023; Al Haq, "After Receiving Harrowing Testimonies from Released Palestinian Detainees: Our Organisations Condemn Israel's Acts of Torture and Abuse against Hundreds of Arbitrarily Detained Palestinians from Gaza", 12 December 2023; HaMoked, "Six Human Rights Organizations in High Court Petition against Secret and Illegal Detention of Thousands of Palestinian Permit-Holders from Gaza", 23 October 2023.

هيومن رايتس ووتش، "إسرائيل: عمال من غزة احتُجزوا بشكل سري لأسابيع"، ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، *حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*، الوثيقة A/HRC/55/28، ٤ آذار/ مارس ٢٠٢٤، الفقرة ٧٧.

[١٥٩] انظر أيضاً:

Hagar Shezaf and Chen Maanit, "Gazan Workers Describe Inhuman Treatment at Israeli Detention Centers Since Outbreak of War", *Haaretz*, 26 October 2023; Gisha, "Thousands of Palestinian Permit-Holders from Gaza are Being Held in Israel Secretly and Illegally", 26 October 2023; Wendell Steavenson, "Thousands of Gazans Are Stranded in Israel and the West Bank", *Economist*, 9 November 2023.

[١٦٠] انظر أيضاً:

Gisha, "Thousands of Palestinian Permit-Holders from Gaza Are Being Held in Israel Secretly and Illegally", 24 October 2023.

[١٦١] انظر أيضاً:

Bethan McKernan and Rory Carroll, "Israel Deports Thousands of Stranded Palestinian Workers Back to Gaza", *Guardian*, 3 November 2023.

[١٦٢] انظر:

Hagar Shezaf, "Six Palestinians Have Died in Israeli Prisons During the War, Two Found Bruised", *Haaretz*, 9 December 2023.

١١٨. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٤، وردت تقارير بأنّ جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي لم يعثر على أي دليل يثبت تورط العمال المقيمين في غزة والذين كانوا يعملون في إسرائيل قبل الهجوم بتقديم معلومات لحماس عن المجتمعات الإسرائيلية التي استهدفت لاحقاً.[١٦٣] واستنتج أنّ العمال الذين خضعوا للاستجواب لم ينقلوا معلومات إلى حماس مستغلين عملهم في إسرائيل.

بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣: العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية

١١٩. في خضم التوتر المتزايد، تمكّن العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية الذين كانوا يعملون في إسرائيل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ من العودة إلى ديارهم في الضفة الغربية. وبصورة عامة، لم يُسمح لهم دخول إسرائيل مرة أخرى مذذاك. وبالرغم من أنّ معظم الحالات تشير إلى استمرار علاقة استخدامهم - واستمرار صلاحية تصاريحهم وبقائهم ضمن قائمة الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول - إلّا أنهم لم يعودوا قادرين على العودة إلى أماكن عملهم بسبب مخاوف إسرائيل الأمنية.

١٢٠. بيد أنّ هناك استثناءات على القاعدة العامة التي تفيد بأنّ الفلسطينيين ممنوعون من دخول إسرائيل منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. فقد صدر تعميم حكومي في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ يؤكد على أنه لا يزال بإمكان الفلسطينيين العمل في مجال الصحة والرعاية المنزلية وفي منطقة عطاروت الصناعية والصناعات والخدمات الأساسية والفنادق التي تأوي الإسرائيليين النازحين داخلياً. وتشير التقديرات إلى أنّ هذه الفئة قد تشمل نحو ١٠,٠٠٠ فلسطيني. واستثنى التعميم صراحة قطاعي البناء والزراعة، اللذين كان يعمل فيهما أغلب العمال الفلسطينيين في السابق.

١٢١. ومن المقدّر أنّ بين ١٠,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ فلسطيني ما زالوا يعملون في المستوطنات في الضفة الغربية. وهناك عدد غير معروف من الفلسطينيين، يضاف إلى الفئات السابق ذكرها أو يندرج ضمنها، يعمل لصالح قوات الأمن الإسرائيلية في مجال الخدمات الأساسية، بما في ذلك إصلاح السياج الأمني المحيط بغزة،[١٦٤] وبموجب تصاريح أخرى تسمح بالوصول دون قيود إلى إسرائيل. وأخيراً، يعتقد العديد من المحاورين أنّ أكثر من ٢٠,٠٠٠ عامل - بل لعلّ الرقم يبلغ ٤٠,٠٠٠ عامل - دون مستندات ما زالوا يعملون في إسرائيل ويعبرون من خلال الفجوات الموجودة في الجدار الفاصل؛[١٦٥] وتفيد التقارير بأنّ منهم من أصيب أو اعتقل أثناء محاولة عبور الجدار في الأشهر الماضية.[١٦٦]

١٢٢. وبقيت الصعوبات الماثلة منذ وقت طويل أمام الفلسطينيين العاملين في إسرائيل تحول دون حصولهم على حقوقهم في الضمان الاجتماعي. ولم يحق للفلسطينيين يوماً الحصول على إعانات البطالة الإسرائيلية. وحين يعملون في إطار علاقة عمل مستمرة، لا يحق لهم الحصول على تعويضات نهاية الخدمة أو على ما يبدو سحب مبلغ مقطوع من صندوق معاشاتهم التقاعدية. وقد رفضت شركة أميتيم، وهي الشركة الإسرائيلية شبه العامة المسؤولة عن إعانات التقاعد الفلسطينية منذ أوائل عام ٢٠٢٣، طلبات جماعات حقوق العمال الإسرائيلية بتسديد دفعة واحدة فقط للعمال الفلسطينيين.[١٦٧] وجرى إطلاع البعثة على بيانات تشير إلى أنّ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل الذين اختاروا سحب اشتراكاتهم التقاعدية عوضاً عن الانتظار إلى أن تُدفع لهم إعانات التقاعد في الوقت المناسب، كان يقارب إلى حد ما أعداد الفلسطينيين الذين سحبوا أموالهم من الصندوق في عام ٢٠٢٢.[١٦٨]

١٢٣. وتحدثت البعثة مع عدد من العمال من الضفة الغربية، الذين كانوا يعملون بصورة قانونية في قطاع البناء الإسرائيلي لمدة تراوحت بين ٨ و٣٠ عاماً. وكانوا حريصين على الاحتفاظ بتصاريحهم وعلاقات عملهم في حال سُمح لهم مرة أخرى بدخول إسرائيل ويبحثون بيأس عن طرق لإعالة أسرهم بعد ستة أشهر انقطعت فيها أجورهم وسبلهم للحصول على إعانات البطالة. وأشار العديد من العمال إلى أنهم لم يتلقوا بالإضافة إلى ذلك أجورهم عن الأسابيع الأخيرة التي عملوا فيها في إسرائيل قبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وبالنسبة إلى بعض العمال، شملت تلك المدة شهر أيلول/ سبتمبر بأكمله، إذ كانت هذه الأجور ستدفع في ٩ أو ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، إلى جانب أجور الأسبوع الأول من شهر تشرين

---

[١٦٣] انظر: *Times of Israel*, "Report: Shin Bet Debunks Idea that Gazan Workers Spied En Masse for Hamas Pre-Oct. 7", 4 March 2024

[١٦٤] انظر: Jonathan Shamir, "Between Exclusion and Exploitation", *Jewish Currents*, 20 March 2024

[١٦٥] انظر: OCHA, West Bank Access Restrictions – May 2023, 26 May 2023. في أيار/ مايو ٢٠٢٣، لم يكن قد بني من الجدار الفاصل سوى نسبة ٦٤ في المائة فقط، وكان معظم الجزء المبني عبارة عن سياج عوضاً عن جدار اسمنتي.

[١٦٦] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، "تقرير حول جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٤"؛ انظر:
Villages Group, "March 25 '24: Mid-Ramadan, Mid-Spring, Resilience and Sumoud in the Midst of Despair", 25 March 2024.

[١٦٧] نقابة معاً العمالية، "عنوان للعامل ونقابة معاً يطالبان السلطات المختصة السماح للعمال الفلسطينيين الذين انقطع مصدر رزقهم منذ ٤ أشهر بسحب التوفيرات دون إلغاء التصاريح"، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٤.

[١٦٨] بلاغ خاص تلقاه المدير العام لمنظمة العمل الدولية من البعثة الإسرائيلية الدائمة لدى الأمم المتحدة (١١ آذار/ مارس ٢٠٢٤): تلقت شركة أميتيم ٤٢,٤٧٦ طلب سحب بين حزيران/ يونيه وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، مقارنة بعدد ٨٢,٠٠٠ فلسطيني سحبوا أموالهم من الصندوق في عام ٢٠٢٢.

الأول/ أكتوبر. ولا توجد آليات تظلم يمكنهم من خلالها المطالبة بجدوى بأجورهم في الوقت الراهن: إذ إنّ لجنة التظلم التي أنشئت بموجب الاتفاق الجماعي في قطاع البناء، على سبيل المثال، تستوجب الحضور شخصياً أو اللجوء إلى محامٍ غالباً ما تكون خدماته عالية التكلفة. ولم تكن هناك أية خيارات متاحة أمام الفلسطينيين من غزة الذين لم يتلقوا أجورهم بالكامل، لأنه لم يكن ممكناً إجراء تحويلات مصرفية من إسرائيل إلى غزة.

١٢٤. وهناك غموض يكتنف ظروف العمل والحقوق المنطبقة على العدد القليل نسبياً من الفلسطينيين الذين ما زالوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات. فالتصاريح التي يجري بموجبها استخدام العمال لا تشمل جميعها المجموعة الكاملة من حقوق العمال. بالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة حديثة أنّ النساء الفلسطينيات العاملات في المستوطنات واللاتي يفوق عددهن الحقيقي بما يشبه التأكيد العدد الذي تظهره السجلات، عادةً ما يجري توظيفهن عن طريق سماسرة. ولم يكن لدى هذه العاملات عقود عمل خطية تحدد الأجور أو ساعات العمل أو غيرها من شروط العمل، ولم يتمتعن بحقوق الضمان الاجتماعي على الإطلاق.[١٦٩] ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، يقوم مستوطنون مسلحون بالتجول في دوريات في أماكن العمل الزراعية، مما يزيد الشعور بالتوتر والتهديد لدى النساء.[١٧٠]

١٢٥. وبالرغم من توقف العمل في معظم القطاعات بسبب الحرب، إلا أنّ منظمة كاف لاوفيد غير الحكومية الإسرائيلية أفادت بارتفاع عدد الوفيات في حوادث العمل في قطاع البناء الإسرائيلي بنسبة ٣٣ في المائة، إذ توفي ٤٨ عامل بناء بسبب حوادث العمل في عام ٢٠٢٣، في حين انخفض عدد أوامر السلامة الصادرة عن مفتشي العمل. وقدم المركز الوطني الفلسطيني للسلامة والصحة المهنية وحماية البيئة في جامعة بوليتكنك فلسطين الواقعة في الخليل معلومات للبعثة تشير إلى وفاة ١٧ فلسطينياً في سوق العمل الإسرائيلية في عام ٢٠٢٣.

١٢٦. وقبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، كان العديد من العمال ما زالوا يعيشون ظروف العمل السيئة التي يعاني منها العمال الفلسطينيون في إسرائيل منذ فترة طويلة، بما في ذلك الإبلاغ المنقوص عن الأجور في كشوف الرواتب بغية تجنب الالتزامات القانونية وساعات العمل المفرطة والاتجار بتصاريح العمل والتعرض للإهانة عند المعابر ونقاط التفتيش. ونظراً إلى أنّ العمالة في إسرائيل قد توقفت، انخرط العديد من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون سابقاً في إسرائيل في العمل غير المنظم، بحيث كانوا يبيعون سلعاً صغيرة في الأسواق في محاولة لكسب بعض الدخل. وبطبيعة الحال، يؤدي اليأس وهشاشة الظروف إلى زيادة التعرض لأوجه العجز في العمل اللائق وانتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

١٢٧. وزودت وزارة العدل الإسرائيلية البعثة بمعلومات تتعلق بالإجراءات المتخذة في عام ٢٠٢٣ لمكافحة الاتجار بتصاريح العمل. وعلى سبيل المثال، أصبح أصحاب العمل يتلقون اعتباراً من أيار/ مايو ٢٠٢٣ كشوف رواتب عمالهم الشهرية تلقائياً عن طريق البريد الإلكتروني، وهم ملزمون بتسليمها للعمال الفلسطينيين. وشملت الخطوات الأخرى المتخذة بموجب خطة التنفيذ الخمسية الإسرائيلية لمكافحة الاتجار، مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين عقدها فريق منع استغلال العمال الفلسطينيين في حزيران/ يونيه ٢٠٢٣. وبعد نشوب الحرب في غزة، تأجّلت المراحل الأخيرة من عمل الفريق. وفي الختام، أفضت التحقيقات المطولة إلى اعتقال ١٤ شخصاً في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ بسبب الاشتباه في تورطهم في بيع تصاريح دخول إلى إسرائيل وابتزاز العمال وتهديدهم. وفي هذا الصدد، أشارت وزارة العمل الفلسطينية إلى أنها نفذت في عام ٢٠٢٣ إجراءات تشغيل موحدة تهدف إلى ملاحقة سماسرة التصاريح بموجب قرار مجلس الوزراء الذي يجرّم هذه الممارسات، وقد جرى تسليم قائمة تضم ٦٤ سمساراً إلى السلطات الفلسطينية. وتلقت البعثة معلومات متباينة تتعلق بالحالة الراهنة لنظام سمسرة التصاريح. فقد أشار بعض المحاورين إلى أنّ نظام السمسرة توقف بالكامل، في حين أبلغ آخرون أنّ السماسرة باتوا الآن يطلبون أسعاراً مبالغاً فيها، إذ أصبح الطلب أعلى بكثير من العرض ومن المقدّر أنّ تكلفة التصريح زادت بمبلغ ١,٠٠٠ شيكل عما كانت عليه سابقاً.

١٢٨. وتستمر نقابات العمال الإسرائيلية بالدعوة إلى حماية حقوق العمال الفلسطينيين. وبالرغم من أنّ الهستدروت ونقابة معاً العمالية يقرّان بصعوبة الظروف، لكنهما يريان أنه ينبغي السماح للعمال الفلسطينيين بالعودة من أجل العمل في إسرائيل. وشدد الهستدروت على المخاوف الأمنية الإسرائيلية. وأشار إلى أنّ أنشطة مناصرته وتدريبه الفلسطينيين العاملين في إسرائيل قد توقفت إلى حد كبير، باستثناء برنامج تدريب الكهربائيين الموجه للفلسطينيين من القدس الشرقية والذي تمكّن من الاستمرار بعد أن توقف في بادئ الأمر. ووجّهت نقابة معاً العمالية معظم عملها للدعوة إلى عودة العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية، وهي تعمل في الوقت الراهن على تقديم الدعم المالي لهم أثناء فترة توقفهم عن العمل، كما أنها مستمرة في تمثيل أعضائها الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الصناعية.

---

[١٦٩] انظر: Mothers School Society, *Report on the Reality and Needs of Palestinian Women Working in Settlements*, 2023. عانت النساء العاملات في المستوطنات من الوصمة الاجتماعية، ولكنهنّ لم يجدن خيارات بديلة لأنّ الوظائف المحلية، إن وجدت، لا تعادل أجورها سوى نسبة ٣٠ في المائة من أجور العمل في المستوطنات.

[١٧٠] انظر: Mothers School Society, 15

١٢٩. وأحاطت البعثة علماً بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية من أجل توظيف عمال أجانب من بلدان في أوروبا وآسيا وأفريقيا كي يحلوا محل العمال الفلسطينيين، لا سيما في قطاعات البناء والخدمات والزراعة. وفي حين أنّ منظمات أصحاب العمل الإسرائيلية وممثلي الحكومة لم يلتقوا بالبعثة مع الأسف، إلّا أنّ البعثة كانت على دراية بأنّ بعض أصحاب العمل الإسرائيليين يؤيدون عودة العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية وأنّ موظفي الخدمة المدنية أبدوا رأيهم في هذا الشأن وأنّ مكتب رئيس الوزراء أشار إلى أنّ مجلس الوزراء سيناقش مشروعاً تجريبياً محدوداً للسماح بعودة الفلسطينيين.[١٧١]

[١٧١] انظر:
Reuters and *Times of Israel*, "Shortage of Palestinian Workers at Israeli Building Sites Leaves Hole on Both Sides", 4 April 2024.

الفصل ٤ - الإدارة السديدة للعمل في زمن الحرب

١٣٠. خلّفت الحرب في غزة عواقب وخيمة على الإدارة السديدة وبناء المؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك الإدارة السديدة لسوق العمل. وفي ظل ظروف الكارثة الإنسانية والاحتلال المتجذر والأزمة المالية المتفاقمة، أصبحت قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان الإدارة السديدة الفعالة، بما في ذلك حماية حقوق العمل، مقيدة أكثر من أي وقت مضى. وتعطلت الإصلاحات السياسية والقانونية، إذ باتت الأولوية موجهة إلى جهود الإغاثة الإنسانية.

١٣١. وفي خضم الضغوط الدولية وتزايد انعدام الثقة العامة بمؤسسات السلطة الفلسطينية وقيادتها،[١٧٢] قام الرئيس عباس بتعيين حكومة جديدة في أواخر آذار/ مارس ٢٠٢٤. وكلّف رئيس الوزراء الجديد بالتركيز على جهود الإغاثة في غزة وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية - الأولى منذ ١٩ عاماً - لكنه لم يحدد جدولاً زمنياً لهذه الانتخابات.

١٣٢. وجرى إبلاغ البعثة بأنّ من الإجراءات الأولى التي اتخذها رئيس الوزراء الجديد كان الدعوة إلى اجتماع مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، انعقد في سياق استمرار تقلص الحيز المدني [١٧٣] في أعقاب التدابير التي اتخذت في السنوات الأخيرة وأثرت على استقلالية منظمات المجتمع المدني[١٧٤] وعلى الحق في الاحتجاج السلمي وحرية التعبير.[١٧٥]

الإدارة السديدة واللوائح المتعلقة بالعمل لم تعد من الأولويات

١٣٣. منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، بات وضع الخطط المتعلقة بتقديم المساعدات والإغاثة الطارئة للمتضررين من الحرب له الأسبقية على جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى تعزيز الإدارة السديدة للعمل. ومع ذلك، لوحظ في وقت سابق من عام ٢٠٢٣ إحراز بعض التقدم في هذا المجال تمشياً مع وثائق التخطيط الأساسية التي تحدد الرؤية الشاملة لإدارة سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ وبرنامج العمل اللائق الثالث للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥. وقد علّق العمل على تحديث العديد من استراتيجيات التنمية، مثل برنامج التنمية الوطنية للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٩، ريثما تنتهي الحرب في غزة.

١٣٤. وبعد أن اندلعت الحرب في غزة، وضعت وزارة العمل بعد مشاورات ثلاثية، خطة استجابة للطوارئ مدتها سنة واحدة (كانون الثاني/ يناير - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤) اقترحت إجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل بهدف إنقاذ الوظائف وتنشيط علاقات العمل.[١٧٦] وركزت معظم التدخلات قصيرة الأجل (من ثلاثة إلى ستة أشهر) في الخطة على توفير الإغاثة الإنسانية للعمال من غزة الذين تقطعت بهم السُبل في الضفة الغربية وللتعاونيات التي تقع مقراتها في غزة، إلى جانب استخدام اللجان الثلاثية في محافظات الضفة الغربية من أجل منع تسريح العمال أو خفض أجورهم بسبب الأزمة.

---

[١٧٢] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، "بيان صحفي عن نتائج استطلاع الرأي العام رقم (٩١)"، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٤.

[١٧٣] انظر:

OCHA, *Occupied Palestinian Territory: West Bank – Protection Analysis Update*, Brief, March 2024; OCHA, *Humanitarian Needs Overview 2023: Occupied Palestinian Territory*, January 2023, 19.

[١٧٤] على سبيل المثال، دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٣ الدولة الطرف إلى مراجعة المرسوم بقانون رقم ٧ لعام ٢٠٢١ الذي يعدّل قانون الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني (القانون رقم ١ لعام ٢٠٠٠) على أساس أنه "قد يقيد الحق في الحرية النقابية دون مبرر" وسعياً نحو إزالة "المتطلبات التقييدية غير المبررة" فيما يتعلق بتمويلها وعملها؛ انظر:

UN Human Rights Committee, International Covenant on Civil and Political Rights, Concluding Observations on the Initial Report of the State of Palestine, 24 August 2023, paras 43–44.

وعلى نحو مماثل، أعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها الشديد بشأن القانون المحلي المتعلق بالشركات غير الربحية (رقم ٢٠ لعام ٢٠٢٢)، لأسباب مشابهة؛ شبكة المنظمات الفلسطينية غير الربحية، "ائتلافات المنظمات الأهلية تجدد رفضها تطبيق نظام عمل الشركات غير الربحية وتطالب بالالتزام بالقانون الأساسي"، ٢١ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣؛ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، *التقرير الموازي المقدم من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن المراجعة الدورية الأولى لدولة فلسطين: الدورة ١٣٨ (٢٧ حزيران/ يونيه - ٢٨ تموز/ يوليه ٢٠٢٣)*، ٢٠٢٣، الصفحة ١٦.

[١٧٥] انظر:

OHCHR, *The Human Rights Situation in the Occupied West Bank Including East Jerusalem: 7 October – 20 November 2023*, 27 December 2023, para. 53.

[١٧٦] وزارة العمل الفلسطينية، "خطة الاستجابة للطوارئ في ضوء الحرب على قطاع غزة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ (غير منشور).

١٣٥. وواصلت وزارة العمل الاستثمار في تعزيز نظام إدارة العمل، آخذة في الاعتبار كذلك السياق الجديد الناشئ بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، عن طريق ما يلي: تحسين رقمنة خدمات الوزارة (بما في ذلك إنشاء منصة عبر الإنترنت للعمال من غزة الذين تقطعت بهم السبل في الضفة الغربية كي يتسجلوا فيها من أجل تلقي المساعدات)؛ توفير التدريب لمفتشي العمل التابعين لها والذين يزيد عددهم على ١٠٠ مفتش عمل، لا سيما في مجال تعزيز السلامة والصحة المهنيتين ومنع عمل الأطفال؛ تكثيف حملات التفتيش بهدف مراقبة الامتثال لقانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لعام ٢٠٠٠. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٣، كانت إدارات مفتشية العمل قد فتشت أكثر من ١٠,٠٠٠ منشأة في جميع القطاعات. وأدت عمليات التفتيش إلى اتخاذ نحو ٤,٨٧٤ إجراءً ضد أماكن العمل غير الممتثلة، بما في ذلك ٦٧ إحالة إلى المحكمة وإغلاق ٩ منشآت، وكان السبب الرئيسي هو انتهاكات تتعلق بالصحة والسلامة. وسجلت وزارة العمل ١١ حالة وفاة مرتبطة بالعمل في الضفة الغربية.

١٣٦. واستمرت إصلاحات قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لعام ٢٠٠٠، التي كانت أولوية رئيسية بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية طوال سنوات. ومنذ منتصف عام ٢٠٢٣ وحتى أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، كان الحوار الاجتماعي الثلاثي قد أفضى إلى وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون العمل الجديد. وكان الشركاء الثلاثيون قد اتفقوا على العديد من التعديلات المقترحة على القانون. وفي ضوء التعديلات التي أُدخلت أيضاً على قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٦، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأحكام الحساسة، لا سيما تعويضات نهاية الخدمة (مدفوعات انتهاء الاستخدام) وحماية الأمومة والتأمين ضد إصابات العمل. إلّا أنّ الحرب أوقفت إجراء المزيد من التعديلات وعطّلت المصادقة الرسمية على القانون المعدل، التي كانت مقررة رسمياً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وأُحيطت البعثة علماً بأنه من المتوقع استئناف عملية الإصلاح بعد الحرب.

١٣٧. وعلى نحو ما ذكر في تقارير المدير العام المتعاقبة، فإنّ الأرض الفلسطينية المحتلة بحاجة ماسة إلى محاكم متخصصة في مجال العمل من أجل الحد من التراكم المتزايد والمستمر في النزاعات المتعلقة بالعمل التي ظلت راكدة لسنوات في المحاكم المدنية المحلية [١٧٧] - بلغ عددها أكثر من ٢٠,٠٠٠ قضية وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩. وجرى إبلاغ البعثة بأنّ المشاورات بين وزارة العمل ومجلس القضاء الأعلى بشأن هذه المسألة كانت مستمرة حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وتنص النسخة المعدلة من قانون العمل على إنشاء محاكم عمل متخصصة وتتضمن أحكاماً خاصة من أجل الفصل في مثل هذه النزاعات بشكل عاجل وإعفاء العمال من الرسوم القانونية. وصادق الشركاء الاجتماعيون في حزيران/ يونيه ٢٠٢٣ على خطة من أجل إنشاء آليات بديلة لتسوية نزاعات العمل الفردية والجماعية، قُدمت لاحقاً إلى وزارة العمل من أجل إجراء استعراض نهائي لها.

١٣٨. وريثما يكتمل إنشاء محاكم العمل والآليات البديلة من أجل تسوية النزاعات، يتضاعف عدد النزاعات المتعلقة بالعمل والإحالات إلى المحاكم. وفي عام ٢٠٢٣، عالجت وزارة العمل ٧٥٠ شكوى، معظمها يتعلق بالأجور، وبقي ٢٣٤ شكوى منها دون حل في حين أحيلت ١٣٧ شكوى إلى المحاكم. بالإضافة إلى ذلك، سجلت "وحدات الشكاوى" التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين،[١٧٨] والبالغ عددها ١٤ وحدة، أكثر من ١,٠٠٠ شكوى في الفترة من آذار/ مارس ٢٠٢٣ إلى شباط/ فبراير ٢٠٢٤، وقد ارتفع عدد الشكاوى في الضفة الغربية منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر.[١٧٩] وأفاد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بأنّ عدداً قليلاً من هذه الشكاوى قد سُوّي عن طريق الحوار الاجتماعي الثنائي، في حين أحيل الكثير منها إلى المحاكم.[١٨٠] كما أحيطت البعثة علماً بأنّ نقابة المحامين الفلسطينيين اتخذت قراراً علّق بموجبه المحامون عملهم في الضفة الغربية إلى حين تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل، وهو ما كان يؤثر على سير عمل المحاكم.

١٣٩. وبفضل عمل لجنة مواءمة التشريعات،[١٨١] جرى نشر صكين دوليين مهمين في الجريدة الرسمية في عام ٢٠٢٣ كانت فلسطين قد انضمت إليهما سابقاً، مما يجعلهما ملزمين قانوناً بموجب السوابق القضائية الفلسطينية، وهما: اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. غير أنّ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لم ينشرا بعد في الجريدة الرسمية.

---

[١٧٧] مكتب العمل الدولي، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، التقرير ILC.109/DG/APP/2021، الفقرة ١٠٥.

[١٧٨] مكتب العمل الدولي، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، التقرير ILC.111/DG/APP، ٢٠٢٣، الفقرة ١٤٥.

[١٧٩] تتعلق القضايا بالعنف والتحرش في مكان العمل والسلامة والصحة المهنيتين وظروف العمل والأجور غير المدفوعة أو المخفضة وخفض ساعات العمل والإجازات غير مدفوعة الأجر والفصل التعسفي.

[١٨٠] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، "شكاوى تم حلها"، مذكرة إلى بعثة منظمة العمل الدولية (بلاغ عبر البريد الإلكتروني)، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٤.

[١٨١] في أعقاب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧، جرى تكليف لجنة مواءمة التشريعات بالعمل على مواءمة التشريعات في فلسطين مواءمة فعلية مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها.

١٤٠. وفي غزة، شهدت الإدارة السديدة والنظام الاجتماعي والخدمات العامة انهياراً كبيراً. وكان هناك ٣٩,٠٠٠ موظف على الأقل من موظفي الخدمة المدنية [١٨٢] في غزة مدرجين في جدول رواتب السلطة الفلسطينية (معظمهم من المعلمين والعاملين في القطاع الصحي). وقد انقطع أغلبهم عن العمل. وقبل أن تدق نواقيس الحرب، كانت الأونروا ثاني أكبر صاحب عمل في غزة بحيث كان يعمل لديها حوالي ١٣,٠٠٠ موظف. وفي حين استمر جميع الموظفين في تقاضي رواتبهم على الرغم من أزمة التمويل البالغة التي تواجهها الأونروا،[١٨٣] إلا أنه مع بداية شهر نيسان/ أبريل ٢٠٢٤، كان عدد القادرين منهم على العمل يقل عن ٥,٠٠٠ موظف يعمل معظمهم في تقديم المساعدات. كما انقطعت المساعدات الاجتماعية التي تقدمها السلطة الفلسطينية على هيئة تحويلات نقدية، في حين توقفت معظم مشاريع النقد مقابل العمل، مثل تلك التي كان يمولها سابقاً الصندوق الفلسطيني للتشغيل. أما غالبية المنظمات غير الحكومية المسجلة في غزة والبالغ عددها نحو ٩٨٠ منظمة، فقد أوقفت عملياتها.[١٨٤]

الحوار الاجتماعي: التقدم المحرز والتحديات الماثلة

١٤١. كانت الضفة الغربية قد شهدت إحراز بعض التقدم في الحوار الاجتماعي الثنائي والثلاثي قبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر. وبالإضافة إلى الحوار الاجتماعي الثلاثي بشأن تعديل قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، أفضى الحوار الاجتماعي ضمن اللجنة الوطنية المعنية بالأجور إلى وضع مذكرة بشأن رفع الحد الأدنى للأجور تمشياً مع ارتفاع تكاليف المعيشة، قُدّمت إلى مجلس الوزراء كي يوافق عليها. وواصلت اللجان الثلاثية التي أنشئت على مستوى المحافظات في عام ٢٠٢٢، استخدام الحوار الاجتماعي من أجل تحسين ظروف العمل واستكشاف تدابير تعزز تطبيق الحد الأدنى الوطني الجديد للأجور بصورة فعالة، لا سيما في القطاعات والمهن التي يكون فيها مستوى الامتثال منخفضاً. وعلى المستوى القطاعي، قامت لجنة ثلاثية معنية بالمدارس الخاصة ورياض الأطفال بتحديد العناصر الرئيسية لمشروع عقد موحد يتماشى مع قانون العمل، أدرجت فيه شرطاً بشأن الامتثال للحد الأدنى الوطني للأجور. كما أفضى الحوار الاجتماعي الثلاثي إلى مصادقة الأطراف المعنية على دراسة تشخيصية أجرتها منظمة العمل الدولية على الاقتصاد غير المنظم في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى وضع خطة عمل من أجل معالجة السمة غير المنظمة في قطاعات الملابس والنسيج والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

١٤٢. لكنّ التحديات ما زالت ماثلة. فعلى الرغم من صياغة قانون التنظيم النقابي في عام ٢٠١٩، بعد عدة جولات من المشاورات الثنائية والثلاثية، إلا أنه لم يجر اتخاذ أي إجراء من أجل وضع اللمسات الأخيرة عليه واعتماده. كما أنّ الحوار الاجتماعي نادراً ما يتجاوز النطاق الوطني ليتناول نطاق القطاعات أو أماكن العمل.[١٨٥] ولا يزال هناك نقص في استخدام المفاوضة الجماعية من أجل تلبية الاحتياجات المحددة لدى القطاعات والمنشآت. وعلى نحو ما ذكرت تقارير المدير العام المتعاقبة، لا تزال وزارة العمل والشركاء الاجتماعيون ينظرون إلى المفاوضة الجماعية على أنها أداة لإدارة النزاعات الجماعية في المقام الأول، وخاصة النزاعات المتعلقة بالأجور. وفي عام ٢٠٢٣، عالجت الوزارة ١١ طلباً قدمتها نقابات عمال من أجل إجراء مفاوضة جماعية، أفضت ٥ طلبات منها (مقابل ١٤ طلباً في عام ٢٠٢٢) إلى توقيع اتفاق جماعي بعد وساطة الوزارة.

١٤٣. وعقب اندلاع الحرب بفترة وجيزة، نفذ اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مبادرات بدعم من منظمة العمل الدولية من أجل المساعدة في تنفيذ العمل الإنساني. وقام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بتسهيل توزيع مواد الإغاثة في حالات الطوارئ على نحو ١٠,٠٠٠ عامل من غزة في الضفة الغربية في الفترة بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣. وفي الفترة نفسها، عمل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية على معالجة التخليص الجمركي لقرابة ١٣٠ حاوية عالقة في المرافئ الإسرائيلية كانت تحمل سلعاً

---

[١٨٢] وفقاً للمعلومات الواردة من المحاورين والبنك الدولي، انظر:
Wage Bill and Employment Diagnostic: Key Drivers and Policy Recommendations, 15 December 2022, 15–16.

[١٨٣] بحلول ٢٢ نيسان/أبريل، كانت تسع جهات مانحة قد علقت جميع الأموال التي تقدمها للأونروا، فبلغ الأثر الجماعي لذاك التعليق ٢٦٧ مليون دولار أمريكي - أي نسبة ٣١,٤ في المائة من الإيرادات المتوقعة في عام ٢٠٢٤. ويمثل تعليق التمويل الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للأونروا حتى شهر آذار/ مارس ٢٠٢٥ نسبة تبلغ ٨٧ في المائة من إجمالي التمويل المعلق. وتسعى الأونروا إلى الحصول على ١,٢١ مليار دولار أمريكي من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً لدى ١,٧ مليون شخص من اللاجئين وغير اللاجئين الأشد استضعافاً في غزة، وأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. المصادر: رسالة شخصية من إدارة الأونروا و
"UNRWA Updated OPT Flash Appeal April – December 2024", 24 April 2024.

[١٨٤] الأونروا، "تقرير الأونروا رقم ٩٩ حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية"، ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤.

[١٨٥] انظر: ILO, "Assessment and Prospects of Tripartite Cooperation and Social Dialogue in the OPT", January 2022 (unpublished)

أساسية وأغذية ومواد أولية طلبتها مشاريع أعمال مقراتها في غزة، وقام بتخزينها على أرض مستأجرة ومن ثم باع محتوياتها من أجل توليد دخل لصالح أصحاب العمل في غزة.[١٨٦]

١٤٤. وفي ظل تقلّص الحيز المدني والتراجع الاقتصادي، انخفضت الكثافة النقابية [١٨٧] في الأرض الفلسطينية المحتلة من نسبة ١٩,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ١٦,٧ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣.[١٨٨] وبلغت نسبة الانتماء النقابي بين الرجال ١٥,٠ في المائة (مقارنة بنسبة ١٨,٠ في المائة في عام ٢٠٢٢) وبين النساء ٢٦,٤ في المائة (مقارنة بنسبة ٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢). وقبل نشوب الحرب بفترة قصيرة، كانت نسبة ٣٧,٢ في المائة من العمال في غزة من النقابيين. وكانت النسبة المقابلة في الضفة الغربية هي ٩,٩ في المائة، مما يشير إلى انخفاض يزيد على ٣ نقاط مئوية خلال عام واحد.

١٤٥. ومن جانب أصحاب العمل، كان أعضاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية يستخدمون ثلثي العاملين بأجر في فلسطين بحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.[١٨٩] وفي ظل الظروف الراهنة، أعرب المحاورون من اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية عن قلقهم الشديد إزاء تحصيل رسوم العضوية التي انخفضت بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٠ في المائة في الضفة الغربية مقارنة بعام ٢٠٢٢.[١٩٠]

الحماية الاجتماعية: جمود الآمال بإحراز التقدم

١٤٦. لا تزال تغطية الضمان الاجتماعي محدودة في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ لا يستفيد من الاشتراكات الإلزامية في هيئة المعاشات الفلسطينية سوى موظفي القطاع العام - الذين يشملون موظفي الخدمة المدنية وأفراد قوات الأمن.[١٩١] وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، كان هؤلاء العمال يمثلون نسبة ٢٠,٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية المستخدمة. وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنّ نسبة ٦٣,٥ في المائة من العمال لم يكونوا مسجلين في خطط الضمان الاجتماعي العامة أو الخاصة في تلك الفترة. أمّا في القطاع الخاص، فكانت نسبة ٧٧,٧ في المائة من العمال يفتقرون إلى تغطية الضمان الاجتماعي.[١٩٢]

١٤٧. وكان قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٦ قد وضع الأساس لإنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية في عام ٢٠١٨. لكن في مطلع عام ٢٠١٩ وبعد احتجاجات واسعة النطاق ضده في الضفة الغربية، جرى تعليق القانون بموجب مرسوم رئاسي. وأفضى الحوار الاجتماعي الثلاثي المكثف الذي جرى بدعم قانوني وأكتواري تقني من منظمة العمل الدولية، إلى توافق مبدئي على نسخة منقحة من القانون في منتصف عام ٢٠٢٣. وفي الفترة نفسها، أجريت مشاورات في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة مع منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية والاتحادات المحلية واللجنة الوطنية لتشغيل النساء. بالإضافة إلى ذلك، جرى إطلاق حملة توعية عامة عبر وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية روجت للجوانب والفوائد الرئيسية المتعلقة بحزمة الإصلاحات. وتوقفت عملية إقرار الصيغة النهائية للقانون المعدل بسبب الحرب في غزة.

١٤٨. ونظام الحماية الاجتماعية الرئيسي غير الاكتتابي في الأرض الفلسطينية المحتلة هو برنامج التحويل النقدي الوطني الفلسطيني. وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، تمكّن هذا البرنامج الذي تديره وزارة التنمية الاجتماعية بتمويل من

---

[١٨٦] مكتب العمل الدولي، *تقرير عن أنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الوثيقة (GB.350/POL/4(Rev.1، ٢٠٢٤، الفقرات ١٣-١٨.

[١٨٧] معدل الكثافة النقابية هو نسبة الموظفين الأعضاء في النقابات، ويعبر عنها بنسبة مئوية. وتستثني عضوية نقابات العمال النقابيين الذين لا يعملون بأجر (العاملون لحسابهم الخاص والعاطلون عن العمل والمتقاعدون وما إلى ذلك)؛ انظر: ILO, "Statistics on Union Membership", ILOSTAT database

[١٨٨] تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

[١٨٩] وزارة العمل الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٤ (غير منشور)، الصفحة ٦.

[١٩٠] اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، "نقاط الحوار في الاجتماع السنوي (٢٠٢٤) مع بعثة تقصي الحقائق" (غير منشور)، الصفحة ٤.

[١٩١] وفقاً لبيانات البنك الدولي، تدهور الوضع المالي والاستدامة طويلة الأجل لتمويل المعاشات التقاعدية العامة عاماً بعد عام. وبحلول منتصف عام ٢٠٢٣، كان من المقدّر أنّ متأخرات صندوق المعاشات التقاعدية المتعلق بالخدمة المدنية بلغت حوالي ٣ مليار دولار أمريكي (بعد أن كانت ٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢)، باستثناء تلك المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية المتعلق بالخدمة الأمنية التي لا تتوفر بيانات عنها. انظر:
World Bank, *Racing Against Time: World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, September 2023, 7.

[١٩٢] تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٣ (الربع الثالث).

الاتحاد الأوروبي (بنسبة ٥٠ في المائة)[١٩٣] والسلطة الفلسطينية (بنسبة ٤٥ في المائة) والبنك الدولي (بنسبة ٥ في المائة)، من الوصول إلى نحو ١١٥,٠٠٠ أسرة معيشية يقيم نصفها تقريباً في غزة، عن طريق تسديد دفعات ربع سنوية بقيمة ٧٥٤ شيكلاً للمستفيدين المستهدفين.[١٩٤] لكن نظراً إلى الضغوط المالية والتأخير في تلقي مساهمات الجهات المانحة في السنوات الأخيرة، كانت الدفعات المسددة للمستفيدين جزئية وغير منتظمة،[١٩٥] مما أثار مخاوف كبيرة بشأن فعالية البرنامج في الوصول إلى الشرائح السكانية الأكثر فقراً.[١٩٦] ومنذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، جرى تعليق دفعات البرنامج للمستفيدين من غزة. وتتوقف احتمالات إعادة تفعيل المساعدة الاجتماعية في غزة على انتهاء الحرب والتطورات التي ستليها.

١٤٩. ويواصل العديد من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة تقديم المساعدة الاجتماعية بأشكال مختلفة، منها برامج شبكات الأمان الإنسانية. وبالرغم من أنّ العديد من هذه البرامج مصممة في الأصل من أجل حالات الطوارئ، إلا أنّ أكثرها أصبح هيكلياً مع مرور الوقت.[١٩٧] ويحدّ هذا التجزؤ في مشهد المساعدات الاجتماعية من تأثيرها بشكل كبير.[١٩٨] وبعد تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، أنشئ تحت رعاية وزارة العمل وبمساعدة منظمة العمل الدولية، منتدى من أجل التنسيق مع مختلف الوكالات الإنسانية الدولية [١٩٩] في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ للعمال الفلسطينيين من غزة الذين لجأوا إلى الضفة الغربية. وقد أجرى المنتدى الذي ضم أيضاً ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، تقييماً للاحتياجات ووضع خطة عمل مشتركة.[٢٠٠]

تعزيز العمالة والمهارات وروح تنظيم المشاريع: تقلص التمويل وتزايد الاحتياجات

١٥٠. تمثل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥) الاستراتيجية الأساسية من أجل تنسيق وتعزيز التدخلات في مجال العمالة وسوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأحيطت البعثة علماً بأنه من غير المرجح أن تحصل هذه الاستراتيجية على تمويل إضافي من الجهات المانحة لأنّ السلطة الفلسطينية ومجتمع المانحين الدوليين غيروا وجهة تركيزهم منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر إلى الإغاثة الإنسانية.

١٥١. وتماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، واصلت وزارة العمل دعم التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين والمشاريع المولّدة للوظائف والخدمات الاستشارية المقدمة للباحثين عن العمل، بغية تمكين الخريجين الشباب من الالتحاق بسوق العمل. وفي عام ٢٠٢٣، تخرّج أكثر من ١١,٠٠٠ طالب من الضفة الغربية وغزة من مراكز التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين التابعة للوزارة والبالغ عددها ١٤٠ مركزاً، مقارنة مع ٩,٠٠٠ طالب في عام ٢٠٢٢. كما دعمت وزارة العمل ٩٠ مشروعاً يتعلق بالعمل للحساب الخاص المدعوم واستحدثت فرص عمل مؤقتة لنحو ٢,٦٠٠ شخص عاطل عن العمل وقدمت المشورة لأكثر من ٧١,٠٠٠ باحث عن عمل، وجّهتهم إما إلى وظائف في القطاع الخاص أو إلى مراكز التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. وقبل فترة قصيرة من نشوب الحرب في غزة، وافق مجلس الوزراء في عام ٢٠٢٣ على الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، الذي أنشئ في عام ٢٠٢١ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤ من أجل

---

[١٩٣] الآلية الفلسطينية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية (PEGASE) هي آلية الاتحاد الأوروبي من أجل دعم وتمويل برامج الإصلاح التي تنفذها السلطة الفلسطينية. وتشمل تقديم الدعم المالي المباشر محدد الأهداف والمرصود بعناية للسكان الفلسطينيين عن طريق خزينة السلطة الفلسطينية. وهي آلية مفتوحة أمام جميع الجهات المانحة، بما في ذلك الجهات المانحة من خارج الاتحاد الأوروبي.

[١٩٤] وزارة التنمية الاجتماعية، مذكرة إلى بعثة منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤ (غير منشور).

[١٩٥] انظر: World Bank, *Racing Against Time*, 5

[١٩٦] تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنّ البرنامج يصل إلى نسبة ٤٤ في المائة فقط من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع وإلى نسبة تقل عن ذلك من الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر. انظر:
Tareq Abuelhaj, Luca Pellerano and James Canonge, *Targeting by Proxy: An Assessment of Targeting Efficiency of the Proxy Means Test in the Occupied Palestinian Territory*, ILO technical paper, June 2022.

[١٩٧] أكبر برامج المساعدات الاجتماعية هي التابعة للأونروا، إذ تقدم خدماتها بصورة منتظمة لنحو ١ مليون لاجئ فلسطيني، تليها برامج ينفذها برنامج الأغذية العالمي الذي أوصل في عام ٢٠٢٢ مساعدات نقدية و/أو عينية إلى نحو ٧٠,٠٠٠ أسرة معيشية. انظر:
ILO, *Synthesis of Recent Studies Related to the Social Protection-Cash Voucher Assistance (SPCVA) Nexus in the Occupied Palestinian Territory: Summary Report on Findings and Recommendations*, 2023, 1.

[١٩٨] انظر:
ILO, *On the Road to Universal Social Protection: A Social Protection Floor Assessment in the Occupied Palestinian Territory*, October 2021, 8.

[١٩٩] على وجه الخصوص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية.

[٢٠٠] مكتب العمل الدولي، *البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة*، الوثيقة (GB.349/POL/4(Rev.1، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

تنسيق إدارة التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين والسياسات واللوائح المتعلقة بهما. وكما سبق التأكيد عليه في التقرير الماضي للمدير العام، لا بد من إنشاء إطار وطني للمؤهلات وصندوق وطني للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين بغية جعل التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين أكثر جذباً لأعضاء هيئة التدريس والطلاب وقطاع الأعمال.[٢٠١]

١٥٢. وواصل الصندوق الفلسطيني للتشغيل في عام ٢٠٢٣ تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع والبرامج الرامية إلى دعم استحداث العمالة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدمت هذه المشاريع التي نمت في السنوات الأخيرة من حيث الحجم والنطاق بفضل الزيادة الكبيرة في الشراكات وتمويل الجهات المانحة، قروضاً لأصحاب المشاريع ووفرت فرص عمل مؤقتة مدفوعة الأجر بالإضافة إلى فرص تدريب للعاطلين عن العمل. وجرى توقيع عدة اتفاقات جديدة في اجتماع الشركاء في عمّان في شباط/ فبراير ٢٠٢٣، تهدف إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. وفي عام ٢٠٢٣، قام الصندوق بصرف ٦٢٢ قرضاً واستحدث أكثر من ٥,٠٠٠ فرصة عمل بشكل مباشر وقدّم أكثر من ٧٠٠ دورة تدريبية.[٢٠٢] وقبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، كان الصندوق هو الذراع المنفّذ الرئيسي لدى السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بمشاريع استحداث فرص العمل في غزة. ونتيجة للحرب، امّحى أثر جميع أنشطة الصندوق ومشاريعه في غزة. ومع ذلك استمر الصندوق في العمل في الضفة الغربية، حيث انكب على تنفيذ مشاريع طارئة إضافية، بما في ذلك دعم العمال من غزة الذين تقطعت بهم السبل في الضفة الغربية.

١٥٣. وتعمل سلطة النقد الفلسطينية على تعزيز استحداث الوظائف وتنظيم المشاريع عبر برنامجها التمويلي (استدامة) الذي أنشئ أثناء أزمة كوفيد-١٩. وبعد اندلاع الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، أطلقت السلطة صندوق "استدامة بلاس" (استدامة وأكثر). ويدعم الصندوق الجديد الذي تلقى تمويلاً بمبلغ ٥٠٠ مليون شيكل، المشاريع القائمة التي تأثرت بالأزمة الحالية عن طريق تقديم الدعم المالي الهادف إلى ضمان استمرارية الأعمال ومنع تسريح العمال وتحسين التدريب. وفي الوقت نفسه، يدعم الصندوق مشاريع جديدة، لا سيما في قطاع التجارة (بنسبة ٤٥ في المائة) وكذلك في قطاعات الخدمات والتصنيع والسياحة والصحة والزراعة والطاقة المتجددة.[٢٠٣]

١٥٤. وتؤدي التعاونيات دوراً مهماً في استحداث الوظائف تمشياً مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. وبحلول منتصف عام ٢٠٢٣، بلغ عدد التعاونيات العاملة في الضفة الغربية ٣,٣٣٦ تعاونية (تضم ٣٩,٩٧٩ عضواً) و٩٤ تعاونية في غزة (تضم ٨,٢٤٦ عضواً).[٢٠٤] ووفقاً لهيئة العمل التعاوني - وهي الهيئة الرسمية المكلفة برصد العمل التعاوني في فلسطين - فقد عانت تعاونيات الضفة الغربية من زيادة تعرض ممتلكاتها للهجمات والانتهاكات من قبل المستوطنين والجيش الإسرائيلي منذ بداية الحرب على غزة، في حين أنّ نسبة ٨٠ في المائة من التعاونيات في غزة تضررت بشدة أثناء الحرب.[٢٠٥] وقد عانت التعاونيات من أضرار جسيمة منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، لا سيما في قطاعي الإسكان وصيد الأسماك؛ وقدّم المحاورون الذين تواصلوا مع البعثة من رفح صورة قاتمة عن ظروفهم المعيشية. وفي هذا السياق، تتضمن خطة الاستجابة للطوارئ التي وضعتها وزارة العمل بنداً خاصاً يتعلق بتقديم الإغاثة الإنسانية لحوالي ١١,٠٠٠ من أعضاء التعاونيات في الضفة الغربية، وفي غزة أيضاً إذا سمحت الظروف، في شكل مساعدات غذائية وطبية ومالية.[٢٠٦]

١٥٥. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، جرى وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية التعاونيات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ بالاستناد إلى توصية منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)، عن طريق عملية تشاورية مع أصحاب المصلحة في الضفة الغربية وغزة، وقُدمت إلى مكتب رئيس الوزراء من أجل المصادقة عليها. أما التنقيحات المهمة على قانون التعاونيات رقم ٢٠ لعام ٢٠١٧ وكذلك وضع اللمسات الأخيرة على لوائح داخلية تقضي بإنشاء هيئتين ترويجيتين - هما صندوق التنمية التعاونية ومعهد التنمية التعاونية، فلا تزال معلّقة. وأحيطت البعثة علماً بأنّ الأعمال التحضيرية جارية من أجل إنشاء صندوق التنمية التعاوني ومعهد التنمية التعاونية، مسترشدة بتقييم الاحتياجات من حيث القدرات لعام ٢٠٢٣.[٢٠٧]

---

[٢٠١] مكتب العمل الدولي، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، التقرير ILC.111/DG/APP، ٢٠٢٣، الفقرة ١٣٧.

[٢٠٢] تقرير تلقته البعثة من الصندوق الفلسطيني للتشغيل (غير منشور).

[٢٠٣] سلطة النقد الفلسطينية، مذكرة إلى بعثة منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤ (غير منشورة).

[٢٠٤] انظر: ILO, "Palestinian Cooperatives: Factsheet on Cooperatives in the Occupied Palestinian Territory", June 2023

[٢٠٥] السلطة الوطنية الفلسطينية (وكالة العمل التعاوني)، "تقرير حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الجمعيات التعاونية"، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٢٤ (غير منشور).

[٢٠٦] وزارة العمل الفلسطينية، "خطة الاستجابة للطوارئ في ضوء الحرب على قطاع غزة"، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.

[٢٠٧] انظر:

Haliéus, "Cooperative Support Programme in the Occupied Palestinian territory: Technical Assistance for the Establishment of the Cooperative Development Institute (CDI) and the Cooperative Development Fund in the Occupied Palestinian Territories", 2023 (unpublished).

تمكين النساء في بيئة غير مؤاتية

١٥٦. يتسم وضع المرأة في سوق العمل الفلسطينية بهشاشة مزمنة. والتمييز بين الجنسين في مكان العمل أمر شائع، لا سيما بسبب القوالب النمطية الجنسانية والمعايير الثقافية وغياب التشريعات التي تراعي قضايا الجنسين. وتكسب المرأة العاملة في القطاع الخاص في المتوسط حوالي نصف ما يكسبه نظيرها الرجل. لكن في القطاع العام، تكسب المرأة الأجر نفسه الذي يكسبه الرجل. وارتفع متوسط أجر المرأة في القطاعين العام والخاص على السواء بنسبة ١,٣ في المائة، من ١٠٥,٦ شيكلاً في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٧,٠ شيكلاً في عام ٢٠٢٣؛ وعلى نقيض ذلك، ارتفع متوسط أجر الرجل في الفترة نفسها بنسبة ٥,٣ في المائة، من ١٤٨,٤ إلى ١٥٦,٢ شيكلاً.[٢٠٨] ومن المرجح أن تزداد أعمال العنف والتحرش ضد المرأة في ظروف الحرب والاحتلال المتجذر والصعوبات الاقتصادية.[٢٠٩]

١٥٧. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، أقرت اللجنة الوطنية الثلاثية المعنية بالإنصاف في الأجور (التي تعمل تحت رعاية وزارة شؤون المرأة ووزارة العمل) خطة عمل مدتها سنة واحدة من أجل تعزيز المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، مسترشدة باتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠). ومنذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، سعت مشاريع حكومية مختلفة إلى: تيسير حصول النساء في الضفة الغربية على قروض بدون فائدة ومنح غير قابلة للاسترداد تستفيد منها مشاريع الأعمال التي تملكها وتقودها النساء؛ توفير تحويلات نقدية وأماكن إقامة للنساء من غزة غير القادرات على مغادرة الضفة الغربية؛ تقديم "شهادات بطالة" للنساء العاطلات عن العمل تسمح لهنّ بالحصول على تأمين صحي مجاني.[٢١٠]

١٥٨. ولم يُحرز أي تقدم يذكر في مواءمة القوانين الفلسطينية مع معايير العمل الدولية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،[٢١١] وهي اتفاقية لم تصبح بعد ملزمة قانوناً في الأرض الفلسطينية المحتلة.[٢١٢] وفي عام ٢٠٢٣، واصلت منظمات المجتمع المدني الإعراب عن قلقها إزاء الحملات التي يقودها زعماء القبائل والجماعات المحافظة ضد الاتفاقية.[٢١٣] ونظراً إلى عدم وجود قانون معتمد بعد ينص على تعريف التمييز بما يتماشى مع الاتفاقية، فقد جرى تقديم تعديل على مرسوم قانون الخدمة المدنية، يعرّف التمييز ضد المرأة في الوظائف العامة ويحظر التمييز ضدها، إلى الرئيس من أجل سنّه قبل اندلاع الحرب. وهو معلق الآن. وثمة قوانين أخرى من المتوقع أن تعرّف وتحظر التمييز ضد المرأة وتجرّم العنف والتحرش مثل قانون حماية الأسرة وتعديلات قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وتشريعات من أجل حماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس، لكنها لا تزال في صيغة مشاريع.

١٥٩. وسجلت وحدات الشكاوى التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والبالغ عددها ١٤ وحدة، العديد من الانتهاكات في مكان العمل التي تؤثر على النساء في القطاع الخاص في الضفة الغربية، بما في ذلك العنف والتحرش في مكان العمل، وقدمت لهنّ المشورة القانونية بشأن حقوقهن.[٢١٤] وقد اعتمدت ٢٠ مؤسسة مدونات سلوك في عام ٢٠٢٢ بشأن منع العنف والتحرش في مكان العمل، طورت ثماني مؤسسات منها أنشطة تدريبية لموظفيها بما يتماشى مع مبادئ اتفاقية منظمة العمل

---

[٢٠٨] تقديرات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة (الربع الثالث)، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

[٢٠٩] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: الأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي للأزمة في غزة*، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤؛ انظر:
UNRWA, *Rapid Gender Analysis: Gendered Impacts of the October 2023 Escalation in Gaza*, October 2023.

[٢١٠] وزارة شؤون المرأة، مذكرة إلى بعثة منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤ (غير منشور).

[٢١١] منذ عام ٢٠١٨، أوصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بما يلي:
وفقاً للمادتين ١ و٢ من الاتفاقية، توصي اللجنة بأن تقوم الدولة الطرف بما يلي:
(أ) التعجيل باعتماد تشريع وطني يتضمن تعريفاً شاملاً للتمييز ضد المرأة يتناول جميع أسباب التمييز المحظورة ويشمل التمييز المباشر وغير المباشر في المجالين العام والخاص؛
(ب) الحرص على مراجعة مشروع قانون العقوبات لعام ٢٠١١، الذي يرمي إلى حظر التمييز والمعاقبة عليه، لكي يتوافق مع الاتفاقية، وتضمينه أحكاماً تنص على آليات الإنفاذ والعقوبات المناسبة.
الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين، ١١ تموز/ يوليه ٢٠١٨، الفقرة ١١.

[٢١٢] أعربت اللجنة على مر السنين عن قلقها إزاء قرار المحكمة الدستورية رقم ٤ (٢٠١٧) الصادر في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، الذي قضى بأنّ الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تسمو على القانون الوطني فقط إذا كانت تتواءم مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب الفلسطيني؛ *الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين*، ١١ تموز/ يوليه ٢٠١٨، الفقرة ١٢.

[٢١٣] انظر:
Women's Centre for Legal Aid and Counselling, NGO Forum to Combat Violence Against Women (Al-Muntada) and General Union of Palestinian Women, *NGO Follow-Up to the Parallel Report to the Initial Report of the State of Palestine Submitted to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights*, 9.

[٢١٤] في الفترة من آذار/ مارس إلى نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، سجلت وحدات الشكاوى التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ما مجموعه ١٦٣ شكوى من النساء بشأن العنف والتحرش في مكان العمل وعدم وجود ترتيبات السلامة والصحة المهنيتين وظروف العمل السيئة والأجور التي تقل عن الحد الأدنى للأجور والإجازات المرضية غير مدفوعة الأجر.

الدولية بشأن العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠). كما أنّ مرصد قضايا الجنسين والعدالة الاجتماعية، الذي أنشئ في عام ٢٠٢٢ في جامعة بيرزيت بهدف التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه، قد توقف عن العمل منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر وتحولت الجامعة إلى تقديم الدروس عبر الإنترنت بسبب القيود المفروضة على التنقل.

١٦٠. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عملية صنع القرار. ففي الحكومة الجديدة التي أدت اليمين الدستورية في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٢٤، تترأس النساء ٤ وزارات من أصل ٢٣ وزارة،[٢١٥] مما يعني زيادة بمقدار امرأة واحدة فقط تشغل منصباً في الحكومة الآن مقارنة بالحكومتين السابقتين. وفي منتصف عام ٢٠٢٣، انتخب اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية مجلس إدارة مكوناً من الرجال فقط، في حين أنّ نسبة تقل عن ٢ في المائة من أعضاء جمعيته العمومية هي من النساء. وفي عام ٢٠٢٣، صاغ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين استراتيجية خمسية بشأن المساواة بين الجنسين (للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨) تركز على تعزيز دور النساء النقابيات في النقابات القطاعية وهيئات صنع القرار والمناصب القيادية.

عمل الأطفال: حالات قليلة في الضفة الغربية، مخاوف كبيرة في غزة

١٦١. يحظر قانون العمل استخدام الأطفال دون سن ١٥ عاماً واستخدام الأطفال دون سن ١٨ عاماً في أعمال خطرة أو لساعات عمل طويلة. وتظهر بيانات الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ المستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنّ نسبة عمل الأطفال في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٤ عاماً بلغت ١,٣ في المائة. وعلى نحو ما أشارت إليه تقارير المدير العام السابقة، يبدو أنّ عمل الأطفال ينتشر بصورة أكبر في مشاريع الأعمال العائلية الصغيرة وبين الباعة المتجولين غير المنظمين. وفي الفترة نفسها، كان من المقدر أنّ نسبة ٦,٤ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً يعملون في أعمال خطرة. وفي غزة، في الفترة ما بين عام ٢٠٢٢ والربع الثالث من عام ٢٠٢٣، زاد عمل الأطفال في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و١٤ عاماً بمقدار يزيد على الثلث، من ١,٥٩٢ طفلاً إلى ٢,١٨٤ طفلاً، في حين ارتفع عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً العاملين في الأعمال الخطرة إلى أكثر من الضعف (من ٢,٣٧٠ إلى ٤,٧٨٤ شاباً). وقد لوحظت زيادة أقل في الضفة الغربية. وفي عام ٢٠٢٣، قامت وزارة العمل بتدريب مفتشي العمل التابعين لها وأطلقت حملات توعية ونظمت زيارات تفتيش محددة الأهداف أفضت إلى انتشال ٤٠ طفلاً من العمل. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية "الدليل التقني لإدارة الحالة لحماية الأطفال".[٢١٦] غير أنّ نظام الإحالة الوطني المحدّث المتعلق بحماية الاطفال والذي يهدف إلى تسهيل سبل الوصول إلى الخدمات أمام الأطفال ضحايا العنف والإساءة والإهمال والاستغلال، لم يجرِ إقراره بعد في مجلس الوزراء.

١٦٢. وبات الأطفال في غزة يدفعون ثمناً باهظاً منذ اندلاع الحرب. فقد أفادت منظمة "أنقذوا الأطفال" أنه بحلول أوائل نيسان/ أبريل ٢٠٢٤، كان قد قُتل أكثر من ١٣,٨٠٠ طفل في غزة وأصيب أكثر من ١٢,٠٠٠ آخرين، ووجدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أنه بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، جرى بتر إحدى أو كلتا ساقي ما لا يقل عن ١,٠٠٠ طفل.[٢١٧] ومن غير المستغرب أن يتعاظم خطر عمل الأطفال بسبب الحرب. وتُظهر البيانات المسجلة في نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ أنّ حوالي ٦٢٥,٠٠٠ طالب في غزة لا يحصلون على التعليم لأنّ أكثر من ٨٠ في المائة من المباني المدرسية قد تضررت، وتلك التي لا تزال قائمة تُستخدم ملاجئ للنازحين داخلياً؛[٢١٨] كما أنّ هناك حوالي ١٧,٠٠٠ طفل غير مصحوبين بذويهم أو جرى فصلهم عن ذويهم أو أولياء أمورهم.[٢١٩] وتوضح التجارب السابقة مع النزاعات المسلحة في غزة أنّ الأطفال معرضون للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك تجنيدهم كمخبرين ورسل، مما يعرضهم لخطر كبير.[٢٢٠] وقد وصف المحاورون شوارع رفح بأنها "مغمورة بالأطفال" الذين يقضون ساعات طويلة بحثاً عن الطعام والماء الصالح للشرب في انتظار وصول المساعدات الإنسانية ومقايضة البضائع.

---

[٢١٥] انظر: http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Government/index، تم الاطلاع عليه في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤.

[٢١٦] وزارة التنمية الاجتماعية، اليونيسف، مؤسسة "أرض الإنسان"، "تمكين حماية الطفل في دولة فلسطين: وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة أرض الإنسان بدعم من اليونيسف يطلقون الدليل التقني لإدارة الحالة لحماية الأطفال"، ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤.

[٢١٧] انظر: Save the Children, "Gaza: Over 2% of Gaza's Child Population Killed or Injured in Six Months Of War", 4 April 2024

[٢١٨] انظر: OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel – Reported Humanitarian Impact", 5 April 2024

[٢١٩] انظر: UNICEF, "Escalation Humanitarian Situation Report No. 21 (Reporting Period: 7 to 20 March 2024)", 29 March 2024, 4–5

[٢٢٠] انظر:
Defense for Children International Palestine, "Child Recruitment", undated; International Committee of the Red Cross, "Children", undated.

الأشخاص المعاقون: الحماية الاجتماعية والإصلاحات القانونية توقفت بسبب الحرب

١٦٣. قبل أن تدور رحى الحرب، كان حوالي ١١٥,٠٠٠ شخص (نسبة ٢,١ في المائة من السكان الفلسطينيين) يعانون من شكل من أشكال الإعاقة، سواء كانت جسدية أم عقلية؛ وكان نصفهم تقريباً (٥٥,٥٣٨ شخصاً) مسجلاً في غزة.[٢٢١] ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام قد ارتفعت بشكل كبير نتيجة للحرب. ويواجه الأشخاص المعاقون عوائق أكبر مما يواجهه غيرهم في الوصول إلى المساعدات الإنسانية أثناء النزاعات.[٢٢٢] وفي عام ٢٠٢٢، كان معدل مشاركتهم في القوى العاملة منخفضاً جداً (نسبة ١٢,٦ في المائة مقارنة مع نسبة ٤٦,٠ في المائة للأشخاص غير المعاقين)،[٢٢٣] بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين الموجهين للأشخاص المعاقين.[٢٢٤] ويواجه الأشخاص المعاقون تحديات متزايدة باستمرار في الوصول إلى التدريب وفرص العمل، بسبب القيود المفروضة على التنقل وأماكن العمل التي يتعذر الوصول إليها أو غير المجهزة على النحو الملائم وضعف إنفاذ القوانين. وعلى سبيل المثال، بالرغم من أنّ قانون العمل يُلزم أصحاب العمل بتوفير "ترتيبات معقولة" للأشخاص المعاقين، إلّا أنه لا توجد لوائح من أجل رصد الامتثال لهذا الشرط. ولم يصادق مجلس الوزراء بعد على تعديلات القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩ بشأن حقوق الأشخاص المعاقين، ولا تزال السياسة الوطنية بشأن حقوق الأشخاص المعاقين في صيغة مشروع منذ عام ٢٠٢٠.

١٦٤. وفي عام ٢٠٢٣، عملت وزارة التنمية الاجتماعية على وضع استراتيجية جديدة لقطاع التنمية الاجتماعية للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٩ واستراتيجية وطنية متعددة الأبعاد للحد من الفقر (للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧)، تركز كلتاهما بشدة على برامج المساعدة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي لصالح الأشخاص المعاقين والمسنين. غير أنّ العملية توقفت مؤقتاً بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، بغية إسناد الأولوية لتصميم خطة تدخل طارئة لصالح ١,٢ مليون شخص (٢٠٠,٠٠٠ أسرة) تقريباً من النازحين داخلياً في غزة.[٢٢٥] وقبل ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، كانت الوزارة قد أقرت أيضاً تعديلاً على البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية كي يجري تقديم مخصصات اجتماعية شهرية محددة لنحو ٢٠,٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقات الشديدة و١٤,٠٠٠ شخص ممن تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً، بالإضافة إلى المساعدات النقدية للأسر الفقيرة.[٢٢٦] واستند هذان المكونان الجديدان من المخطط إلى عملية جمع بيانات وطنية شاملة أجريت في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ومكّنت من تحديث المعلومات المتعلقة بالمستفيدين المؤهلين للحصول على المساعدة الاجتماعية. وفي حين أنه من المتوقع أن يبدأ العمل بهما في الضفة الغربية اعتباراً من نيسان/ أبريل ٢٠٢٤،[٢٢٧] فإنّ لا أحد يعلم متى وكيف يمكن أن يبدأ ذلك في غزة. وفي عام ٢٠٢٣ أيضاً، عززت مشاريع سلطة النقد الفلسطينية والصندوق الفلسطيني للتشغيل تمكين الأشخاص المعاقين من الناحية الاقتصادية عن طريق دعم روح تنظيم المشاريع القائمة على المنح أو القروض منخفضة التكلفة.[٢٢٨]

---

[٢٢١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للأفراد ذوي الإعاقة"، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.

[٢٢٢] انظر: ACAPS, *Palestine: Impact of the Conflict on People with Disabilities in the Gaza Strip*, 14 February 2024

[٢٢٣] انظر:
Independent Living Association for Persons with Disabilities, *Parallel Report to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights on the Initial Report Submitted by the State of Palestine under Article 16 and 17 of the Covenant, Due in 2016 (74 Session)*, 28 August 2023.

[٢٢٤] إحصاءات منظمة العمل الدولية، سلسلة البيانات الجزئية المتسقة.

[٢٢٥] وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، "خطة الاستجابة الطارئة لتوفير الاحتياجات الأساسية العاجلة في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة"، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ (غير منشور).

[٢٢٦] يمثل هذان المكونان تحولاً من تقديم المساعدات بسبب الفقر إلى نهج شامل قائم على الحقوق في المساعدة الاجتماعية.

[٢٢٧] مكتب العمل الدولي، *تقرير عن أنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الوثيقة GB.350/POL/4(Rev.1)، آذار/ مارس ٢٠٢٤، الفقرة ٣٢.

[٢٢٨] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "ردود دولة فلسطين على قائمة المسائل المتصلة بتقريرها الأولي"، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، الفقرة ٩٧.

الفصل ٥ - عمال الجولان السوري المحتل

١٦٥. احتلت إسرائيل الجولان السوري منذ حرب عام ١٩٦٧ وضمته في عام ١٩٨١. ومنذ نشوب الحرب في غزة في العام الماضي، أصبح الجولان السوري المحتل غارقاً في الأعمال العدائية المتصاعدة في المنطقة، بما في ذلك تبادل إطلاق النار شبه اليومي بين إسرائيل وحزب الله [٢٢٩] وحوادث إطلاق النار المتعددة بين إسرائيل وجماعات مسلحة في الجمهورية العربية السورية.[٢٣٠] وأحيطت البعثة علماً بأنّ أصوات تبادل إطلاق النار وصفارات الإنذار يمكن سماعها بشكل متكرر في البلدات والقرى السورية في الجولان السوري المحتل.

١٦٦. وأعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم ٤٩٧ (١٩٨١) أنّ قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب إسرائيل بإلغاء قرارها. وقد أعيد التأكيد على هذا القرار في قرارات لاحقة اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان آخرها القرار الذي ما زال يدعو إسرائيل إلى أن تكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وأن تكف بشكل خاص عن إقامة المستوطنات.[٢٣١]

١٦٧. وفي انتهاك للقانون الدولي، استمر النشاط الاستيطاني في الجولان السوري المحتل. وارتفع عدد المستوطنين الذين باتوا يغيرون شيئاً فشيئاً النسيج الديمغرافي في المنطقة. وعلى نحو ما ورد في تقارير المدير العام السابقة، أعلنت حكومة إسرائيل في عام ٢٠٢١ عن خطط تهدف إلى مضاعفة عدد المستوطنين بحلول عام ٢٠٢٧ وزيادة عدد المستوطنات من ٣٤ إلى ٣٦ مستوطنة. وفي الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان (آذار/ مارس ٢٠٢٤)، أشار مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى وجود ٣٥ مستوطنة حالياً في الجولان السوري المحتل وإلى أنّ النشاط التجاري المعتمد في المنطقة قد يستمر في الحد من إمكانية وصول المواطنين السوريين في الجولان إلى الأراضي والمياه.[٢٣٢] ولطالما سلطت تقارير المدير العام السابقة الضوء على الشكاوى التي قدمها المواطنون السوريون في الجولان المحتل من أمد بعيد بشأن الوصول إلى الأراضي والمياه وتراخيص البناء.

١٦٨. وفي مطلع عام ٢٠٢٣، كان عدد سكان الجولان السوري المحتل يبلغ ٥٥,١٠٠ نسمة.[٢٣٣] ويضم هذا العدد الإجمالي ٢٥,٨٠٠ مستوطن إسرائيلي و٢٧,٢٠٠ مواطن سوري.[٢٣٤] ويقابله ٢٤,٠٠٠ مستوطن و٢٦,٩٠٠ مواطن سوري في العام السابق. علاوة على ذلك، أشار تقرير المدير العام في السنة الماضية إلى أنّ عدداً متزايداً من الشباب السوريين يقبلون الجنسية الإسرائيلية، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى سهولة السفر وفرص التعليم والمنح الدراسية التي يوفرها هذا التجنيس. وتشير المعلومات المستقاة من المحاورين والتي أكدتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى أنّ هذا الاتجاه قد تسارعت وتيرته بسبب الحرب بين حماس وإسرائيل، بما في ذلك تزايد عدد الذين يخدمون في الشرطة المحلية وقوات الأمن.[٢٣٥]

١٦٩. وفي عام ٢٠٢٣، بلغ عدد القوى العاملة من السوريين في الجولان السوري المحتل ٩,٥٠٠ شخص وبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة نسبة ٤٦,٣ في المائة و٥,٦ في المائة على التوالي.[٢٣٦] وعلى سبيل المقارنة، فإنّ معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة الشمالية من إسرائيل، التي تشمل الجولان، أعلى من ذلك إذ بلغ نسبة ٥٨,٧ في

---

[٢٢٩] انظر: Agence France-Presse, "Hezbollah Says Launches Rocket Salvo at Israeli-Occupied Golan", Al-Monitor, 9 February 2024

[٢٣٠] انظر:
Emanuel Fabian, "Rocket Fired from Syria at Golan Heights; IDF Responds with Shelling", *Times of Israel*, 30 January 2024.

[٢٣١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجولان السوري المحتل، القرار رقم ٧٧/٧٨، اعتمدته الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، الفقرة ٢.

[٢٣٢] انظر:
OHCHR, "Occupied Palestinian Territory: Reporting on Settlements and the Occupied Syrian Golan", statement delivered by Nada Al-Nashif, United Nations Deputy High Commissioner for Human Rights, at the 55th session of the Human Rights Council, 26 March 2024.

[٢٣٣] انظر: Israeli Central Bureau of Statistics (CBS), "Population – Statistical Abstract of Israel 2023, No. 74", 2 August 2023

[٢٣٤] لغايات تحليل البيانات، جرى استخدام فئة "العرب" في إحصاءات السكان كي تمثل المواطنين السوريين في الجولان.

[٢٣٥] انظر:
Adi Hashmonai, "Since the Hamas Massacre, Golan Heights Druze Speed Toward 'Israelization'", *Haaretz*, 23 November 2023.

[٢٣٦] انظر:
CBS, Israel Labour Force Survey data on the Golan, as communicated by the CBS via email to the mission on 24 March 2024.

المائة في حين كان معدل البطالة أقل وبلغ ٤,٢ في المائة.[٢٣٧] كما بلغ معدل مشاركة الرجال السوريين في القوى العاملة نسبة ٥٨,٩ في المائة، ويكاد يكون ضعف معدل مشاركة النساء البالغ نسبة ٣١,١ في المائة. وتعمل نسبة تزيد على ٩٠ في المائة من النساء بصفة مستخدمات يعملن عادة في التعليم وأنشطة العمل الصحي والاجتماعي، في حين أنّ قطاع البناء هو القطاع الذي يعمل فيه أكبر عدد من الرجال، وهو يمثل ربع حجم العمالة تقريباً. ويليه قطاع التصنيع (١٢ في المائة) وقطاع تجارة الجملة والتجزئة (٩ في المائة) وخدمات السكن والأغذية (٨ في المائة) والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية (٨ في المائة). وبالنسبة إلى الرجال السوريين، يمثل العمل بأجر نسبة ٨١ في المائة من إجمالي العمالة في حين يمثل العمل للحساب الخاص أو العمل بصفة صاحب عمل نسبة ١٩ في المائة المتبقية.

١٧٠. وبالرغم من المخاوف والتحديات القانونية التي طال أمدها، بدأ بناء ٢٣ عنفة رياح بالقرب من بلدتي مجدل شمس ومسعدة في حزيران/ يونيه ٢٠٢٣. وقد خرج الأهالي السوريون في احتجاجات رداً على ذلك ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الشرطة. ويعارض الأهالي بناء العنفات بحجة أنها ستغير بشكل كبير مظهر الأراضي الزراعية في المنطقة وتعيق الزراعة والوصول إلى البساتين التي تعتبر جزءاً مهماً من هويتهم السورية.[٢٣٨] وفي أعقاب الاحتجاجات، توقف بناء العنفات ولم يُستأنف حتى الآن.[٢٣٩]

١٧١. وقد أصبحت السياحة في السنوات الأخيرة مصدراً متزايد الأهمية لكسب الرزق في القرى السورية في الجولان المحتل، لكنّ البعثة أحيطت علماً بأنّ عدد السياح قد انخفض ثم توقف تماماً نتيجة تصاعد الأعمال العدائية في المنطقة بعد الاشتباكات التي وقعت بين الأهالي والشرطة بسبب بناء عنفات الرياح. وبصفة خاصة، أثّرت الاشتباكات بشدة على عدد الزوار أثناء موسم قطف الكرز في آذار/ مارس ٢٠٢٤، وهو موسم مهم بالنسبة إلى الأهالي، مما أدى إلى تعطيل سبل العيش. وبقي معبر القنيطرة مغلقاً، مما يحول دون مزاولة أي تجارة مع الجمهورية العربية السورية.

[٢٣٧] انظر: CBS, "Labour Market – Statistical Abstract of Israel 2023, No. 74", 22 August 2023

[٢٣٨] انظر:
Adi Hashmonai et al., "Israeli Police Fire Rubber Bullets, Stun Grenades at Druze Protesters in Golan Heights", *Haaretz*, 21 June 2023.

[٢٣٩] انظر: *Times of Israel*, "Netanyahu Announces Brief Pause to Wind Turbine Construction in Golan Heights", 25 June 2023

الملاحظات الختامية والتوصيات

١٧٢. أثناء كتابة هذا التقرير، كان الوضع الإنساني في قطاع غزة لا يزال كارثياً. ووقعت خسائر فادحة في الأرواح وبلغ الأسى مبلغاً تعجز الألسنة عن وصفه. وبات العمال وأصحاب العمل وأسرهم نازحين ومشردين. وتحولت أماكن العمل إلى ركام. وفقدت غزة الوظائف القليلة التي كانت فيها قبل الحرب. وانهار الاقتصاد وسوق العمل.

١٧٣. وزحفت ظلال البؤس المخيمة على غزة إلى الضفة الغربية التي عانت من آثار غير مباشرة شديدة. وغرق الاقتصاد في أزمة عميقة وأخذ الناتج المحلي الإجمالي يتراجع بوتيرة سريعة وباتت مشاريع الأعمال تقلّص نشاطها أو توقفه تماماً. وتبخرت أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة في غضون بضعة أشهر. وتوقفت عمالة الفلسطينيين في إسرائيل إلى حد كبير، وقد كانت شريان الحياة الذي يغذي مئات الآلاف من الفلسطينيين. وباتت الآفاق قاتمة كئيبة.

١٧٤. بالإضافة إلى ذلك، استمر الاحتلال بتضييق الخناق على الضفة الغربية. وتواصل التوسع الاستيطاني دون هوادة على مر السنين - وهو غير قانوني بموجب القانون الدولي. وأخذ عنف المستوطنين يتصاعد. وصارت البلدات والقرى الفلسطينية تتعرض بصورة روتينية لعمليات التوغل العسكرية وإنشاء نقاط التفتيش حولها. وفي الأشهر اللاحقة لتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، اشتدت القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين إلى أماكن عملهم وعلى التنقل بشكل عام في الأرض المحتلة.

١٧٥. ولم يعد لدى العمال الفلسطينيين سوى النزر اليسير من العوامل الواقية كي يلوذوا بها. وبقيت الحماية الاجتماعية بعيدة المنال إلى حد كبير بالنسبة إلى العاملين في القطاع الخاص. كما أنّ المستخدمين في القطاع العام لم يتقاضوا رواتبهم كاملة منذ سنوات. وتعطلت مرة أخرى المبادرات السياسية المهمة التي أطلقتها السلطة الفلسطينية، مثل إصلاحات قانون العمل والضمان الاجتماعي.

١٧٦. ويبدو أنّ حل الدولتين يكتسب زخماً جديداً ضمن المجتمع الدولي، وهو أمر مبشر بالطبع. فإحلال السلام ممكن، ولكنه لن يتحقق دون إنهاء الاحتلال ودون مشاركة دولية. ومن الضروري الآن تعزيز مبادرات تسمح بإحراز تقدم نحو تكوين دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار وذات سيادة على نحو تام، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة. عندها فقط سيصبح من الممكن أن يستعيد العمال الفلسطينيون كرامتهم كاملة.

١٧٧. وفي هذا السياق، من المناسب التذكير بالالتزامات الرسمية المنصوص عليها في إعلان فيلادلفيا الذي اعتمد منذ ٨٠ عاماً في خضم الحرب والذي يؤكد: أنّ لجميع البشر الحقّ في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص، وأنّ توفير الظروف التي تسمح بالوصول إلى ذلك يجب أن يشكل الهدف الأساسي لكل سياسة وطنية ودولية. ولا ينبغي التنازل عن أي مبدأ من هذه المبادئ.

١٧٨. وفي ظل الوضع الراهن، فإنّ الشواغل الرئيسية واضحة للعيان. ففي المقام الأول، يجب أن تتوقف الهجمات وأعمال العنف وإراقة الدماء في غزة والضفة الغربية على السواء. علاوة على ذلك، يجب معالجة الظروف التي تهدد حياة الفلسطينيين في غزة على الفور. ويجب توفير المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة وتيسير وصولها دون عوائق. وعلى نحو ما أظهرته النداءات العاجلة التي أطلقتها وكالات الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، فإنّ الحشود المعدمة في غزة وكذلك نحو نصف مليون فلسطيني في الضفة الغربية، بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. والعديد منهم عمال عاطلون عن العمل دون أي مصدر دخل.

١٧٩. وفي الوقت نفسه، من المهم تمهيد الطريق أمام تحقيق انتعاش قوي بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة وعبر الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وكما تعلمنا من الأزمات وحالات الطوارئ السابقة، لا بد من أن يسير الدعم الإنساني وتخطيط الانتعاش وإعادة الإعمار جنباً إلى جنب. وتوفر توصية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥) توجيهات عامة بشأن طريقة وضع استجابات العمالة والعمل اللائق في طليعة جهود الانتعاش وتوضح كيف يمكنهما أن يعززا السلام والقدرة على الصمود. كما أنها تذكّرنا أيضاً بضرورة ضمان احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق العمال، قبل كل شيء.

١٨٠. وبالاستناد إلى النتائج التي تمخض عنها هذا التقرير وتمشياً مع النهج الاستراتيجي متعدد المسارات المبيّن في التوصية رقم ٢٠٥، ينبغي إسناد الأولوية لدعم عالم العمل الفلسطيني في مرحلة الانتعاش وإعادة الإعمار في المجالات التالية.

١٨١. بادئ ذي بدء، من الضروري التخطيط لتحقيق انتعاش مبكر غني بالوظائف وقائم على الحقوق في الوقت الذي ما فتئت تتكشف فيه الاستجابة الإنسانية. وبمجرد أن يسمح الوضع على الأرض وفي أقرب وقت ممكن، سيتعين الشروع في العمل سعياً إلى تحقيق الانتعاش المبكر وإضفاء الاستقرار على سبل العيش والدخل عن طريق تنفيذ تدابير فورية تتعلق بالعمالة

والحماية الاجتماعية، على النحو المبين في برنامج منظمة العمل الدولية بشأن الانتعاش في حالات الطوارئ من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن تطبق مبادرات الاستجابة للأزمات منظوراً واضحاً يراعي الجنسين. وينبغي تعزيز الانتعاش الاقتصادي المحلي من أجل توفير فرص العمالة والعمل اللائق والإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وهذا يعني أنّ جميع النساء والرجال الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يجب أن يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم وأراضيهم ومواردهم الإنتاجية الأخرى بصورة آمنة ودون قيود.

١٨٢. ولا بد من أن يوضع استحداث فرص العمل في صميم إعادة بناء البنية التحتية والخدمات الأساسية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. وينبغي تصميم البنية التحتية كثيفة العمالة أو تدابير النقد مقابل العمل بالاستناد إلى التجارب والخبرات والممارسات الجيدة العالمية، بحيث تشمل مجموعة واسعة من القطاعات وتضمن توفير دخل قصير الأجل وظروف عمل لائقة للعمال أثناء الأزمة وبعدها.

١٨٣. ويمكن أن يؤدي القطاع الخاص والمنشآت المتوسطة والصغيرة على وجه الخصوص، دوراً محورياً في تحقيق هذه المساعي، مما يسمح لمبادرات الأعمال الخاصة بالانتعاش. وفي هذا السياق، من شأن تقديم الدعم المبكر للإنتاج الزراعي والغذائي الذي تعرض جزء كبير منه للتلف أثناء الحرب، أن يعزز العمالة والأمن الغذائي في الوقت نفسه. وتتطلب استعادة سبل العيش في الزراعة ومصائد الأسماك وسلسلة القيم الغذائية، تعزيز إمكانية الوصول إلى المدخلات الزراعية والخدمات الإرشادية والتمويل.

١٨٤. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي الإسراع في توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية غير الاكتتابية، مثل التحويلات النقدية، من أجل توفير الدعم الحاسم للمجموعات السكانية والأفراد الذين تضرروا أكثر من غيرهم من الحرب. ومنهم العمال ذوو الإعاقة والأسر التي يعيلها الأطفال والنساء والتي زاد عددها بشكل كبير بسبب الأعمال العدائية. ولا بدّ من توفير الموارد المالية المناسبة لبرامج التحويلات النقدية المتعلقة بالإغاثة. كما ينبغي تزويد السلطة الفلسطينية بحيز مالي مناسب من أجل إدارتها. ومن شأن اتخاذ تدابير إغاثة مالية تتمثل في زيادة دعم الميزانية المقدم من الجهات المانحة واسترجاع كامل التحويلات المستحقة للسلطة الفلسطينية من إيرادات التخليص الجمركي التي تحصّلها إسرائيل، أن تكون عاملاً حاسماً في نجاحها. وينبغي أن تقدم المساعدات الاجتماعية عبر البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، بغية تفادي المزيد من التجزئة في أرضية الحماية الاجتماعية.

١٨٥. وبشكل عام، سيكون من المهم استخدام المؤسسات الوطنية القائمة وتعزيزها في مرحلة الانتعاش المبكر عوضاً عن إنشاء هيكليات موازية. وستحتاج مؤسسات سوق العمل، مثل إدارات التوظيف العامة والصندوق الفلسطيني للتشغيل، إلى دعم استثماري وتخطيطي كي تتمكن بفعالية من تيسير الانتعاش الغني بالوظائف والقائم على الحقوق. وتؤدي منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل دوراً حيوياً في تخطيط تدابير الانتعاش والقدرة على الصمود وتنفيذها ورصدها. ومن شأن إسناد الأولوية لتهيئة بيئة مؤاتية تتيح إنعاش منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في غزة والضفة الغربية وتعزيزها، أن يسهل إرساء قاعدة ثلاثية قوية من أجل الانتعاش.

١٨٦. إنّ تدمير فرص التعليم والعمل يؤدي إلى تآكل رأس المال البشري، وهذا ما يستدعي زيادة التركيز على تنمية المهارات في مرحلة الانتعاش. وينبغي استعراض الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥) كي تواكب الاحتياجات الجديدة في سوق العمل الفلسطينية في أعقاب الدمار الذي شهدته غزة وطالت آثاره الضفة الغربية، بالاستناد إلى دعم كافٍ من الجهات المانحة. وفي هذا السياق، ينبغي إعادة تنشيط المرافق والمشاريع التي تعزز روح تنظيم المشاريع والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، فضلاً عن التعاونيات. كما ينبغي أن يسعى الاستعراض إلى توطيد القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك عن طريق التنويع والاستثمار في القطاعات الاستراتيجية بهدف دعم الوظائف والحد أيضاً من الاعتماد الزائد على سوق العمل الإسرائيلية.

١٨٧. وقد حان الوقت للبدء في وضع السياسات دون تأخير. إذ لا يمكن تأجيلها. ولا بد لها من أن تتكيف بسرعة مع الاحتياجات المتغيّرة بشكل هائل وأن تركز على تحقيق الأهداف. وفي حين أنّ تنفيذ مبادرات سياسية كبرى في سياق الأزمة والانتعاش قد لا يبدو أمراً سهلاً، فإنّ هناك حاجة ملحة إلى زيادة نطاق تغطية الضمان الاجتماعي وضم العاملين في القطاع الخاص إلى كنفه. وهناك أمثلة من جميع زوايا العالم على إطلاق العديد من مبادرات الضمان الاجتماعي في أحلك أوقات الأزمات. ولقد كان قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني المنقح قد شارف على الاكتمال قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وينبغي العمل سريعاً على استكماله وإعادة إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية كي تتمكن من سد فجوة هامة في حماية العمال. وفي سياق متصل بذلك، يجب استئناف المحادثات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشأن قيام السلطات الإسرائيلية بتحويل اشتراكات الضمان الاجتماعي التي تحصّلها من العمال الفلسطينيين في إسرائيل منذ عقود، وذلك تمشياً مع بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤.

١٨٨. وفي الختام، ينبغي أن تنظر إسرائيل في إعادة فتح سوق عملها أمام العمال الفلسطينيين. وإذا أنجزت ذلك بشكل مناسب، ستعود المكاسب على الطرفين. ولا بدّ من إعادة بناء الثقة. كما أنها ستكون فرصة سانحة من أجل إصلاح نظام التصاريح بغية ضمان العمل اللائق والاحترام الكامل لحقوق العمال، بما في ذلك عن طريق الاستغناء عن السماسرة الاستغلاليين وضمان ظروف أفضل تتيح الوصول إلى أماكن العمل وتحسين السلامة والصحة المهنيتين.

١٨٩. إنّ منظمة العمل الدولية على أهبة الاستعداد، أيضاً وأيضاً، للعمل مع جميع الأطراف بمشاركة ثلاثية، من أجل تسهيل وتعزيز تحقيق العمل اللائق والعدالة الاجتماعية لصالح جميع عمال الأراضي العربية المحتلة.

مرفق - قائمة محاوري البعثة

السلطة الفلسطينية والمؤسسات العامة الأخرى

وزارة العمل

السيد نصري أبو جيش، وزير (سابق)

السيدة بثينة سالم، مدير عام الشؤون القانونية

السيد عبد الكريم مرداوي، مدير عام وحدة تنظيم العمل الخارجي

السيدة دانا إسماعيل، مستشارة الوزير

السيد علي الصاوي، نائب مساعد لشؤون التوظيف والتدريب المهني

وزارة الشؤون الخارجية

السيد عمر عوض الله، سفير، الشؤون متعددة الأطراف، رئيس إدارة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

وزارة التنمية الاجتماعية

السيد أحمد مجدلاني، وزير (سابق)

وزارة شؤون المرأة

السيدة أمل حمد، وزيرة (سابقة)

السيد حنا نخلة، مستشار الوزير

السيد اسماعيل حماد، المستشار القانوني للوزير

السيد سامي سحويل، القائم بأعمال مدير عام البروتوكول

سلطة النقد الفلسطينية

السيد فراس ملحم، المحافظ

السيد محمد عطا الله، مدير دائرة الأبحاث

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض، وزيرة، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة أمينة خصيب، مديرة الحسابات القومية

السيدة سهى كنعان، مديرة دائرة إحصاءات العمل

السيد أحمد عمر، مدير دائرة التحليل والتنبؤ

اللجنة الوطنية لتشغيل المرأة

السيدة لمى عواد، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة عبير البرغوثي، أمينة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة مها حمدان ياسين، باحثة اجتماعية، وزارة العمل

السيدة أنوار لدادوة، مسؤولة إدارية، وزارة العمل

السيدة ندى أبو نجيلة، رئيسة التكامل والتنمية، وحدة النوع الاجتماعي، مكتب رئيس الوزراء
السيدة رنا العاصي، رئيسة وحدة المراقبة والتدقيق، مكتب رئيس الوزراء
السيدة أسماء خياط، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة المالية
السيدة أسماء الكيلاني، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الثقافة
السيدة أمل شحادة، رئيسة وحدة تكامل النوع الاجتماعي والتنمية، وزارة الاقتصاد الوطني
السيدة ختام حمايل، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الزراعة
السيدة تغريد عناتي، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الأشغال العامة والإسكان
السيدة هبة جيبات، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة التنمية الاجتماعية
السيدة هبة عساف، رئيسة وحدة الطفل والنوع الاجتماعي، وزارة الإعلام
السيدة نائلة عودة، مربية ميدانية، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
السيدة ابتسام زيدان، مجلس إدارة مركز شؤون المرأة
السيدة لينا غيث، منسقة المشاريع، مركز دراسات المرأة
السيدة كارين ميتز أبو حميد، منسقة المشاريع والعلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العمال
السيد مهدي مناصرة، مسؤول السياسات العامة، المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)
السيدة نبال أبو حجلة، رئيسة دائرة الإقراض والتمويل، صندوق التشغيل الفلسطيني
السيدة ريما الأشقر، مديرة دائرة التدقيق والمتابعة من منظور النوع الاجتماعي، ديوان الموظفين العام
السيدة رندة عبد ربه، مديرة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف
السيدة ريناد مصلح، مديرة تنفيذية، منتدى سيدات الأعمال
السيدة أمل خريشة، مديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
السيدة روان عبيد، مسؤولة مناصرة حقوق الإنسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
السيدة سماح مخلوف، رئيسة وحدة السياسات والتخطيط، هيئة العمل التعاوني
السيد مجدي مرعي، أمين عام، الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة
السيدة خولة الأزرق، منسقة اللجنة الاقتصادية، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
السيدة سميرة حليلة، مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني للصناعات الورقية
السيدة سمية النمورة، أمين سر الاتحاد العام لنقابات العمال في دورا، عضو في الأمانة العامة

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينيين

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعيد، الأمين العام
السيد أشرف الأعور، أمين صندوق الاتحاد العام لنقابات العمال (سابقاً) اعتباراً من ٣١ آذار/ مارس ٢٠٢٤، وزير لشؤون القدس، السلطة الفلسطينية
السيد ساهر صرصور، رئيس النقابة العامة للعاملين في البناء والأخشاب، عضو في الأمانة العامة
السيد خالد بركات، رئيس وحدة الحد الأدنى للأجور، عضو في الأمانة العامة

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد سلامة أبو زعيتر، رئيس الاتحاد العام للخدمات الصحية، عضو في الأمانة العامة

السيد وائل خلف، نائب رئيس نقابة موظفي القطاع العام، عضو في الأمانة العامة

السيدة اعتماد أبو جلالة، رئيسة اللجنة النسائية، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، رئيسة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج

السيد إبراهيم أبو جيده، رئيس النقابة العامة للعاملين في السياحة والفنادق، عضو في الأمانة العامة

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد عبده إدريس، رئيس مجلس إدارة الاتحاد، رئيس غرفة الخليل

السيد جمال جوابرة، الأمين العام

غرفة رام الله

السيد عبد الغني العطاري، رئيس الغرفة

غرفة نابلس

السيد سميح المصري، رئيس الغرفة

غرفة بيت لحم

السيد سمير حزبون، رئيس الغرفة

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، غزة

غرفة غزة

السيد عائد أبو رمضان، رئيس الغرفة ونائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد

غرفة شمال غزة

السيد بهاء الأموي، سكرتير

غرفة خان يونس

السيد محمد أبو طه، سكرتير

غرفة رفح

السيد عبدالله الستري، رئيس الغرفة

منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والجهات المعنية الأخرى

مؤسسة الحق، رام الله

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيد تحسين عليان، باحث قانوني أول

السيد زيد الشعيبي، منسق البحث الميداني

السيد سجود شحادة، موظف إدخال البيانات

مركز الميزان لحقوق الإنسان – غزة

السيد سمير زقوت، نائب المدير

جمعية التوفيق التعاونية لصيادي الأسماك – غزة

السيد أحمد العجله، مدير

الاتحاد التعاوني – غزة

السيد عماد أبو الجديان، عضو

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيد عمار الدويك، المدير العام

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة

السيد حمدي شقورة، نائب المدير

السيد باسل الصوراني، مسؤول المناصرة الدولية

السيد أيمن لباد، مسؤول الأبحاث

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله

السيد خليل الشقاقي، مدير

الصندوق الفلسطيني للتشغيل – غزة

السيد محمد أبو زعيتر، نائب رئيس مجلس الإدارة – غزة

السيدة مادلين أبو شرخ، رئيسة قسم جمع التبرعات وتصميم البرامج – غزة

السيد رمضان أبو لولي، منسق المشاريع – غزة

السيدة مجد اشتاوي، منسقة المشاريع – الضفة الغربية

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله

السيد وليد حباس، باحث

جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية

السيد مصطفى البرغوثي، رئيس الجمعية والأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية – غزة

السيد أمجد الشوا، مدير

حاضنة يوكاس للتكنولوجيا، غزة

السيد محمد العفيفي، مسؤول جمع التبرعات والعلاقات الدولية

السيد أحمد الدحدوح، محاضر أكاديمي

مركز شؤون المرأة – غزة

السيدة أمل صيام، مديرة

العمال[1]

عمال من غزة

السيد أحمد أ.، عامل سابق في قطاع البناء الإسرائيلي

السيد مطبولة ف.، عامل سابق في قطاع البناء الإسرائيلي

السيد محمود أ.، عامل سابق في قطاع البناء الإسرائيلي

السيد مؤثر إ.، عامل سابق في قطاعات متعددة في إسرائيل

عمال من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

السيد عصام أ.، عامل سابق في قطاع البناء الإسرائيلي

السيد محمد س.، عامل سابق في قطاع البناء الإسرائيلي

السيد علاء ح.، عامل سابق في قطاع البناء الإسرائيلي

السيد وسام م.، عامل سابق في قطاع البناء الإسرائيلي

السيد فادي ب.، عامل سابق في قطاع البناء الإسرائيلي

مخيم الجلزون للاجئين

السيدة بثينة ن.، أخصائية اجتماعية عاطلة عن العمل

السيدة سهى أ.، عاملة في قطاع التعليم عاطلة عن العمل

السيدة ميساء م.، باحثة ميدانية عاطلة عن العمل

السيد أحمد م.، عامل عاطل عن العمل

السيد رأفت أ.، عامل عاطل عن العمل في قطاع البناء

السيد نضال س.، عامل عاطل عن العمل في القطاع الزراعي

حكومة إسرائيل والمؤسسات العامة الأخرى[2]

منظمات العمال وأصحاب العمل الإسرائيليين[3]

الهستدروت – الاتحاد العام للعمال في إسرائيل

السيد بيتر ليرنر، مدير عام قسم العلاقات الدولية

السيدة أفيتال شابيرا شابيرو، مديرة العلاقات الدولية

---

[1] جرى تزويد البعثة بالأسماء الكاملة لجميع العمال الذين التقت بهم ولكنها اختارت إدراج الأحرف الأولى فقط من أسماء الألقاب في قائمة المحاورين.

[2] نظراً لأنّ حكومة إسرائيل لم تستقبل البعثة، فقد اعتُبر من المهم أن يأخذ تقرير المدير العام المقدم إلى المؤتمر في الاعتبار المعلومات الواردة من السلطات الإسرائيلية التي تم الحصول عليها من خلال مناقشات عبر الفيديو أو المقدمة خطياً. ودعت البعثة وزارة الاقتصاد والصناعة؛ وزارة العدل؛ هيئة السكان والهجرة والحدود؛ المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي للاجتماع معها عبر الفيديو. ومع ذلك، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة، لم تجتمع السلطات الإسرائيلية مع البعثة. وقدمت وزارة العدل معلومات خطية من أجل استكمال التقرير، نظراً للأهمية الكبيرة التي توليها للموضوع.

[3] دعت البعثة رابطة المصنعين والبنائين الإسرائيليين للاجتماع معها عبر الفيديو، لأنها رأت أنه من المهم أن يأخذ تقرير المدير العام المقدم إلى المؤتمر مرة أخرى في الاعتبار وجهات نظر الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. وأشارت النقابة إلى أنها لن تعقد اجتماعاً مع البعثة هذا العام لأنها تعتبره غير ذي صلة نظراً لوجود عدد قليل من العمال الفلسطينيين في إسرائيل في هذا الوقت، لكنها سترتّب لقاءً عندما تكون الظروف مناسبة.

معاً – جمعية العمال

السيد عساف أديف، المدير التنفيذي

السيدة روني بن افرات، مديرة الموارد

السيدة عبير جبران، محامية في فرع القدس

السيدة آية بارتنشتاين، رئيسة إدارة الشؤون القانونية في جمعية معاً

السيد إيريز فاغنر، سكرتير فرع القدس

منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية وأصحاب المصلحة الآخرين

كاف لاوفيد

السيد أوهاد عمار أحد، المدير التنفيذي

السيدة ديانا بارون، رئيسة قسم السياسات والبحوث

السيد خالد دوخي، مدير دائرة العمال الفلسطينيين

السيد عابد داري، منسق ميداني، دائرة العمال الفلسطينيين

ماتشسوم واتش – نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان

السيدة سيلفيا بيترمان، متطوعة

جيشاه - مسلك – مركز للدفاع عن حرية الحركة

السيدة ريبيكا ميتزر، مديرة العلاقات الدولية

السيدة مايان كوهين، منسقة إدارة الموارد

المساعدة القانونية للفلسطينيين (LEAP)

السيد كينيث مان، مؤسس مشارك

السيدة مور سوكر، مؤسس مشارك

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد تور وينيسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد جيمي ماكغولدريك، نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، منسق مقيم/ الشؤون الإنسانية

السيدة سيليا ريتشاردسون، رئيسة وحدة التنسيق/ رئيسة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

السيد شاميث سودينها فرناندو، خبير اقتصادي، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

مكتب كبير منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة

السيد باولو جالي، كبير خبراء التعافي وإعادة الإعمار

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة كيمبرلي ليتز، القائم بأعمال رئيس المكتب

السيدة نيكي وينج، مسؤولة الشؤون الإنسانية

السيد مؤيد خضير، رئيس مكتب التنسيق الميداني وسط الضفة الغربية

السيدة ديانا عناني، محللة الشؤون الإنسانية، رئيسة وحدة تنسيق الجنوب

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد بن مجيكودونمي، رئيس الموظفين، المقر الرئيسي في عمّان

السيد آدم بولوكوس، مدير عمليات الأونروا، الضفة الغربية

السيدة هيلي أوسيكيلا، النائب الأول لمدير (البرامج) لعمليات الأونروا، غزة

السيدة أمل الخطيب، مسؤولة دعم البرامج الميدانية، غزة

السيدة منار بشارات، مسؤولة خدمات المخيمات، رئيسة اللجنة الاستشارية النسائية، الأونروا في الضفة الغربية

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

السيد أجيث سونغاي، رئيس المفوضية

السيدة آنا سيسانو، رئيسة قسم الرصد

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

السيدة لوسيا إلمي، الممثلة الخاصة

البنك الدولي

السيد ستيفان إمبلاد، المدير القطري

السيدة سميرة حلس، مديرة برنامج التنمية البشرية

السيدة كيمبرلي إميلي ويدون، أخصائية أولى في مجال الحماية الاجتماعية

صندوق النقد الدولي

السيدة كريستين جيرلينج، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي – المقر الرئيسي

السيد توماس لورسن، ممثل مقيم

السيد هارولد زافارس، خبير اقتصادي أول – المقر الرئيسي

السيد أنطونيو باسانيتي، خبير اقتصادي أول – المقر الرئيسي

السيدة هانية قسيس، خبيرة اقتصادية محلية

أوكسفام

السيدة فداء الحسيني، مديرة المشروع

السيد مصطفى طمايزة، مدير مشروع العدالة الاقتصادية

الجولان السوري المحتل

المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان

السيد كرامة أبو صالح، محام

اجتماعات أخرى

حكومة الجمهورية العربية السورية، دمشق

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد لؤي عماد الدين المنجد، الوزير

السيد أنس الدبش، معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد لؤي العرنجي، مدير التخطيط والتعاون الدولي

السيد رنا طه، رئيسة إدارة التعاون الدولي

السيدة هيفاء اسماعيل، مديرة تفتيش العمل

السيدة هيفاء عاصي، مديرة تنظيم العمل

السيد محمود الدمراني، مدير تنظيم العمل السابق

السيد خليل عواد، فريق الدعم الفني لدى مكتب الوزير

السيدة رنا خليفاوي، فريق الدعم الفني لدى مكتب الوزير

وزارة الخارجية والمغتربين

السيد فريد جنبرت، مديرية المنظمات

وزارة الصناعة

السيدة لميس كامل، مديرة التنمية

اتحاد غرف التجارة

السيد محمد أبو الهدى اللحام، رئيس الاتحاد

اتحاد غرف الصناعة

السيد محمد غزوان المصري، رئيس الاتحاد

السيد محمد أيمن مولوي، أمين سر

الاتحاد العام لنقابات العمال

السيد بشار خريستين، عضو المكتب التنفيذي

اتحاد عمال محافظة القنيطرة

السيد حسّان الفارس، عضو المكتب التنفيذي

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

السيد جعفر محمد السكاف، المدير العام

السيدة سلام شرف، مديرة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة سها ديوب، مديرية الشؤون التأمينية

جامعة الدول العربية، القاهرة

السيد سعيد أبو علي، الأمين العام المساعد، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

السيد حيدر طارق الجبوري، وزير مفوّض، مدير الشؤون الفلسطينية، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

السيد محمد فتحي شقورة، رئيس القسم، التنمية وإعادة الإعمار، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

السيد معتصم الشوا، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

منظمة العمل العربية، القاهرة

السيد فايز المطيري، المدير العام

السيدة رانيا رشدي، مديرة دائرة الإعلام والتوثيق والمعلومات بالإنابة

السيد مروان ريّس، مكتب المدير العام